



7

۷۵۱۱

٢١٦١
أنوار البروق في أنواع الفروق في تأليف القرافي ،
أحمد بن إدريس - ٦٨٤ هـ . كتب في القرن التاسع
الهجري تقديرا .

ج ٢ (١٨١ ق) ٢٧ ص ٢٧ × ٢١ سم

٧٢١١ نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن .

الأعلام ١ : ٩٠ كشف الغائبون ١ : ١٨٦

١٨٥٠ ف ١ - أصول الفقه الاسلامي - المؤلف ب . - تاريخ
النسخ ج - أنوار البروق في أنوار الفروق
د - قرأه شهاب الدين القرافي . ١٨١١/١٨١٢

١٥٩

٧٤١

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٧٤١	في	٧٥٠	الرقم:
أ. نوار البرد	في	أ. نوار البرد	العنوان:
القاضي أحمد بن إدريس	س	٦٨٤ هـ	المؤلف:
ص ٩ هـ	تفصيرا		تاريخ النسخ:
			اسم الناسخ:
٤٨٠	(١٨١ هـ)		عدد الأوراق:
			ملاحظات:

[illegible]

اليسار الحال يقوم فاع لسان الفاع الاستوكيل الاعتناء ابيع عز وحر حير اذنه ٢٢

والمعروف بالاسم

الدره حوٲا الف خٲر اٲر

این کتاب در سال ۱۲۰۰
 در شهر کاشان
 در روز ۱۰ محرم
 در ماه ۱۲۰۰
 در سال ۱۲۰۰

الحمر
فقد الكتب
مسموع من ركب
امواحد
بجانب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
توحيداً لله وحده
والتوحيد لله وحده
والتوحيد لله وحده

سواء قلنا هو من الموجود او غيره ما كان هذا الموجود ذا وجود فهو مشترك
فيه في خارج وان قلنا وجود كل شيء ما هوته في نفسه ما هوته في الخارج وما
في الاخر فحينئذ نقول معنى الوجود معنى عام يشمل الواجب والممكن مثل
الصورة الذهنية وفقت الشئ كنهه ميبا فقلنا ان التوحيد في اصل الوجود
غير واضح على التوحيد من وكذا مفهوم العلم من حيث هو علم وفقت
الشئ كنهه فيه من الواجب والممكن وكذا مفهوم الحياة والسمع والشم
والادارة والكلام النفساني ونوعه من الطلب في الامر والسمع وغيره في
من انواع الكلام النفساني ولوا الشئ كنهه في اصول هذه الماهيات لتقرر فيها
قياس الغاي على الشاهد وان القياس يعني مشتق منتزعو قياس
على مبادئه لا على مفارقه بعض المصطلحات في السؤال فقال ان كان القياس
معنى مشتق كمن الشاهد والغاي فبقر وفقت المشابهة بين صفات الله
وصفات العشي والله سبحانه وتعالى لا تشبهه في انه تعالى لا اقل واحد
صفاته صفة من صفات غيره ليس مثله شئ وهو السميع البصير والبار
الذي عنده لانه عام في الذات والصفات وان لم يكن القياس على هذا
الصفات فان مستلزمها قياس الغاي على الشاهد
عن هذا السؤال ان السلب في المثلية المستبعد من لائيه صحيح والقياس ايضا
صحيح ووجه الجمع بينهما ان العلم لما صفاته نفسية تفق الشئ كنهه فيه
فقد القياس وتلك الصفات النفسية حكم لئله المعنى وهذا من احواله النفسية
وهي حالة غير معلومة ولا تقابل السواد سواء كان في الوجود او في الخلق
للسواد والبياض وهي حالة غني معلومة وهذه الحال موجودة ولا تتزومها
خصوص السواد ان امتنا على جميع احوال صفة وجودية قائمة بالسمو
وكذا كون عرض ليس بصفة وجودية قائمة بالسواد بل السواد في نفسه

الحمد لله الذي جعل العلم
توحيداً لله وحده
والتوحيد لله وحده
والتوحيد لله وحده

الحمد لله الذي جعل العلم
توحيداً لله وحده
والتوحيد لله وحده
والتوحيد لله وحده

لا تتركيب فيه وخفيفة واحسن في الخارج ليس لها صفة بل يوجد بها في
بصفة وجودية خفيفة تفوقها وكذا القول في بصفة العلم وكذا كون
علم بصفة نفسية وحالة له ليست صفة موجودة في الخارج قائمة بل
بالقياس ومع هذه الحالة النفسية والكم النفساني بصفة وجودية
القول في الادارة والحياة وغيره من صفات الصفات واذ كان القياس في
بالاعتبار امر مشتق كمن الشاهد والغاي هو حكم نفسي وحالة ذهنية
موجودة في الخارج بالسلب الذي في الالة مفادة ان المثلية بنفسية غير
الذوات وكل صفة له تعالى ويخرج صفات الخلوفا في امر وجودي فانه لاصفة
وجودية مشتركة بين الله تعالى وتعالى بصفة التثنية بل الشئ كنهه في الامر
ليست موجودة في الخارج كالاحوال والاحكام والنسب والاضافات اما
في صفة وجودية بل ما بها من وجه الجمع بين مبادئ الشاهد على الغاي وبين
المشابهة وحكم هذا في كتاب اصول الدين فذا ورد في شرح الاربعين واورد
هذا السؤال ولجيت عنه فقال من مسموحا بهذا الفهم وغوره لاجب التوحيد
فيه على هذا التفسير اجماعا يجوز ان يصف الخلق بانه عالم ومريد وحس
وموجود وغيره جميع ومجبر وغوره من غير اشتراك في العقل بل اعتبار
معنى عام على ما تقدم بغيره

الفصل الثالث

الذي اختلف فيه هل يجب توحيد الله تعالى به او لا وهو المتعظيم بالفسح مهمل
يكون من تعظيم الغير الله تعالى بل يكون من التعظيم الذي وجب التوحيد له او لا
لا ان التعلق بالافعال البهيمية وقل اختلف العلماء فيه قال الشيخ ابو الوليد
رينق في المسموعات وهو مباح كالتعظيم لله تعالى وبما يراه العيني وصفاته العلية
وعلم وهو لتعظيم الذات والعز وما يقبل من دون الله تعالى لان التعظيم تعظيم
منه لا تشياف من يكون كبراً وافتة الخرم ومكرهه وهو لتعظيم ما علة له وفاله
الشاب فيه رضي الله عنه طابع ممل فاعليه السلام الا ان الله تعالى بناكم ان
غفوا بايديكم من كان جالبا لجلاله بالله او ليصمت من الكروه لتعظيم بالرمول عليه
سلام او باللعنة وقال الشيخ ابو الحسن النعماني في الخلوفا في الشئ على الله عليه
سلم ممنوع في تعظيم الله تعالى واختلاف في جواز تعظيم بصفات الله تعالى

وغيره

سواء

[illegible][illegible]

انف الخلف بانه
بیه و کدما

لم ان اعطاه ان يسمي يا عتيق هذا الطير ثلاثة اقسام قسم ان يذوله
فان يذوله فهو طير ذوله واما ان يذوله في كفه النخلة فهو طير نخلة
واذا كان في فم الفرو فهو طير فم الفرو واما ان يذوله في فم النخلة فهو طير فم النخلة

لم ان القاص ان سمعت با عتبار هذا الطوبى ثلاثة اقسام قسم اوله
مذبح الكف والكفر وقسم على ان طوله دام في هذه الدنيا وقسم ثانيا ان

كيفية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تكفل الله لمن جاهد في سبيله واشتغاه مرضا
 قد كثر من جهة من بيتة لا الحجة والبقاة من ضلته أن يدخل الجنة أو يرد إلى المشركين
 الذي خرج منه مع ما نال من الحسرو غيبة والآفة في قوله تعالى ولا تخافن من تكليبي عيش
 علمهم اليوم القيمة من يشومهم سوء العذاب أي التزم في الآخرة تأخذ من ربحكم ليس
 شكنهم لا يردنكم وليس كبريت أن يحزاب لشديد ورايا صلوات الله ورحمة الله وبركاته
 ورايا من فاضح من هذا الباب لا علم والكفيل يعلم أن الحق في حتمته قال الله
 تعالى في المحالة وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء وقال تعالى عبادي عبادي
 ومثل حمل عن جزو وكوف من أطاع الله كله من الحفظ والحياضة قال وأطاع الله
 اشتغالهم من الكفيل وهو النساء الذي يتيقن في حوله سنام بل يعي ليعمل به الراكب
 والكفيل طاب له التزمه والطامن من الصمت وهو الحوز وكل شيء أحزرت في
 شيء فدر صحتة إياه والقبالة القوة ومنه مولهم مالي بقاءه إذا صر قبل ولا كفاة
 والقبيل قوة في استيعاب القوة والوعامة والسيادة فكأنه لما تكفل به طار له عليه
 سيادة وحكم عليه والتبصير من الضيق وهو الشات والهمس ومنه الصبورة
 وهي المحبوسة التي في السهام ومنه فقلته صبر أن حبه حتى يموت جوعا
 وعطشا والقائم من حبه نفسه لا أنطق والكوجن من كينته لا يكفوا وقال
 عزيز كية كية وقال بعض الفضلاء الكفالة أصلها الضم ومنه بمعنى
 المشقة التي تغل على كعبا ومنه قوله تعالى وكفلا من كبرياي صمها الله
 والكفالة هي ضم منة إلى ممة أخرى صر في المعنى متعزرا لا إقباله التزمه
 في بقاء الباب تسعة وتكون حالة الله تعالى وعده ما التزمه ووعده حبرة
 وحبرة كلامه النفساني يكون له العال فدر حلف بكلامه النفساني فتلزمه
 الكفارة أنه لحقت ومما يقع تنبيهات **التنبيه الأول**
 أن قوله على يشع بل التزم وخبر الله تعالى كيف يقع التزمه وفلنقوم
 لو قال على علم الله تعالى أو أمانة أو عوده لا يعود في البقاء إلحاح عليه بقاءه
 كفاية وتعد أيضا أن يهتم به الكلام معنى صحيح بل التزم التزم الذي هو واجب
 الوجود كيف يقع وإنما يلتزم الإنسان بعبادته من كسبه وفردته **فإن**
فلن التزم إنما جاء من جهة أن العمل في هذه الأمور يجب عليه
 الكفارة والكفارة مفروضة متى التزمها ولذا قال في المدونة أنه قال على

عشر كفالات أو مواثيق أو فزور لزمه عدة ما ذكر كفارات وهذا التزام صحيح
 فقلت كفارة اليمين غير مبنية وأحنت ما تلزم المكلف ما لا يترتب له سبب
 بدور سبب غير واقع شيء عا وحيليل لا تكون هذه الكفارات ما زمت له من حيث
 هي كفارات بل من حيث هي فزور وكانه فزور والتزم بطريقه النذر عشي كفارات
 بهذا الصبح غير أن هذا التزم من باب الحلف واليمين في شيء ولا يكون البقاء يعطى
 في الحقيقة بل مجازا فإن استعمال لفظ الكفالة فيما يلزم عند الإحلف بها وحسب
 مجاز والمجاز لا يرفع من حقيقة اليمين التي هي التكليف أو هي ما اقتضى نقلا له من الجاز
 وأغنى عن التنبيه فإن كان الواقع هو القسم الأول فيبقى التزم شيء من هذه الأصناف اللفظ
 وما تقدم البحث فيه قبل هذا ما بالينة والتجزم الذي يلزم التكليف بما في الكفالة بل
 حسب ما يتوهم من كفارة أو كفارة أو شيء آخر من باب الدعوى المدعوب إليه شرعا مما يمكن
 استعمال الكفالة عليه عا أن يقول فإني التزم الكفارة والتجيز في التزمه لا يصح في
 بعض الصور وإن كان الواقع القسم الثاني وهو النقل القوي يلزم أن لا يلزم به في
 زماننا شيء فإنا لا نعرف هذا النقل فيه فإن النقل إنما حصل بعلية الاستعمال عليه حتى يصح
 النقل يفهم منه المنقول إليه بغير قرينة وغنى عن غيره الذي زماننا ويلزم أيضا أن وجد
 هذا العرف وهذا النقل قد وافق فيه اختلاف الأزمنة واختلاف الأماكن والبلدان فكل من
 تغير فيه هذا العرف دخل فيه هذا الحكم وكل بلد لا يكون فيه هذا العرف لا يلزم فيه
 هذا الحكم فبما مل هذا هو ما يلزم في مواضع النقل أما الذي يلزم التزم الكفارة على
 الأصل وغيره فبما أصله على الكفارة التي هي في ذلك من العرف كان نوازلها وكان
 في ذلك من العرف فبما أصله على الكفارة التي هي في ذلك من العرف كان نوازلها وكان
 العرف في العرف **التنبيه الثاني** أن كفالة الله تعالى مضامة إلى الله تعالى
 وفلنقدم أن الأمانة يقع فيها من ملازمة حقيقة لغوية كفوا الحرفا على
 المشقة بخلافه ومولنا حج البيت وصوم رمضان وهذه الكفالات المضامة
 فعمل ثلاثة أنواع من الكفالة أحدها الكفالة الفدية والآخر الكفالة الكفالة
 النجسية **وقال فيها** كفالة الله تعالى التي هي التزمه النجس في القرآن
 وغيرها الدال على الكفالة الفدية وهو كفالة حادثة على الله تعالى الكفالة
 الفدية عا أن الله تعالى النجس في القرآن وهو قوله آمينوا الصلاة ليلا مرة التمسنا في
 الفايح ثلاثة وذكر الجميع الأحكام والأخبار وهذه الكفالة الدائمة لا يجوز

انظر هذا

اذ قد وافق من ذلك النفس وهو غير واحد وامارة واحدة فيجعل قول الاصوليين ان
 انهم للنفس اذ لا يصح عم على النفس اذ لا يكون مصورا على الشبهة بل مع ارجح العمل
 وهو متجه غاية الى انشاء غير انفسه اذ قد ينفردوا وقد ثبت عليه في شرح الغرر اذ
 كل هذا من حيث صحت ما يكره واعانة مقلونا وصحة الفقه وامانة الله من الالفاظ
 التي لا يصح على الكثرة بل اذ انما في انواع الفقه في الحقيقة انها عشرة بل عشرة وكثير
 الفتر الكثيرة لا يقل لها فرة بل فترات لان الاصل فيها هو مبدأ التائيد ان يكون لها اصل
 غنومرة وجمرة وفيه وجحة وامانة واذا لم تكن حالة الاضافة تقتل اولها والاصل
 كما كانت قبل الاضافة وذلك لان الواحد لا عموم فيه حتى يشغل الفرد والمفرد فيبقى
 مفرد ما بين الموجب الذي هو الفرد وبين غير الموجب الذي هو المحدث والاصل حواء
 الزمة حتى تقتل شهرة ونقل عريفه من الفرد يجب الكثرة في حينه وهذا حسن
 متجه غير انه لا يلزم من علم الله نقل اذ ان علم الله فان العلم الكثير يسمى علما
 غلام الارادة وكذلك السمع والبصير في الحياة وفرة كلها مما بحث حسنة يمكن
 لعموم الياسي عمل الكثير وتجميع الفقه **الفصل في**
 الصفات الذاتية وهو كونه تعالى اذ لا بد من واجب الوجود هذه الصفات
 ليست معاينها موجودة فامة بالذات ولا في سلب نفيسة كقولنا ليس جميع
 بل صفات ذاتية ولجنة الوجود معنى انها احكام تلك الذات لا بقول السواد انه جامع
 للبصر والبياض اذ معروف البصر ونفيسة بذاته المعنى لا الجمع البصري وتعرفه في
 البياض صفة فامة بالسواد والبياض بل معنى انها احكام ذاتية تلك الصفات فقولك
 بقاء من صفات الله تعالى ما تقتضيه في سبيل التفسير وطالما تكن معنوية زائدة
 على الذات مما لها العلم صفات ذاتية هي صفات صفاتها واحكامها في
 الشيعة اذ احكامها بالذات هي من صفاتها اذ الله ذاته اذ قال الله تعالى من تكلم
 مع ان المعنى هو البقاء والبقاء يرجع الى مفارقة الوجود الازمنة والمفارقة فسميته
 لا وجود لها في الاعيان بغير اعتبار النسبة وجعل وجودها حكم الصفة الوجودية
 فلهذا يقول في هذه الصفات كذا ويوجب بالانفكاك اذ افعال الخلق والذاتية الله تعالى
 ووجود وجوده وابدائه ولم ارفعها فاعلم ما ذكرته من التجميع **باب**
قلت ابدية التكون في الازمان اذ لا زلية لا تكون في المستقبل بل ابدية
 افتراض الوجود بجميع الازمنة المستقبلية والازلية افتراض الوجود بجميع الازمنة

صفة
 حكمها
 ان لا يتغير

المتوهم الى غنى النهاية وجملة الازمان اذ لا بد منها في انما يجتمعان وانما احكامها
 في التمرين يكون في الاخرى على افعالها لا يكون الا بعد افعالها في انما
 جعلت الخلق لا يتصور الا بغيره لم ينفرد بالبرية الله تعالى بغيرها اذ لا
 ثم ان جعلت الخلق بالغير كيب كان وجوده او على ما يلزم ان من خلفه عدم العلم
 بغيره الكبرية وليس كذلك **قلت** مسلم ان ابدية لا تتصور الا بغيره
 وفيه متعديرة بعد الازمنة غير ان ابدية الله تعالى ترجع الى وجوده من حيث لا يتصور
 كالبقاء وعلم الله كما تفرد به مع ان البقاء لا يعقل في العزلة اذ لا يكون له وجود وهو
 في رتبة تقتضي التاخير من حيث المحبة عن اصل الوجود ومع ذلك لا يفرد اعتياده ولم
 لا يحفظ هذا المعنى وينتضيح في اعتبار ابدية ولا فصوص التجميع على الموضوع
 لا اقامة الدليل على عظمه ومائة التجميع صحيح في كل امر لعل ان تقول ابدية
 لا تكون في الزمان او لا يكون في الازمان اذ لا يكون في زمان فطعا واما البقاء فاما في الزمان
 لان افتراض الوجود لا يحل بالازمنة المستقبلية حط بالاول وفيه ولم يتعين له حذوف
 ومع البرهان صحيح التجميع واما علم العالم بالعباد عنه اذ لا يقتصر الفهم كيف كان
 فان علم العالم بالعلم كل حادث فليس واربع للعلم به بل يعتبر الفرد المتعلق
 بزمان الله ووجوده وجماعته العلم وعلم العالم والحوادث ليس من صفات وجود الله
 تعالى وجماعته فلهذا لم يلزم به كبرية ولم يشرع به يمين **فاجله**
 اخلف في القدم فلهي صفة ثبوتية وانه تعالى قد علم كل العلم وغيره او بوضوطة
 حسنة اذ لا بد له على انه تعالى بل فلهذا استمر وجوده مع جميع الارضات اما ضمنية
 التحققة والتوقفة والاستيعاب اذ حسنة بغير الوجود والذات وكذا جرى لغيره
 في العلم بالعلم ووجوده ام كذلك **الفصل الثالث** من صفات الله
 تعالى الصفات السلبية وهي قولنا ان الله تعالى ليس بشيء وما جوهروا في حروفها
 في حينه ولاحية ولا يشبه شيئا من خلقه في ذاته واما صفة من صفاته ليس تشبه
 شيء وهو السمع البصير وهذه الصفات هي سلبية عن الله تعالى وامور مستحيلة
 عليه سبحانه وتعالى في افعال الفاعل وسلب الشريك عن الله تعالى وسلب الخبنة والكلان
 والعممية وغير ذلك من صفات السلوك غنومرة اذ لا يتصور الله تعالى وعلمه وحلمه وتسميته
 وتفريسه بل ان فيهما فعلا والوجودانية سلب الشريك والعبودية اسفلك العفوصية
 والعلم تاخيرها هذه السلوك منها فلهذا غنومرة سلب الشريك وهو الوجودانية وسلب

ان
 مسلمة وانت

والموجوب من الذات والصفات
 وهو الذي يجب وجوده وتوحيده وإثباته وهو الذي يجب
 بيشته وأمواله وإفانيه الذي استوى عليهما وسطرته وعما
 في دولته كونه عظمة الله تعالى هي هذه الأمور كلها معاً في ذاته على معنى إضافي
 موجبات عظمتها فإن أراد بهذا الكل ما في المعنى ولم يكن فيه شيء فاشي عليه وإن
 أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وإنها حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما
 كان لغوا وهو الكناهر وإن أراد بالتواضع غير العبادة وهو الغشوق لا نفياد ما أراد في
 الله تعالى ومضاهيه وفردية وفردية وبهذه أيضاً معنى صحيح فإن جمع العالم مفهوم وفردية
 الله تعالى وفردية بالتواضع وبهذه أيضاً معنى صحيح لا محذور فيه بل يجب اعتقاده
 بهذه التحصيلات في هذه المسئلة والفتيا مبيدات **المسئلة الثانية**
 قال عبد الحق في تهذيب الكمال للبالغ بعجدة الله تعالى وعظمته وحلال الله عليه
 كعبادة وإجلاله وهو مستحق مع إجلاد الكعبارة وإجلاله بما لا يليق الجواز وعلم النهمي
 مع أنه لم يقع من لضم الشيء بل لزوم الكعبارة أمال لزوم الكعبارة بل تقدم من أن
 هذه الألفاظ مشغلة على الوجوب وغير الوجوب يجب وإما اعتقاد بما علم من العظمة
 والجلال أو العلو وعنده هو المجموع والمجموع والحدود فترد الألفاظ وأغتر المصنف
 ما غترت الكعبارة وإما أنه دخل فيه الشيء بما ندرج الحركات فيه كما تقدم بيانه
 فيكون من حلف بغيره وعترت بفعل ما هو إليه ومنهياً عنه ومنهياً عنه ومنهياً عنه
 ومنهياً عنه ففقد تركب الشيء عنه وهو كناهه وإن شئى للعالم بهذه الألفاظ
 القوم خاصة بل ما شئى حيفيلاً ويكون سننهم عرواً يقتضي اختصاص هذه الألفاظ
 بالقوم خاصة بل ما شئى حيفيلاً ما في اللفظ القوي وهو موجب لا ندرج الحركات
 مع القوم **المسئلة الثالثة** أن هذه الصفات تارة تكون بلفظ
 التذكير أو مؤنثاً وحلال الله وعلا الله وتارة تكون بلفظ التانيث كقولنا وعزة
 الله تعالى وعظمة الله ما في اللفظ التذكير ما لا في فيه نقاسنا وأما اللفظ التانيث
 ما لا ما في مشي شئى والحدود ما في صفة عليه وإفلا تفسر والعجب بمن قال القابل عز
 زيد عزاً وعترت عزاً ما لا ولا عتيل جميع الصفة مبهمة وبجموعه ما لا وحركته في طامته
 أو في الغوا لا لا الموجب للعلوم عني في جميع أوجه الشروع وإن فترت في الضامة أو الألف

القول
 القابل
 من
 صفة
 الله

والموجوب من الذات والصفات
 وهو الذي يجب وجوده وتوحيده وإثباته وهو الذي يجب
 بيشته وأمواله وإفانيه الذي استوى عليهما وسطرته وعما
 في دولته كونه عظمة الله تعالى هي هذه الأمور كلها معاً في ذاته على معنى إضافي
 موجبات عظمتها فإن أراد بهذا الكل ما في المعنى ولم يكن فيه شيء فاشي عليه وإن
 أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وإنها حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما
 كان لغوا وهو الكناهر وإن أراد بالتواضع غير العبادة وهو الغشوق لا نفياد ما أراد في
 الله تعالى ومضاهيه وفردية وفردية وبهذه أيضاً معنى صحيح فإن جمع العالم مفهوم وفردية
 الله تعالى وفردية بالتواضع وبهذه أيضاً معنى صحيح لا محذور فيه بل يجب اعتقاده
 بهذه التحصيلات في هذه المسئلة والفتيا مبيدات **المسئلة الثانية**
 قال عبد الحق في تهذيب الكمال للبالغ بعجدة الله تعالى وعظمته وحلال الله عليه
 كعبادة وإجلاله وهو مستحق مع إجلاد الكعبارة وإجلاله بما لا يليق الجواز وعلم النهمي
 مع أنه لم يقع من لضم الشيء بل لزوم الكعبارة أمال لزوم الكعبارة بل تقدم من أن
 هذه الألفاظ مشغلة على الوجوب وغير الوجوب يجب وإما اعتقاد بما علم من العظمة
 والجلال أو العلو وعنده هو المجموع والمجموع والحدود فترد الألفاظ وأغتر المصنف
 ما غترت الكعبارة وإما أنه دخل فيه الشيء بما ندرج الحركات فيه كما تقدم بيانه
 فيكون من حلف بغيره وعترت بفعل ما هو إليه ومنهياً عنه ومنهياً عنه ومنهياً عنه
 ومنهياً عنه ففقد تركب الشيء عنه وهو كناهه وإن شئى للعالم بهذه الألفاظ
 القوم خاصة بل ما شئى حيفيلاً ويكون سننهم عرواً يقتضي اختصاص هذه الألفاظ
 بالقوم خاصة بل ما شئى حيفيلاً ما في اللفظ القوي وهو موجب لا ندرج الحركات
 مع القوم **المسئلة الثالثة** أن هذه الصفات تارة تكون بلفظ
 التذكير أو مؤنثاً وحلال الله وعلا الله وتارة تكون بلفظ التانيث كقولنا وعزة
 الله تعالى وعظمة الله ما في اللفظ التذكير ما لا في فيه نقاسنا وأما اللفظ التانيث
 ما لا ما في مشي شئى والحدود ما في صفة عليه وإفلا تفسر والعجب بمن قال القابل عز
 زيد عزاً وعترت عزاً ما لا ولا عتيل جميع الصفة مبهمة وبجموعه ما لا وحركته في طامته
 أو في الغوا لا لا الموجب للعلوم عني في جميع أوجه الشروع وإن فترت في الضامة أو الألف

ان
 من
 صفة
 الله

القول
 القابل
 من
 صفة
 الله

عن الاباحية

في الشريعة امور كثيرة تقتضي القبول من غير ان يكون
احكام ان العذر على الاجنبية مباح متبرع هذه الاباحية بعد الاب
 عليها من غير وجه والفتنة لا يذهب بها ان العذر للكل ووجهه وعقد
 بعد العدة وبعدة رتبة موقته الرتبة النافذة عن الاباحية بكنش **وثانيها**
 المسلم يحرم الدم ان يذهب عنه الحي من الدم او زنا بعد الاصل او قتل نفس عمدا
 عروفا وهي اسبغ عظيمة باذا ايجد دم بالردة في دم بالفتنة وفي الفصاح
 بالعفو وفي الزنا بالفتنة عاظا وبين العلماء اما عذر طاهر فلا يبرأ منه وان تاب
 ووقع الاتفاق على ما علمت على اقرار اقامه من قبل ان يقرر عليه ان يفسد
 عنه العذر وتزول الاباحية منه والفتنة ايسر من الردة والقتل فاما ما علمت على العذر
والثالث الاجنبية لا يزوج غريم وجهها الادلة العذر المتوقف على
 انهما ووليها وصرا وشمود واداحتها بعد العذر بجمع ميا اللطاف مترجع
 تارة الاباحية بالطلاء والزواج يستقل الزوج به من غير زيادة **ورابعها**
 التي يباح بها الزنا والاباحية بالناس من وجهه لليب واداحتها من دمها بالناس
 لا يباح الا بسبب من يزوج الاباحية من خروج عينا وفصل لقتلنا حواجة
 ونجس وجا على الاطام العذر وكذا تزول الاباحية منه بغير فتنة باذا ايجد دم
 بعد الفتنة لا يباح دم بكل الخطايا العذر فتنة بل لا بد من عداقة فتنة
 كانت على الحكماء ونزل العذر بامرة وعيها من الامور المحتاجة الى فتنة
 شديدة ومفاد فتنة عظيمة ونظاير هذه الفاعلة في الشريعة كثيرة ونفاذ الاباحية
 واقع بينا بين الفاعلتين الخروج من الاباحية الى التي يباح والفتنة وج من التي يباح الى
 الاباحية وفل انما العذر بالفتنة في العلوف عليه على هذه الفاعلة فان الفتنة
 خرج من الاباحية الى التي يباح سبب بفتح فتنة في العلوف عليه
 اذ الحلف لا ياكل نكاحا الرغيف فاكل منه لانه على حث حتى يبرء وهو
 خارج من حرمة الاباحية وهذا التي يباح بضعف ما بين انما عواذرة الفاعلة
 المنقرمة كلية في الشريعة منعها لاندر ارج صورة النزاع ميبا وللخصم
 منعها وهو الشايع رضي الله عنه وان هذه الصور المنقرمة صور قليلة ولو
 كانت كثيرة وحملوا امثالها ما فاعلة (الاعوى العلامة الكلية لا تثبت بالمثل

ان الشريعة على
الاحكام

في الشريعة امور كثيرة تقتضي القبول من غير ان يكون
 بعض الامور وقلة الامور التي يباح بها زوج كثيرة جدا لا يحصى عدد ما ومع ذلك
 والكلية كاذبة لا تصادف فتنة وانما عواذرها جزئية بحيثما جوز ان لا يخلو ويوجب
 كون صورة النزاع كذلك وان كان في الدليل القياس ما يوجب التامع التامع بخصوص
 الحكم المسلم عن العوارض او الدليل غير القياس ما يوجب بطلان ما يوجب بطلان
 ايضا بعض الاحكام هذه المسئلة على فاعلة الامور التي يقال ان الحلف لا يبرأ منه ولا امر
 او يفعل وهو كاشي والنهي عن الشيء من غير ان يكون مباحا على غير ما علمت
 والخطايا حاشا فيكون مباحا على الفاعل حاشا وهو المكشوف وهذه الطريقة ايضا صحيحة
 لان هذه القضية التي اذ علمها هذا الخرج متعكسة بل الامر بالشئ امر باحايه
 كما انما اذ اربع ركعات فانه ايجاب لكل ركعة منها والنهي عن الشيء ليس ميبا عن
 احايه مكيون ماعل كاشي عن خمس ركعات مع الظاهر فانه لا يكون ميبا عن الاربع
 بل الاربع وليتبع النهي عن الشيء من غير فتنة فانه ما في النهي عن مفهوم للفتنة
 نهى عن كل فتنة من الفتنة الطوبى والفتنة والسمين والامر بان جميع جزئيات
 الفتنة من الامور المباحية الكلية ليس امواج وانما كالا لمرضا عتاق فتنة ليس امواج
 باعتنا هذه الفتنة وتلا من جميع الرقاب بل يكفي في حصول ما يعتق الفتنة تحصى
 منها ولقد عرفت فتنة ما بين الاجزاء والفتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
 التي يباح باخل مطلقا ولا يفتح به بغيره وليس من ايات الاحكام في هذه المسئلة
 حروفية العذر والبناء وهي ان الشيخ ابا عمر وجن العايب منه الله كان يقول هذه
 المسئلة ثلاثة اقسام اولها عواذرة الله لا تملك زيدا وعي او الجموع والتشنيات
 عواذرة الكلت الارغمة او الرغيفين واسماء الخفيفة الواحدة المعردة كالرغيف
 وهذه الاقسام الثلاثة للعلوف ميبا واحد وعند الشافعي لا يثبت الا بالجميع وعندنا
 بالانفراد في السبيل الثلاثة منقول اجمعنا على ان اكل الرغيف والله لا تملك زيدا
 ولا عي انصرفة النامية انه عيش باحد هما وتيق العدا على ان الله العيرت
 في العطف انها موكدة بالمنشئة بغيرها وكذا في الله تعالى ما يستحق في العي
 والاصمير والظلمات والنور والظلال والحي وورب كرام في العيش وفي العيش
 ان الكل متبع بحيث تترك لا تترك المني مثل الوضع الذي كثر فيه الامواج

ان الشريعة على
الاحكام

الشيء الذي هو
بالفعل في
الزمان
وكله
في كل
وقت

وهو فعله المسئلة انه يصح ان يكون في زمان واحد
فقد ان الكلام صلاحيه لمرات وكلمة مستغنى عن
انما قصر بعينه على ان يثبت الفاعل على عدم كماله بسبب انه يلزمه الفاعل
حينئذ بعد ذلك لا على فعله كماله يلزمه به الفاعل والكلام حالة الفاعل لم يلزمه
فيه صلاحيه لعدم قبول العمل فلا يكون من الكلام الفاعل عليه ولا على كماله يقع بغير
امارة موافق العمل المسمى فيه يلزمه الكمال ولا بما قبله كما قلناه في كراه
حيث ما يقع في زمان واحد من هذه الصور الثلاث المتفرقة على ما يتكرر في صورة
العمل في الزمان المتفرقة بسبب ما تقدم فترده

الفصل الثالث والثلاثون والمائة
في قولهم ان الفعل المتكرر في زمان واحد
لا يستعمل المتكرر في الزمان

لما علم ان استعمال المتكرر في الزمان لا يكون في الفعل منقول الا في قول
لعل الامر في زمان واحد استعماله في الرجل الشجاع ولم يصح منقول ولا وقع في قول
هو الذي يصر عن الاكلا وبغير فترية طرفة له عن الحقيقة ولعل الامر في زمان واحد
عن الحقيقة الى المكان الذي هو الرجل الشجاع لا بغير فترية طرفة اليه وكذلك
تكرر الفعل في الزمان في امارة العملية او لفظ الشمس والبروك كذا تكرر الفعل
الغيت والجور والظلم في الرجل الشجاع ومع ذلك لم يصح منقول ولا يظهر حينئذ ان
الفعل في زمان واحد التكرار لا يلزم منه ان يكون في الزمان لا يصح منقول الا في قول
واذا لم يصح الفعل منقول لا يجرى التكرار ويجوز حمل اللفظ على شيء تكرر الفعل
فيه ولم يكن اللفظ موصوفا لافترية واعتمد على مطلق التكرار في زمان واحد
المراد من قولهم ان الفعل المتكرر في زمان واحد ما وقع في زمان واحد في الزمان
ايها شيئا حينا او زمانا او هرانا في كل سنة وفعل الشايعي يحمل على العرف في قول
الاعمال وفعل ابو حنيفة واجن حنبل في سنة اشهر لقوله تعالى في اكلها
فان حينئذ في زمان في سنة اشهر وليس في زمان في الاية في الفعلة من ان يكرر
الى زمان في سنة اشهر حينئذ قطع شربها وهو احد الوجوه التي وقعت المشابهة
فيما بين الفعلة وبين زمان في قولهم في كل سنة وفعل الشايعي يحمل على العرف في قول
الفعلة في قولهم لا يما خلفت من فضلة في زمان على السطاع جميع عمة لعل في الزمان

الشيء الذي هو
بالفعل في
الزمان
وكله
في كل
وقت

الشيء الذي هو
بالفعل في
الزمان
وكله
في كل
وقت

وهو فعله المسئلة انه يصح ان يكون في زمان واحد
فقد ان الكلام صلاحيه لمرات وكلمة مستغنى عن
انما قصر بعينه على ان يثبت الفاعل على عدم كماله بسبب انه يلزمه الفاعل
حينئذ بعد ذلك لا على فعله كماله يلزمه به الفاعل والكلام حالة الفاعل لم يلزمه
فيه صلاحيه لعدم قبول العمل فلا يكون من الكلام الفاعل عليه ولا على كماله يقع بغير
امارة موافق العمل المسمى فيه يلزمه الكمال ولا بما قبله كما قلناه في كراه
حيث ما يقع في زمان واحد من هذه الصور الثلاث المتفرقة على ما يتكرر في صورة
العمل في الزمان المتفرقة بسبب ما تقدم فترده

الفصل الرابع والثلاثون
في قولهم ان الفعل المتكرر في زمان واحد
لا يستعمل المتكرر في الزمان

لما علم ان استعمال المتكرر في الزمان لا يكون في الفعل منقول الا في قول
لعل الامر في زمان واحد استعماله في الرجل الشجاع ولم يصح منقول ولا وقع في قول
هو الذي يصر عن الاكلا وبغير فترية طرفة له عن الحقيقة ولعل الامر في زمان واحد
عن الحقيقة الى المكان الذي هو الرجل الشجاع لا بغير فترية طرفة اليه وكذلك
تكرر الفعل في الزمان في امارة العملية او لفظ الشمس والبروك كذا تكرر الفعل
الغيت والجور والظلم في الرجل الشجاع ومع ذلك لم يصح منقول ولا يظهر حينئذ ان
الفعل في زمان واحد التكرار لا يلزم منه ان يكون في الزمان لا يصح منقول الا في قول
واذا لم يصح الفعل منقول لا يجرى التكرار ويجوز حمل اللفظ على شيء تكرر الفعل
فيه ولم يكن اللفظ موصوفا لافترية واعتمد على مطلق التكرار في زمان واحد
المراد من قولهم ان الفعل المتكرر في زمان واحد ما وقع في زمان واحد في الزمان
ايها شيئا حينا او زمانا او هرانا في كل سنة وفعل الشايعي يحمل على العرف في قول
الاعمال وفعل ابو حنيفة واجن حنبل في سنة اشهر لقوله تعالى في اكلها
فان حينئذ في زمان في سنة اشهر وليس في زمان في الاية في الفعلة من ان يكرر
الى زمان في سنة اشهر حينئذ قطع شربها وهو احد الوجوه التي وقعت المشابهة
فيما بين الفعلة وبين زمان في قولهم في كل سنة وفعل الشايعي يحمل على العرف في قول
الفعلة في قولهم لا يما خلفت من فضلة في زمان على السطاع جميع عمة لعل في الزمان

الشيء الذي هو
بالفعل في
الزمان
وكله
في كل
وقت

الشيء الذي هو
بالفعل في
الزمان
وكله
في كل
وقت

الشيء الذي هو
بالفعل في
الزمان
وكله
في كل
وقت

خلق كرم هو سبب جلبه الصالحين على نفسه
 انما عمل ولا حلاله واخلاقه مع شدة الغنى ومعبودية مصداق عقبة والى مصالحة
 من لا يحب حتى قال رويح باسمه يا صبي اجعل علي رحمة اوام بك فيفاني استك
 من الادب حتى تكون سببه مع الكثرة لنفسه الوفير الى كثر وكثير الادب
 مع قليل العمل الصالح فليس من تيسر العمل مع قلته الادب بهذا الفاعلة فلنفرم الضمير
 عليها وهي ان الله تعالى امر عباده ان يتقوا ربهم كما يتقون الله تعالى فان الله تعالى
 الممكن في عباده انه يفعل ما يشاء لا يتبعه الكفاية وانتهى العصبية وما كان
 الادب مع المملوك اعظم نفعاً لعله ولتدر عليه من كثير الغرمة مع قلته الادب
 كان الواقع مع الله تعالى كذا وكذا وهو الوعد والوفا بالالتزام من عباده
 الاخلاق بين العباد ومع معاملات الملوك وما اعظم نفعاً للعباد من سبب
 الوجود من اعز الاصناف مع انفسهم لا يقال فتأمل ذلك وبما ان الفردوس يظهر لك
 ان التوراة وان خرجت عن الفواعل من نيك الوجوه من مخرجها الى الفواعل من
 عن الوجوه وجات على وفق الفواعل من جهة انه ما عرفت الوجود عن مصلحة تناسبه
 وعلى هذا الفردوس من اجل العرف من جهة ورات والشئ وكذا من جهة ان لا يكون
 عن غير من ادرك الاسباب والواجبات الاصلية ومع مصداق غير مصداق انفسهم لا يقال

الفصل في بيان ما علة ما يحرم بصبته
وتبين ما علة ما يحرم بصبته

اعلم ان الله تعالى خلق الانسان وما في البشع مع هذه العالم على ما بين من يحرم
 لصبته وهو ما اشتمل على مفسدة تناسب النجس بجمع او الكبراءية فيكون
 ما اول كذا المحرم نجيح لعل مفسدتها والتسايع الطير والضبغ من الوحش
 على الخلاف في ذلك وفيه براح لصبته اما ما اشتمل على المصلحة كالكلى والجمع
 القلب من الامام والمفرد مصلحته ومفسدته وهو قليل في العالم بل لا يكون
 يوجد شيء الا وفيه مصلحة ومفسدة ويمكن تكملة ما كل شيء في من فطن
 او غرور لا يقال بل لا يفرق بين الامم وان كانت الوجودات مع هذا
 العالم اما ان لصبته او مباح لصبته انما على من اعاذة اخرى وعوان كمال
 حجج لصبته لا يباح الا بحسبه وما يباح لصبته الحجج لا بحسبه بالفتنم الا قل

انظر زاد مع
 الله سبحانه و
 اجل

منه لصبته
 من الباطل المصالح المستغفرة ملائحة الا
 بحسبه وهو الا انصار وغرور من الاسباب وكذا في النجس لصبته وهو
 انما كماله لا يباح الا بحسبه وهو افضة والفسح اليك البر وعلوم الافعال
 وغير ذلك من الماكل والملاجر والساكن اليك صفاً من التبايع والمطام
 ملائحة لا بحسبه وهو الغصب والشيقة والعقود العباسية وغرور ما مفسدة
 الفاعلة في هذه العرف ومفسدة مع جميع الشا ولا قد

الفصل في بيان ما علة ما يحرم بصبته
وتبين ما علة ما يحرم بصبته

مع انهم لم يفرقوا بين الامم من جهة انه ما عرفت الوجود عن مصلحة تناسبه
 تفعل ان خلافة في النجس وانما تفرد حتى يقال ان العبد لما اكلت من علوم الابل
 حصل من هذا امر في الاشارة فواتها ان لا يشاء الابل بجمع من الابل
 الايام تقع بوضع لها ما تاكله من جهة مفسدة كل ما يتناولها من جهة
 من غير ملائحة من ذلك النجس ولا يحرم من ذلك كل معه وانما الابل تاكل كل ما
 كذا في الفردوس في النجس من غير مفسدة مفسدة بعضها بعضاً بل مفسدة عن
 ذلك وعن مفسدات ما كنه غير ما من بها وغير ما من الحيوانات تقتل
 عن الاغتذاء على عوز الفراء وتمنع من ياكل منها ان يقتلها او يشاؤك
 مشاؤك في السباع والكلاب والاعنام وغير ما في شغلها في الغلول الى اب
 يحصل عندهم من الاشارة الضيف ما لم يحصل عن غيرهم من الامم كما انه
 حصل عندهم ايضا لغير ان النجس لا يضر ثار من اخذ به مفسدة حولية ولا
 ينزل ذلك من فاحشه حتى في ان الله تعالى اكل ارباباً من اكلت النجس
 الابل ما ياكلها من الجفرا وكنت السمود ان الفردود ما ياكلها من اكلت الفرج
 لغير من ما ياكلها من النجس وكنت السمود ان الفردود ما ياكلها من اكلت الفرج
 فاذ انفسهم رهاها من هذه السباع مع غايية العلم وفلة الرحمة تاكل للحيوانات
 من غير ان تتركها بل اكلت للحيوانات واما ما ياكلها من النجس
 في من نولها وبقاها في النجس واما ما ياكلها من النجس في من نولها وبقاها
 وفي حاشية ذلك لغيرها وقله حاشية ذلك لغيرها وقله حاشية ذلك لغيرها

قاي

من غيره بفهوم الفيرف الشافى ولا يعون

وامانة أمين فاعله الاجراء في المورث يسوف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من الآيات العظمى والبراهين القاطنة

(ان تعرج باج السورث يقول انا ابواسيه ولاح يدك بالنبوه يقول انا ابن امي)

والسنة فزمت على راجوة عجيب راجي اد عي حيلة المال الى موسم مهنه العمل

الاجابة للاماميه وما افادوا من الامور والاشياء

علاء و أخوة ملأوا أرض بني النضير حجة أخوة ما بسيرة مؤيد

في بادئ ميرادا الفسب، لأنه هو الذي حصل فيه استقاراض من هذا التعارض في

في راجع الاربعة عشر من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٠

أخبرني عندهم وإذا لم يكن إلا يعارضهم بذلك بحيث يفتخرونهم بالبينة وتقدمهم

على الراجح من جهة العرض فيكون موافقاً لما هو عليه الملكة غلاب وميراث الفس

والتات والارطون في مائة
مئة فاعاد النور فاعاد النور فاعاد النور

انكلام الانبياء وكميل في بيع سلعة قبا عا مقام رحيلهم كما

النافذ من التبعين فهو الحق وانما احقك امرأة امرها باليسين من وجعها ما من وجع

کمبرو، خیر بالمستی اولیما ان خیر و کلا یع

المذموم حقيقه وجمعه راجع الى الصعود يعينهما الرخا وان فرم ميل الى دخول

هو اخو بها واسم القلم بالملامح ومن البرجعة بنتنزوج ثم ثلثت رجعة

میان و خلایق الزوج ایضا کان لهما الوقت الرجعة ومما لم یخرج المروء

ان هو اذا وكل
والمليح على ميع
سنة بعام
من حليش

الزوجات اللواتي
دخلن من المذبح كن
مذبحاً يليقن

إله الخلق والرازقة خلافاً لما ذهبوا إليه المسيحيون من أن نفعل ذلك بموحيين

السيد بعد انقضاء العدة مع علمه بالوجعة كان وكفى السيد مميتا كان في

ثم بعد ذلك فاعلم ان السائل في قوله اني قد سمعت مني
قوله ما اخرج البعير في عامي اكره او انفقته ثم نبتني ان اكره او انفقته حتى امانه

بناءً على هذا فبقوله فإن دخل بها إليه فهو لحسبها وإن لم يدخل بها فهي للاول والاول

يبلغ على عيشي أسوة بما اختار رعا منهن مع جرم من وادعاهم ما به يرجع ويختار

فمنهم من ظن انهم لا يخطئون في ما يقولون من انهم لا يخطئون في ما يقولون

محبته مان و جدا مان و حبت و م خل بافت عليه و انم يردن مال تبت عليه و المرأة

فصل في معرفة من يقع عليه اسم الله عليه السلام في قوله تعالى

فقد القائل بالبرم ما بين المرقب الى صخرة الكراهة
حجارة من تحتها لا يفتتسا الاخوان منها موتها الزمانه والطفه

وسبب الامطار والنبقة شع ينسب ان الماسف طمنا عنه فبادله وفرغ من وجبت

ما هنا ترجع اليه وان خطيبه الاشياء **والرجل** يفواع يشته طه النوله امر انق

في اسمها عاقبة ومال من دعا وبها مرة اخرى تسمى كايته ببلو الحمر

ومن تزوجتوم غلبت بازوجها ردة اليه وايضاها (الرحول) والامة غفار

فِيهَا شَعْرٌ يَنْبِئُ عَنْ زَوْجَانِ فِيهَا وَقِيلَ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشَّامُ بَعْضُ رِجْلِ اللَّهِ عَلَيْهِ

سورة مريم الفاعل مريم وجعل العذر السابق هو العجز وما بعد ما قبل حصل قوله

زوج ملايحه التفرع حيان **واعتر** رحمه الله عما مضى نعم رضي الله

عنه في مسألة الولي بن ومضا، معاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه وعقبه الله

ابن التيمية عليه الرحمة قالوا امرأة بائنة من رجل وامرأتين غير ما ذكره
 نعم دفع الله عنه ما ذكره لازم من ذلك الصلح يصلح للتمتع

للاستفلاحة ووجه الحجّة على المتألمعي رضي الله عنه وهو في العرف المفصّل

بين النصارى ان اجمعنا على ان نختار بالشعبة وهو افضل اثر الغفر السابق وتسلط

الصبيح على إبطه ابن أبي (الداود على أبي) في موضع الحسمه واداء الحسمي

— 12 —

عبد

لا يستقيم وان قصده لا اعتزال عن مزيد من الزايف ما يرد من اشارة ان ذلك
 الامام كان يقدر هذا المذهب في الحق حتى يقال انه منع من ذلك واذا لم يثبت
 ان مزيد في الحق كذا بل انما الاعتزال من صاحب هذا المذهب ومن الذين
 لما ان مزيد من ذلك واشتد معي رضي الله عنهما كان من الحق لا يمنع عاملا على معقول
 واحدا وان العاقل في الصفة هو العاقل في الوصف بل هو من حيث هو لا يمنع بل هو في
 التبعية للوصف كما انه جاف من الخطاة ولا يعمل في المنع وانما هو بهذا الكلام
 على هذه الحالة هو في متفرقة **قلت** هذا كلام صحيح مقته في بيان
 قلت اعلم على الحالة الاولى وهي قوله وامهات نسائكم فيكون الوجود في كل واحد من
 الخ من هذه الالوية ويكون الوجود في كل واحد من الثانية بالاجتماع ما اذا لا يعلم خلا ما في
 شي كية الوجود في شيء من اثبت ثبت الحكم في الجملة بالاجتماع ولا كية ويكون هذا
 اول ما يتبادر في الاجماع والالوية على الحالة الاولى والاطر عزم انفرادي ومهما امكن في
 تكثير ما يرد كلام صاحب الشئ وجعل يرد الكلام ليل هو اول من اتى ادب واتا كثر
 ومن تفرق في اصول البغاة انه اثبت حكم الجماع بالاجماع وورد لفظ مع في الجملة
 على حقيقته ولا يعمل في اللفظ مستند للاجماع لان الاصل حمل اللفظ على حقيقته ولا
 يلزم من ان الجماع مستند بل هو مستند نفسه ولا يلزم منا كلب دليل الاجماع
 وان كان لا يرد من مستند في نفس الامر كذا في ما يردنا لا يلزم منا كلب مستند للاجماع
 في الشئ اكد الوجود في شيء من اثبت وحمل اللفظ على ما يردنا زيادة تكثير الوجود صاحب
 الشئ ومن مثله ما في قوله تعالى وانكوا ما نكح اباؤكم من النساء وانكاح حقيقته
 على الوجه عازي في العدد ومراجع الناس على ان يعرف في كل الاثن من عمل عن الالوية
 على الوجه على هذا اذا وكبها خلا لا اوج احج مت على الاجز وفي بالعرفان يكون
 من اول لان الاصل في الكلام الحقيقة والاصل ايضا عزم التي ادب على مولى وليس يكون
 ما عمن **قلت** اما السؤال الاول والوجود عن ان يلبس اية الربايب
 لم عمل اللفظ على الحالة الاخيرة كلبا مستند للاجماع بالانفراد يوجب الرجحان
 ما في اللفظ طر الاول والثانية وهبت الثانية بانفوج وهذا يظهر البرهان في هذا السؤال
 وبين انما علة التذكرة في اصول البغاة المتقدم ذكرها ما نافي في المسئلة بخلاف الا
 جماع في الجماع المرجوح على خلاف هذا هو اللفظ بعد لنا باللفظ ان خلاصة ما قبل معارضة
 الحكم هو الذي هو الحقيقة موضع الاجماع واما ما في موضع الحكم هو الذي هو الحقيقة

ع

انما انكاح
 حقيقة الزوج
 على ما في
 قوله تعالى
 وانكوا ما نكح
 اباؤكم من النساء

لا جماع واما ما في موضع الحكم هو الذي هو الفرد موضع الاجماع بلا موجب للعدول
 باللفظ عن موضع الاجماع الى موضع الاجماع بلا موجب للعدول باللفظ عن موضع
 جماع **قلت** ان هذا الجواب انما يستقيم على مزيد اي خبيثة الذي يرد في
 القريب في الجماع وهو الحالة الاخيرة فيخصصها بالاستثناء والصحة واما على ما في
 والاشافيع رضي الله عنهما الذي يرد في تعميم الاستثناء والصحة وحالة الجماع لا يرجحون
 بالفرد ما يتأتى من الجواب بل مقتضى مزيد في الجماع على الحاشية الاولى والاخيرة
 حتى ثبت انهم لا يرون الجمع بين عاملين في التمتع مع انفا ولا في وان العامة في التمتع
 هو العامة في التمتع ما اذا ثبت من غيرهم في الجواب ايضا على ما عزم ما في حينه
 تبين عن غير العمل في الصور المحلثين لا عليها واسيل الى العمل على الحالة الاولى ما يرد
 البعده وكل من قال بالعود على جملة واحدة لم يقل في البعده بالانفراد البعده بالجماع على
 خلاف الاجماع لان الفايل فايلان فايلان في الجماع في العمل وفايلان في جملة الفرقة وخلافا
 اما العمل على الحالة البعده وحدها لم يقل في احد من هذا المخلص هذا الوضع وفي يك
 البحث فيه بحسب ما فتح الله تعالى من مظهر

الفصل في النكاح والاربعون والمائة
تمش فاعلم في النكاح والاربعون والمائة
الاول وتبين ما علة لواجبها

على غي مع امهات النساء والربايب ومن مظهر في قوله تعالى وامهات نسائكم وقوله
 تعالى وربايبكم اللاتي في حقكم من نسائكم الالوية حمل على العفوة التي اثير لان البهيم
 من نسائنا مع عايب العادة التي اثير في النسوة من نسائكم الالوية ومن العفوة
 وكذلك في قوله تعالى والذين يظهرون من نسائكم وقوله تعالى يا نساء النبي اطيعي
 جميع ذلك الا النكاح الذي اثيروا واستلوم في الوجود الفصول تعال اللاتي دخلتم
 بينكم ذلك على انهن من يتفق مع عدم الوجود ما اذا تقرر ان المنزلة في الرتبة الاولى
 انما هي الحراير لكونهن من المملوكات في الرتبة الثانية لاستوائهما في مبيع الوك
 والبراش بشرطه وحق الولد في كونه وان الانسان في حال من وكفي ما وكفي
 الانسان بالبراش ويشترط عليه ان يكون امة غيره مكان وكفي ما وكفي بالعرف
 والعدو ما وكفي اير شبيه بينهما في النكاح لان الوكفي بالشبهة لكون العفوة والعدو
 في حق الولد وسفوقه لكونه عفا به واما الرضا لغيره في الشبهة في الرتبة

انما انكاح
 حقيقة الزوج
 على ما في
 قوله تعالى
 وانكوا ما نكح
 اباؤكم من النساء

انما انكاح
 حقيقة الزوج
 على ما في
 قوله تعالى
 وانكوا ما نكح
 اباؤكم من النساء

انما انكاح
 حقيقة الزوج
 على ما في
 قوله تعالى
 وانكوا ما نكح
 اباؤكم من النساء

الغلوذ بالماء والخلط بالاعلام وان كان البني غاليا لا ينجح لان الخلط اقل من البني
 تابع والروايات كثيرة عندها فمما في باب الفزف شيء في سبب العزف في حقيق
 الاعراض وصور الغلوذ عن الام بان لا يكون شيء فيه للاختطان ومن جهة عدم
 مباينة الزنا فمن شاي مفرا شيء في حقه عدم المباينة فان السفيضين لا يفرقان
 والعدالة بعد ان لا يتابع كونه مباينة ايمان اخلطنا للثمة ومن السبب في بعض
 اعادة العزف وان افقضي فاعلى خصوص السبب لا يجب العزف ويؤكد ان العزف و
 يغلب عليها التعبد من جهة مقام جرمها وان كانت معقولة المدعي من جهة اصولها
 والتعبد لا يجوز القضي به فيه فظهر انه لا يلزم من الاستواء في الاذنية الاستواء في
 العزف بل هو من ان لا بالغزف على فاعلة السبب والشتم فلا تضع المصلحة واقتسام
 الاعراض وتنعصم بالنفع جرمه من جرمه الذي هو على العزف على طاعة الله تعالى
 يستنكر استناد العزف في هذه الصورة **الفاعلة الثانية**
 فاعلة حمل الكل على المفرد ان الله تعالى قال والذين جرموا في هذه الايام
 يا هؤلاء اربعة شهداء ما جلدوا معه ثمانية جلدات للآية وما في الآيات الاخرى ان
 الذين جرموا في هذه الايام ما جلدوا معه ثمانية جلدات للآية وما في الآيات الاخرى ان
 مكلفه ومعه مفردة بوصف العقلة محمل الكلفة على المفردة على الفاعلة في
 افعال العقبة والمباينة للزنا ليس بغا على من لا يجد فاما في انه لو حذر لحصل من
 العزف الزنا والاخر وهو من جهة ما به من جهة مفهومها الذي هو مفهوم
 الصفة ان مفهومها ان ليس بغا بل لا يجد فاما في انه لا يلزم في الزنا وهو المطلوب
 وما انفقنا على انه يلزم بالتقي جرم والعقوبة المولدة على حسب حال العزف وحب
 ينفى ما عداه على مقتضى الدليل اما عود العسوف فهو لجنابة ما في الآيات مجمعة
 على ان يجب العسوف بموكل خمسة الكبيرة او الاصرار على الصغرى من حيث هو
 هذا المعنى من غير قيد ولا شيء وهو معقول المعنى بحيث يجب وجب التمسك
 ملاجسة من غير استثناء صورة عن صورة عملا بظهر العلة ووجوده او وجب
 منها هو العزف فيمنع الفاعل فيمنع

القصة الثانية والاربعون في ما يتعلق به الولد بالواحدة
فائدة ما لا يتعلق فيه ما علم ان العلماء قد اختلفوا في قول

ان الله تعالى في قوله
 يا ايها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 فانه لا يتعلق
 به ما لا يتعلق
 به من أموالكم
 بالباطل

بان الولد لا يتعلق بالواحدة لاستتة اشهر مطاعلا وهذا الكلام ليس على اختلافه وانما
 مرادهم ان كان الولد مولودا تاما فانه لا يتم به الرعي للامع بقوله المرأة او كشي منها
 اما اقل مما وعلى هذا ان له قلة تاما فخرقت نسبة تلك المرأة لتخلو فان كانت
 المرأة تصلح له ليقول بالواحدة وان كانت لا تصلح له لم يلحقه بفرضه به لثلاثة اشهر ان كانت
 ثلاثة اشهر تصلح له لتخلو وعلى هذا المنهاج يكون العاق الولد بنسبة المرأة
 الى صورة التخلو فقولهم حينئذ ان الولد لا يطولاد ونسبة اشهر ليس على هذا هو
 بل مرادهم ان كان كل من التخلو فانه لا يملك خلفه في اقل من هذه المرأة وسببه ما ذكره
 ابن جبريل وغيره في التخلو على ما بين ان البنين يتبع كمثل ما تخلو فيه ويوضع
 طفله ما يتبع فيه ما لو اختلف في العادة تارة يكون لشهر وتارة يكون لشهرين
 ايام وتارة لشهر ونصف فاما التخلو في شهرين في تصور اعضاءه في كل من شل لا
 يتبع في شهرين ويوضع طفله ما يتبع فيه ومثلا الشهرين اربعة واربعة مع
 شهرين ستة ويوضع ستة اشهر وخمسة ايام في كل من شل لا ومثله شهران
 وعشرون ايام ومثلا في اربعة اشهر وعشرون يوما واذا اصبحت في طرفة العيني
 كان مبعثة اشهر ويوضع الولد لسبعة اشهر وان تخلو لشهر ونصف في كل من
 ثلاثة اشهر ويضع ثمانية اشهر على التفرع من هذا لا يحل الوضع الطبيعي
 للامنة او سبعة او تسعة فلو اذ السبب يعيش الذي يوضع لسبعة اشهر
 ولا يعيش الذي يوضع ثمانية اشهر وان كان في جلد القوة وطرفة التسعة بسبب ان
 الذي يوضع لسبعة وضع من غير امة سليما على فاعلة الرامة والى وضع لثلاثة اشهر
 تكون امة من مرض او غيره من عجلته عن التسعة لانه لو اخرجته عن التسعة
 لامة والذين امة لا يعيش بالولود لثمانية لا يعيش بمزاجها السخيف في ذلك وهو
 الممنوع العام والعادة الغالبة قالوا وقد عطل عارض من جهة التمسك من اوجه وجوه
 او يمس او من التمسك يرمده او يفتيته فيه تمنع من جريان هذه العادة فيفقد الولد الى
 اثني عشر شهرا او قل العقباء والمرحون بهذه الاسباب العارضة فترجع الولد الى
 سنين او اكثر وهو قول الحنفية او الى اربع سنين وهو مشهور الثمانية او الى خمس
 سنين وهو مشهور المالكية وفتح في مزاج الشايعي وماله رضي الله عنهما الى
 سبعة قال صاحب الاستغفار ولد امرأة بواسط لسبع سنين ولله وميرة من الشعر
 نجاة عن الرامة بعينه كما يرفال له كش وقال مالك ان امرأة العبداني اياها لا تضع

ان حكايه

موجب النبي وزيادته كمن كان الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل بوجد
 آية التوراة في التوراة وتقولوا بغيره عن كتاب الفيل على الكبار وكهف نور
 واقع بهم لم لا يكون هناك **اجاب** الفقهاء عن الاول بما جاء
 في الخبرين وعني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث اللعان المشهور
 لعن من عصى عن امر الله وامرته وكانت حامل ان جأت بالولد احمي فصيرا
 كانه وحيه ما لا اراها الا نرصفه وكذب عليها وانجاءت به اسود امين انور
 ما يقين بل اراه الا موصوف عليها عجايبه على النعت الكبر ودينه بعض الروايات
 في الخبرين فان الرجل قليل العلم سبب الشعي فكان الولاية علانه وحيد غمرا
 ارم حذر اكثي احم كبر افعلا مبال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله بعين
 نجاة الولد شيئا بالرجل الورق كرز وحبانه وحده **فايد** الوحي
 بلعاء المعلقة ومنية حج اة تلصق الارض والاعين الواسع العيدين والادع
 الشربيل الائمة وهي سجة في الحج والخلد الشعي في الساجس بفال رجل خذل
 وامرأة خذلاء والغطف الشربيل المعلقة كشمور السور ان **ومطجاة** في
 الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لما يشته رضى الله عنهما فالت
 او بعد امرأة ما بعد الرجل فقيه من انزل النبي والذرة التوجيه للفصل بفال لما
 عليه السلام قرب يراكم ومن ان يكون الشبه بول بعد الحديث على ان مني
 المرأة ومنج الرجل في حديث شيبه في الولد بانما بوجن ميات في خلفه والاعضاء
 والعضا من ما يول على الاضداد وحديث اللعان ايضا فيقضي **ان** رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم نضى على خلفه عصوصة انها توجب الله من **والحج** خصوص وان
 يوجب المنسب ان نجاة فيه يشبه طاحب الفواش وان استول عليه السلام بالغلغ
 التي لم توجد على الاضداد ما ول شقوت الابل من الغلو اثنا مرة بان العشي اقوى
 من الفياض وان قلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتيت من من قبل نفسه في
 صورة ليس فيها عرض لشي كين **ان** على ان هذه الفا عدة في نفسه
 وان ضروره عليه السلام لم يكن الا بقل لا لاجل اقامة الحقبة عن الشيء كين
وعن **ابن** **الزبير** **ان** رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع اليهود يبين انها كان يوجه
 وطلابه صلى الله عليه وسلم ولم يهرم حكمة التوراة مع آية التوراة وعبور انما في الحج فالت
 واليتم من اخبار عبد الله بن سلام بان في التوراة آية التوراة ان يكون في

لان عبد الله بن سلام انما اخبر انه راها مكتوبة مع نسخ التوراة ولم يخبر انها
 مروية عنه بل الطريق الصحيح الى موسى بن عمران عليه السلام واليتم من ان
 يكون في المنع شي مكتوب ان يكون صحيحا بان الاضداد هذا يقطع بانه
 وحيد في كتب التوراة في حكم ايات وامور كثيرة ولا يقضي بحكمة مكذبة
 هنا وان كان عليه السلام حكم بالوجه بل يكون في الترجمة علينا ما يقضي
 فان هذه الصرة ليس فيها ما يدل على الوجه بل كما امرنا من خلافة فيظهر من هذه
 الاعتماد ان من هذه ركة عيج فيعتمد عليه وليس من باب الغرر اليس هل كان
 ابو حنيفة **سئل** قال بعض الفضلاء العجب من ما رواه الشافعي رضي
 الله عنهما كونه لم يستدل على حقيقته مع ثبوت الفياضة **ابن** **عمر** **بن** **الزبير**
 وهو جز من الخادم الناس معرض للصواب والخطا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 موضح بالفيامة مع هذه الاعتماد في النقصه مكان الاعتماد على ما صار عنه
 عليه السلام معا وفولا وهو معصون من الخطا اول معا فمر عليه بان العبد يفي
 انما وجه الاستدلال منه بكبريوا الامار على ما قاله واين اقرار النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم معا بقل هو بنفسه صلى الله عليه وسلم وتكثرت منه مع انه لم يوجد من
 الفقهاء استدلوا بشي من هذه الاعتماد في حجة الفياضة وهذا عجب عظيم في علو
 لهم عن مركز في غاية القوة والشهرة لان ما هو اعرف منه بكثي ولم يهج
 لم يرضع على القوى البينة **جوابه** ان الذي هو جيبا حسنا وان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلمه الله من ذبور العفل وصفا الذهن وجودة
 العراسته امره صليما بينه وبين عني ومن عني مع **ان** **ابن** **عمر** **بن** **الزبير**
 وكان في حوائيه وقوى حسنة وجميع لحواله مكان كين من ورا خمره
 وكين في الشربيل وعشي كوكبا وغنى اخرى فيما الاستدلال الفقهاء
 على آية حنيفة بفيما عتبه عليه السلام لم تنفع الحقبة على اي حنيفة اذ كان له
 ان يقول ان حجت الفياضة من تارة العراسته النبوية النبوية المصومة عن الخطا
 من اين لكم ان عراسته المخلوق الضعيفة تترك من الغلو كما يستدل به على
 الاعتماد ولعلها عراسته عن **ان** **ابن** **الزبير** **ان** **ابن** **عمر** **بن** **الزبير**
 بانها عراسته مع بنية كواك الش بان لا تترك كمال البنة تضعها بالبيضة
 كاسح وانق تفصرون بانه الاستدلال ثبوت حكم الفياضة الى يوم القيمة

قاعدة

ان عبد الله بن سلام

بما يتحقق في كونه اذ اذ انما ابو حنيفة في تفريق جوابه وكل الاستدلال عليه
 البتة اذ ان الاستدلال عليه بفضيلة محب زنا لم يجرى مفسرا استلوا بشي
 يمكن وجوبه الى يوم القيمة فان الامة يمكن مباحة الاستدلال في هذه القبيلة
 فكان الاستدلال بل على ثبوت الحكم في الفياضة الى يوم القيمة استدلالا
 محكما بخلاف الاول في عدم وجود مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثله في راسية
 الفوتة وهذا سبب عظيم يوجب الفرق بين فياضة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه وسلم
 الى فياضة غيره من الاحياء وهذا الوضع سواء وجوبا وهو المقصود بذكر هذا
 الفرق لاجل ما اشتمل عليه من الفرائض وصحة الجواب بذكره للتبعية
 عليه سواء لا وجوبا

القبض والفسخ والباية بين فاعلة ما يجرى في الجمع بينهما من انسا وقا علة ما يجوز الجمع بينهما

وهو ان كل مراتب بينهما من النسب او الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدر احداهما
 رجلا لا يجوز الجمع بينهما في النكاح بغير ولا ماله ماله والشايعي
 وابو حنيفة وان قيل رضى الله عنهم وخرج ج بغيري النسب والرضاع
 المرأة وابنة زوجها وام زوجها بانه لو فرض احداهما رجلا والآخر
 امرأة لم يجرى ان يتزوجا بغير هذا سبب ان المرأة حينئذ امام امرأة
 الزوجين وربيته يجرى على ذلك الرجل ومع ذلك يجوز الجمع بينهما باذنا
 من النسب او الرضاع ما يمنع النكاح في جاز من الضابط وبقي حيرا ومفيل
 في وجوب كل الظابط غير مانع لا نوراحيل فيه بيكونا كلاهما مع الضابط
 مستلزمان **السبيلة الاولى** من ابا ان امراته حلت له اخواتها في
 عورتها وحلت له الفياضة لا بفساخ الموارثة بينهما والعصمة وانما العدة
 لحفظ الانساب ووافقت الشايعي رضى الله عنه ومال ابو حنيفة وابن
 حنبل رضى الله عنهما في الاخوة والعصمة حتى تنقض العدة لان العدة من
 آثار النكاح ولقوله عليه السلام من كان يوم من ليلة واليوم الاخير ملائمة
 ما دام فيهم اخوة **والجواب** عن الاول ان خوف العدة
 بعد اربع سنين من آثار النكاح ولا ما يلائم في رضى الله الفاية وانما المقتضى الاحتياط
 بالزوج حتى تحل الفياضة بينه فان سبب الجمع وهو في هذه الصورة منهي

انظر الجمع بين المرأة
 وابنة زوجها وام زوجها
 في رضى الله عنه

والجواب — عن الثاني انه وان كان عاملا في الرجل والاختين غير انه
 مكلف في الزمان من جهة على انما الاختصاص بين البيوتات ونعم في الجمع في عدة
 الرجعة اتفاقا لانها زوجة ولا اختصاص بالموارث وغير ما خلا

المسألة الثانية الماخول من الجمع بينهما قوله تعالى
 وان تجعوا بين الاختين واخول الجمع بينهما قوله تعالى او ما ملكت ايما نكح
 وامست لهما ما يخص من الاخرى حتى يفرق لخاص على العام لان الاول قلنا اول
 املا وكثير من الجمع وهي اعم من الثانية والثانية قلنا اول الاختين وهي اعم
 وتكون كل واحدة منهما اعم من الاخرى من وجه وتكون من وجه فيستويان
 وانما في حال عقن رضى الله عنه لسلطانية وهي متممة ووجه التزجيج
 للتحقيق مع طائفة جميع الفقهاء من ثلثة اوجه **احدها** ان الاولى
 مسوقة للتحقيق مع الثانية لمرح لمرح الزوج والفاصلة ان الكلام انما سيق
 لمعنى ان يستلزم به غير ما تعارض في الثانية فتكون الثانية التحريم سامة
 عن المعاد في التزجيج **وقا فيها** ان الاول الجمع على تخصيصها
 والثانية الجمع على تخصيصها بما لا يقبل النكاح من الملوكات وبما يقبله لانه
 يجرى اجتماعا كالزكوة والنفقة والوطأة وموكلات لا باء من الاملاء وغير
 في عموم اربع مما اجمع على تخصيصه وثالثها ان الاصل في الخروج استلزام حتى ينفق
 لعل وتكون الاولى على وجه الاصل ولم ينعين حرج الثانية عليها فيعمل بمقتضاها
 وما افترق للاصل وهما ثلثان اسفلتان هما الثلثان يحتاجان الى ترفيق في البحث فلهذا
 امرت بهما عن ما يراد من السبيل في الباب

القبض والفسخ قبا علة الاباحية المخلقة وبين فاعله الاباحية المشوبة الى سبب مخصوص

اعلم ان الاباحية مرتقت مكلفا فلا يكون على المكلف حج في الامتناع عن الفعل
 مكلفا ومرتقت باعتبار سبب معين فلا يكون على المكلف حج في الامتناع
 على الفعل مكلفا من جهة في السبب ويكون عليه حج في الامتناع ما عدا
 سبب اذ بالتحقيق يجمع مع فرد اباحية ولا يجمع مع الاباحية الاولى وسبب
 في ان سبب التحريم يجمع مع فرد في بان يجمع سببا فاكثي التحريم يرفع

في

لقد مماثلت الاباحه باعتبار ان السبب خاصه ونفي العقل هو ما باعتبار السبب
 الاخر وكذا ان كان سبب التقي بمزاول وتلقه سبب اخي صرف الاباحه باعتبار
 الاول وصرف التقي مع باعتبار السبب المتخرد ولذا ان كان كثيره في الشيء
 ومع فية هذا العرق تحصل الحوتة عن اسولة كثيرة في العلة والنصوص وان كان
 من ان ثلث مسائل **السئلة الاولى** من ان ثلث مسائل من عدل
 حتى تنق زواجية فالعقل المضل مقتضى حتى التقي مع في غايته ان يكون
 ما قبلها على ما لم يعرفها ويكون ما بعد ما نقيض ما قبلها ويكسر من هذه الفاعلة
 ان تكون المرأة حلالا لما اعرف عليها زوج اخر ووكيها وليس الامر كذلك
 احكاما بل مع حرام على حالها حتى ينفكها هذا الزوج وانما اصلها الاول على
 حتى تنقض عدتها وانما انقضت عدتها لما نزل حتى يعفر عليها الزوج وانما اعفر
 عليها الزوج الاول لما نزل حتى تنق موانع الوكيع من الحيض والصيام والراح
 وغيره من الموانع بل يحل مقتضى الغاية مهله هذه الغاية باقية على ما لم
 مقتضية لشدة البقيض من بعد ما اوحي مستثناة عن ما علة الغايات
 بل لا جماع **والفواجب** انها باقية على ما وتفريره انها كانت
 حتى تمت كونه الجنينة وكونها مكلفة ثلاثا بل لا تزوجها الزوج الثاني
 طرقة مباحة من جهة الطلاق والالتقي مع الناشي عنه ونفي التقي مع كونهما
 الجنينة وتخرم سبب اخي للتقي مع وهو كونهما زوجة نفي من اختلج السبب
 الزاير بسبب اخي ونال التقي مع الكاين بسبب الطلاق والتمسك وثبت مقتضى
 الغاية وانما خلفها الزوج الثاني بقت مع من ما علة وهو سبب متخرد ويكونها
 الجنينة ما اعفر عليها الزوج الاول والالتقي مع بكونها الجنينة وبقت مع من
 بسبب ما تخرد من صوم او حيض او غي مما علة ان لا تثبت الاباحه المطلقة
 وكان الثاني قبل ذلك مكلفا اباحه وتفرق العرق من مكلف الاباحه ولا
 باحة المكلفة يظهر ان الغاية على ما لم تعلق مقتضاها بل يفي بمحل
 بها وانزوع الاشكال عن الآية **السئلة الثانية** ان
 ترك الصلاة وزنا وهو محض وان كان من الاسلام وقتل النفس التي حرم الله
 بها ان افرا بيج دمه بكل واحد من هذه الاسباب ما اعلم الاولياء عن القصاص
 في بقت الاباحه الناشئة عن القتل وثبتت الاباحه الناشئة عن غي في ذلك

من اسباب الزكوة بالاباحه المرتفعة ما لم ينع نفي الاباحه لمصلحة
 المسئلة الثامنة وفي مكلف الاباحه المنسوبة الى سبب معين غير انها في
 المسئلة الاولى صاطحة وما علة اربعة مقاصد **المسئلة الثالثة**
 في تصوير اجماع التقي مع مطاعها مع الله وتعلقها بغيره وفي ان الزنا محرم
 وفي ان سبب اشروها في الصوم ومع الاخي ام اشرو في الكعبة اشروها في اربعة
 اسباب من الصوم مع لجمعة فيكون هذا العقل حتى ما من اربعة اوجه ويكون الاخي
 مضاعفا لربع موافق ويكون خطاب التقي مع في حصول مع هذه الصورة اربع تعلقات
 فبما ان تصور لجماع التقي مع ان تصور ان تعلق بغيره وحصل مكلف الاباحه بالنسبة
 الى ذلك السبب المرتفع وتصور ايضا لجماع الربوبيات بغيره اسبابا على العقل
 والآخر وكذا اربعة احكام تارة تثبت مكلفة وتارة تثبت بالنسبة الى سبب

في الثاني والعشرون
والمائة بنشر ما علة ما يفر من اربعة التفر
وبنشر ما علة ما لا يفر منها

عن زمانا امرأة وانما الاسلام يحجبها ونال صاحب الجواهر وانفرد مع على ما
 فهو ما سدر عن مع ان يكون يحجبها عن نال واعتقدوا غصب امرأة او رط
 بها بائنا ما مع الرجل نفي عن نال ما مع عليه وفاله الشايعي رضي الله
 عنه فريضه في الاسلام كما سلك عنهم الفقهاء والقضود وما حنفوه على السلفين
 في نفوسهم واموالهم واعراضهم وثبت ما اكتسبوه بغيرهم الربا وغيره
 من النفي والتمنيز وكل ذلك في غير غيبا في الاسلام لانهم لو هموا التولية بغير
 التفر وانما الاسلام وضابط مزب ما حرم الله ان كل من سري يوم كما يجمع
 بين الاثنين ان يدوم لا كراهة له اسلام كزوج في العدة فيسلم بينها وهو
 يباح وان كان كاحم عن من ينتمي مع الاسلام وقال الشايعي في ان حنف
 وصي الله منما عتود مع محبة في واعلم ان قولنا ما مالكية التفر فبما
 مشكلا بل في راية الكتاب الكاير صحيحة والشهادة عندنا ليست شي كما في
 العتود حتى نقول لا يصح شهادة مع لكبر مع ولو قلنا انما شي كما ما شهدا قبل الزمة
 المسلمين في في الاسلام ان الزوج لا يغير شهود له ان شهدوا بعد العتود
 ويستفردوا في نفي في عتود مع من ما يكون عقل الشروخ وبين ما لا

بكون كذا اما الغطاء بالكلان مكلفا بمشكل غايه ما في الباجان طرائف
 قد يفتح بالاعمال من الغنى والغنى وجر كذا في مفتح ذلك السليم فيجعل بعض
 الشئ وكذا وكذا في بعض العفود مكلما بالقض بفساد النكحة عوام المسلمين
 وحدها السمع من لعل الباء نية على الاطلاق بل فيقولون طرد الاوضاع الشئ فيه
 ولحقته شئ ايضه بهو صحيح سواء اسلموا ام لا واما ما جاء به وهو باكل
 قبل الاسلام وفرضه بالاسلام كما تقدم رضا بها بالفساد وغنوه قريشيا في الا
 سلام وعلى هذا الغافلون كان ينبغي ان لا يفتروا بمشروع وان يفتنوا ان اسلم عليهم
 بل نقول ان تقدم هذا البت عجيبة تعينت من غير تغيير وان اسلم على شئ فسوة
 ما تقدمه بالتغيير مكلما بل يفرق كما قال ابو حنيفة ان رفع من اربع على
 وجه النكحة تعينت دون ما بعد ما وان عذر على الفسقة جملة واحدة خير من
 لشمول الكلان لئلا يكون انما حكمنا بفساد ما مكلما ان لا يفرق
 بين الواجبات الماضية وما بقي بعد الاسلام ان الكار بما سدان كان المقصود
 موافق غيب في الاسلام بسبب تفريق ما سدر عفودهم لان الواجبات في الفسدة
 لا يجوز على قتل النفس في الفسدة وان كان السبب ان الاسلام يقتل من في
 ترويه العذر فيناسب التعريف بين الباغي من الواجبات والمعارضة ينبغي ان لا يفرق
 في الكفر في نكاح صحيح مجتمع الشر وكذا ان يكون له وجوب الاخصان
 انه لا يخلو به الاسلام **فان قلت** مؤله عليه السلام لعيلان لها اسلم
 على عشي فسوة اختار بها وماروسا من وفي اي دأوه قال افس من العار
 اسلمت وفتي ثمان فسوة ما تبت السبي صلى الله عليه وسلم فقلت له انما يقال اختار
 ارباعا من هذه الاحكام في تفتضي ان عفودهم مع ما سوة ان لو كانت محجة
 لكان السابق هو الصحيح والتاخي هو المتعين لفساد العامة معارزا
 عليها وكان الاختيار لا يكون الا اذ اعترف على الجميع عفا او لم يدر الحق لا يكون
 البعض او بالبقاء ومن البعض الاخي لا كرسول الله صلى الله عليه وسلم ط
 خير مكلما ان على الحكم لعلهم ما تقدم بعض العفود او تاتى او انقوت العفود
 لان عفود الاحكام في وردت في تاسيس ما علة وتفريق اهل علم في الناس
 الى يوم القيمة بلو كان في طلب العمل فيه ليدنيه عليه السلام وايضا لم تفسر
 البيان من وقت الحاجة ومما يستدل بها من في مسام عفودهم وان الاوايل

في حكم الاوايل على السوية والاوايل التاخي اذ العفود باسوة العفود وكذلك
 الاوايل **قلت** اسما في كتابي في سورة الاحكام في عينا وحدها
 ان يكون الا نكحة باسوة كما قلت والتاخي ان تكون الفسدة الواقعة في الكفر
 لا تخفى ما تقدم من قبلنا ان لا يعتدوا غضب المرأة او في در خطها بغير عذر
 اسما واخيلا في رفاهم فان الاسلام يمنع من قتل شئ النفس او الفسدة من عاذا انصر
 ايا كذا كونها خامسة وغنوه في مسوية للاسلام واذا عاها في الكفر اعتنى
 صاحب الشئ في غيبها في الاسلام واذا اسلمت ما من شئ لم يلزم ما ذكرته من مسام
 العفود بل لا يزال على التخييل بطل وهو يحمل به هذه كرامة من الفسدة والحقه وهذا
 جواد سريده هو خير من فوج الجماعة من العفود اذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يعلم انه عذر عليهم عفا او لم يدر ما كان في عفو او كان يفتنوا من عفو على
 العفود والتفريق على التوحيدية بالحب لانهم كان يفتنوا به وان عفا او لم يدر
 جود من عفا ان لا يطاع من علمه عليه السلام البلاء ان الامر لو كان كذا في
 عليه السلام انما تفرق فاعلة فتعين ايضا ما والى الله النفس عفا وسواها كل
 ما يوجب وعفا بها وطالب يبين عليه السلام اني انما حثت في هذه القضية
 بل ما الحكم لان علم من امرها من يقتضي هذا الحكم علمنا ان المالك غنى علمه باهر
 غنصا بل الحكم عام في جميع صور من مسلم كيف كانت عفوده وهو من قول
 انما يبع رضى الله عنه ترك الاستسكان في حكايات الاحوال تقوم مقام
 التوفيق في الغال عفا تقوم مقام التمسك في جميع الصور وحدها كذا في اظهر
 هذا الجواد من ان لا يفرق بين الفسدة على عفودهم مع ما نكحة حتى يعلم بفساد ما
 كاسلم من ما لم يدر بل على ان الفهم مانع من عذر النكاح واما ما ذكر في حكمة
 ولان الفسدة كرامة الباقين كما هو و هو من ما اورد في الزواج منعنا السليم من عفا
 انما نأخيهما الكايم وزوجها لان السلي لا ولاية له على الكايم بل الكايم يفتن
 ان يفتن وان نكاح الكايم باسوة انما الكايم اسبيل الى الزواج حتى
 حليم ان الامر احر من عمة عفود عليك واما ما ذكر في عفا عفودهم
الف **ر** **و** **الثالث** **و** **الغشون** **و** **المأية** **هـ**
بين ما علة **ز** **واج** **الامارة** **في** **ملا** **غير** **الزوج**
و **بين ما علة** **ز** **واج** **الانسان** **بما** **يه** **المفوكات**

ومصلحة المال الذي هو التنمية معلومة لديه مما هي معلومة للمرأة وثالثها
 ان لا يطهر العجز على البالغ العاقل ويحس عاقلة بالغة فيزول العجز عنها مطلقا
 في نفسها ومالهان **ورابعها** قوله عليه السلام ايا امرأة تحت نفسها
 يعني اذن وليها فيكاحها باكل العفها يستلونها على كمال من زرع العنقية
 وهو يدل بمهمومه على ان الولي اذا اذن لها يجوز عفرها وهم لا يقولون به ويمكن
 الامتنان على صحة منعه اي خفيفة من حمة ان عفرها على نفسها اذ اجمع
 الاذن مع مكلفا لانه لا فإيل بالفرق **ولجواب عن الاول**
 بان النكاح خفيفة في الزوجين ونحن نفوا بوجبه بان الوجه للماء وزنها
بان قلت الزوج هو العاقل الذي هو من المرأة **قلت** من
 ويجعل على المتكيز من ذلك الفعل لانه افي خفيفة من العفو والفعل لا يوجب
 التصير اليه عند تعذر الخفيفة ويوجب قوله تعالى وانكحوا اليها ما منكم ويغطاب
 الاوليا فيصيغة الامر الالة على الوجود ويكون ان المرأة تتعذر في النكاح لانه
 لا يقع ان فعل الاوليا ببيعوا اموال النساء لان التصريح في الاموال ليس وقوله عليه
 السلام لا تزوج المرأة امرأة ولا المرأة نفسها من الزانية هي التي تزوج نفسها
 في حجة الدار فلتني وقال انه حديث صحيح **وعن الثاني** البرق بين
 الامتناع والاموال ما تفرم **وعن الثالث** ان الدليل على عاقلة ذلك هو
 وهو حديث والاية السابقة **وعن الرابع** ان الفاعلة انصوص عليها
 في اصول الفقه ان المعلوم اذا خرج من حجة العاقل يكون حجة اجماعا وظاهرا
 في ان يكون الوصف المذكور غالبا على وقوع ذلك في الجملة المذكور او على تلك
 الخفيفة الحكم عليها بقوله تعالى واتقوا اولادكم خشية املاكهم فان قلنا
 انكاحا عليه انه لا يقع في الاولاد الا مع ضرر الاملاك وكذا قوله عليه
 السلام في الفقه السامية الزكاة والطلاق على الغنم السوم لاسيما اغانم
 الحجاز ما يكون مهمومه حجة على عدم وجوب الزكاة في المملوكة وكذا
 لما قلنا انكاحا ان امرأة لا تقترن على رواج نفسها الا خفية عن نياها وهو غير
 اذن لها في ذلك والعبادة قامة برة واذا خرج من حجة القابل ما لا يكون حجة اجماعا
 وقال صاحب الجواهر اخلاي عفرنا انها لا تكون وليا على امرأة وروي عن ابن عباس
 انها ولية على غيرها ومن وصيت عليه من طغي الذكور والافانثه وانكحوا

ان لا يكون له مال
 ولا يكون له مال
 جواز النكاح
 عدم خوف املاك

ثلاثة ارجح **احدها** ان لا يصح اقلية له فزاد البلوغ وكذا العبد بعد العتق
وثانيها انها فام وان على ربح العفر بعد البلوغ **وثالثها** ان الولاية
 عليها ليس بطلب العبادة المحتاجة لذيها انكحوا غلاب الماشي في ذلك **المسألة**
الثانية في العفو عن الصادق قال الله تعالى وان كففتون من من قبل ان تنسوهن وفل
 من ختم لمن من بخته بصف ما مرضت ان يعفون اليه يعفوا النساء عن انصاف
 ان زوج لمن يمسكك وهذا متفق عليه بين العلماء او يعفوا الذين يمسكك عفاة النكاح
 قال الله الذي يمسكك عفاة النكاح الشار اليه هو الادمي ابنته البكر والسيرمي
 امته وقال ابو حنيفة والشايعي وابن حنبل هو الزوج ولم يتجوا على ان يوجبه
احدهما انه مذكور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ان تصح عدا
وثانيها ان لا يطعن على عدم تسليم الولي على مال مولته **ولجواب**
 عن الاول انه ضعيف لا تقوم به حجة سلطانا عنه لا كما قيل انه تفسير الآية بل
 اخبار عن الزوج قبل النكاح وان لم يفعل ذلك **وعن الثاني** ان فاعلة
 العداية تقضي تصح في الولي ما هو ليس من المولى عليه وفريكون العفو ليس للمرأة
 الاصلاح الولي على التراضي بين الماخذ الزوج او غيره وان ذلك بعضه الى تحصيل اضرار
 المعبوع عنه فيعطل المصلحة فتبطل من ذلك تقويت لمصلحة المرأة لا منقوضا
 ثم الالية نقل النكاح عتق او حبة **احدها** ان الاستثناء من البيع اثبات
 ومن الاثبات في الفروع قبل افاذا الاستثناء اثبات انصاف وعلى انما تعفوا المرأة
 فيسقط بتكرار الفاعلة وعلى اياهم يعفوا الزوج فيثبت مع هذا النصف الذي
 تشخص بالطلاق ما تكرر الفاعلة لوفوع الاثبات هذا الاثبات **وثانيها**
 الاطلاق في العطف بالوالتشريك في العفو بقوله تعالى ان يعفون معناه الاسفاك
 وقوله تعالى او يعفوا الذين يمسكك عفاة النكاح على انما اسفاك يحصل التشريك
 وعلى اياهم الاثبات ما يحصل التشريك يكون فاولا ربح **وثالثها** ان المعبوع
 من مولانا لا يكون كذا وكذا فتوجب ذلك في انواعه ولا اسفاك والاعطاف حتى يمسكك
 في العفو والتشريك بين النصف والاثبات ولا اسفاك الولي فكأن فاولا ربح
 بجه وعلى انما المتنوع الاسفاك الاسفاك المرأة واسفاك الولي فكأن فاولا ربح
ورابعها ان العفو كما هو في الاسفاك وهو ما ذكرناه وعلى اياهم يكون التزام
 ما سقط بالطلاق والتزام ما لم ينجب لا يمتنع عفاة **وخامسها** ان فاعلة

منها ما هي

البنت يُفَرِّمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِمَّا يَحْبِسُهُ أَنْ يَكُونَ

من الملة في العادة انما يختلعا ويحذران وعند الطلاق او التورث يهر
الموقف والزواجان حوران وعبران او مسلمان ويحذرهما فصح للمرأة بما هو شأن
النساء والمرجل ما هو شأن الرجل وما يصلح لهما فصح به للرجل ان البنت في
عبر العادة وهو تحت يدك ويفرم لاجل البر وفاق أبو حنيفة والعقبة السبعة
الذين عنهم فصح عن وقال الشافعي لا يفرم لاجل ما على الاخي لا محبة خاصة كما جبر
الذين عنهم فصح على الصباغ والعطار انما علية انما العطار والصباغ فانه لا يفرم
لغيرهما على الاخي وان شئت العادة فان انما العطر للعطار وانما الصباغ للصباغ فكل
ما عفا قال ابن بوشاش انما في صباغ على مذهب مال لا يحلف من مضي له وقال عيون طاع في
لا حذرهما على علف وقال ابن القاسم ما كان شأن الرجل وشأن النسا فصح بينهما بعد
ايما هما لا شئ اكما في البر وما وله الرجل حتى ايه من صباغ النسا او شمرت به البنت
لغيره بعد مینه ما اشتراه لاله وكنى المرأة وان اختلعا في البيت نفسه بمو
للرجل لانه ملكه في غالب العادة ولا يزول عليه قال ابن بوشاش الذي يختص بالرجل
هو العامة بالفعول قوله فيه يعني يعني ان تدعى امرأة ارثه فيحلف به قال ابن حبيب
ولا يكف لغيرهما ان يقول هذا لانه متاع البيت حتى يقول هو ملكي به قال عبد الرحمن
تتو به الطلاب لو تار عارده اذ ففان هو لالا لكان اشقي منه قال الصباغ له فبكر كفا نه
ولما يفرع عنها لانه لو اذ عاده صرف وفرا ففر من النفقات واما وجبة الجواب والعبري
وفوق الناموس فقال خذ العفو وامر بالعرف واهلأشهرت به الهادة فصح به لخاصة هذه الامة
الا ان يكون هناك بينة وان يقول فوالله العادة في موافق الاجتماع واما ما اشار
اليه الشافعي رضي الله عنه وهو القياس على العطار والصباغ فصح لهما من التفرع
التمسوية ايضا اشار اليه ابن القطر في عبود الادلة وعلى هذا يكل القياس وان قلنا
بقوم التمسوية بالعرف ان الاشهاد بين الزوجين يفرق لانهما لو اعتزدا الك وان
من كان شئ اشهر عليه انما في الادلة في عدم الوداد بينهما وربما فصح في ان الطلاق
والطلاقية مهم معزولان في عدم الاشهاد وقلنا ان اليه واما لغير العزم الا شهاد بلو لم
يفض بينهما بالعادة لا شهاد اليه عليهما بخلاف العكار والصباغ اذ كانا في حلالوث
ولما في ورة تدعوهم لعدم الاشهاد ما هما لغيره لان من صلب اموالهما
بله وان كانا في حلالوث في وراعيه شيئا في يرد ثالث يقول العرفان الشافعي ورة تدعوهم للملازمة

مركبا

في حق الزوجين من الملة انما في العرفان اذ اموالهما وياخي ورة تدعوهم للملازمة
العكار والصباغ في با على فاعلة الدعوى في استدلال الشافعي اذ يقول عليه السلام
البنت على من اده عي واليمين على من اده مكل من اده عي من الزوجين كان عليه البنت انما
هو لغيره وجوابه ان فاعلة المدعى هو كل من كان قوله على خلاف اصل او عرف او موطن عليه
كل من كان قوله على موطن او عرف فانه مدعى بالرجوع على خلاف الاصل لان الاصل حرة الامة
والطلاق لا يكره على وفي الاصل لان الاصل حرة الامة والموعى به الودعة وفرضها
بينة قوله على خلاف الظاهر والعرف بسبب ان القالب ان من فصح بينة انه لا حل الا لغيره
الا ببينة من عود الود على خلاف الظاهر والمدعى عدم قبضها على وفق الظاهر وهو النوا
عليه واذ كان لها اذ اصابك الرعي والمدعاه عليه فانه اذ عت المرأة فففعة وشبهها
كان قوله على وفق الظاهر ومول الزوج على خلاف الاصل والزوج ملزم وعليه البينة
وهي مدعاه عليها ما يقول عولها فصح بقوله موجب لمحدث كانه حجة عليها في اختصا
امضا بان كل موضع لو كان التلا غير ان مرا تفر او رجلين لم يفرم لغيرهما على الاخي مكررا
اذ ان انا رجلا وامرأة لم يفرم لغيرهما على الاخي بالصلاحيية بالقياس على ما اذا كان
في يرد ثالث ويوجد ان حكم الود لا يفسد بالصلاحيية ان كان يرد لغيره فانه عت امرأة
لمن بينة ما يقول قوله وان كان لغيره لا يصح من لاسه لاجل اذ عت عليه وكذا لو كان
مير امرأة سيف ماد عاه رجل ما يقول قولها وان كان لا يصح لها لاجل ان يرفا عليه مكررا
ما عفا اذ كان في الدار وبها ما لا يصح لغيرهما ان يرفا عليه فلا يفسد اعتبار الغير
الصلاحيية لغيرهما من الاخي ولقولنا انه لا يفرع عننا بيمين الرجل والمرأة
ويمن الرجلين وبيمين السراقين ويمن اليرحميتم والشهادة بلو تعلق رجل وامرأة بغير
وا يرد لهما جميعا عليه فيحتاج بان فصحنا به المرأة مع يمينها لا حل لغيرهما لاجل حجة
الصلاحيية ولوجها في با صحتها كان الرجل مع يمينه واذ ان يرد ثالث ولغيره لا يفسد
عليه يرد ثالث مسلمنا بان المستند عننا الير مع الصلاحيية به فان قالوا ما في قوة
بيكل بان ما يصح لهما يكون الزوج مع انه لا ظاهر يشهد له ويكره لغيره ما
عليه بغير فضحة اطلاق ورجعت من غير مرجح بان الير مشتق كنه والكفر هو من حجة
الصلاحيية ففصح في كل واحد منهما ما لا يرد الزوج اقوى وهو المرجح بان المرأة
في حرة وقت يده والدار له الا ترى ان عليه ان يمسكها ويحرمها بالدار وهي
من قبله نحو امراته بله اذ فصح له مع يمينه كالترا عيين لغيرهما يرد والاخي ايد له

انما خشاء الوضع لا يجد غير بل العادة عند هذا الاستعمال وقيل
 يلزمه كذا في وهو مذهب الشافعي واما حنبل وانه حنيفة ان الطلاق بالنية
 لا يلزم واللفظ لا يصلح وتحتاج هذه الفاعلة الى فاعلة اخرى وهي ان اللفظ
 ما هي توقيفية او اصطلاحية بغير اللفظ بالوقوف وان اللفظ وضعه الله تعالى
 قال المازني في شرح البرهان في الفقهية في الميسر لا يجوز الاحتجاج بغير اللفظ
 النية بل لا بد من اللفظ لا يجوز ان يضع اللفظ السفلي والاكمل او غير هذا المطلق
 ولا يجوز ان يصرح باللفظ عنه بالغير فيحتاج بين الناس كذا في نص عليه الفخاني
 في مسألة الصراخ في كتابه الميسر فلا وان مرنا على ان اللفظ اصطلاحية
 جازية في ذلك ولما كان مذهب الحنفية عدم الخبر بالوقوف والاصطلاح يجوز
 ما ان يصرح بلفظ التمسح او لفظ كان عن الطلاق اما وضفا لطلاقا اما
 تغييرا من غير وضعه لا يكون هذا التمسح حنيفة ولا حنابلة ولا فخر لا يوافقون
 على اللفظ في استعماله فلا يصرح عن الحنيفة والحنابلة ومثله بالجميع عن الارض
 ما سماه وبالسما عن الارض وغوذا في كتابه هذا انما خلق الله لفظ الاكل
 ولما كان به اللطاف وضاعف ان يقال ان هذا ليس كلاما عربيا ولا يلزم من كونه ليس
 عربيا ان لا يقع به الطلاق في كتابه بل لو قال ان هذا بالانصب او الخفض لم يكن كلاما
 عربيا ومع ذلك يقع به الطلاق في كتابه بل لو قال ان هذا بالانصب او الخفض لم يكن كلاما
 صريحا ومركبا وكفاية ومزجى عنه اذا افترقت المصداقة وهو غير موضوع للطلاق
 ثم الكتابة تنقسم الى ما طلب استعماله في العي وفي اللطاف فيلحق بالصرح
 لا مستغنايه عن النية فالان في الكتاب غوغلانية والبركة وجلة ما تقدم الى قوله ثم
 لغرض من قيام الوضع الفخاني في معنى مفهوم الوضع اللغوي والنية اما يحتاج الى التمسح
 المراد عن غير المراد في اللفظ المتروك اما ما هو صريح بوضع ففوي او غير في فينتج
 بغير لحنه ما وضعه من غير الاحتياج الى نية وما لم يغلب استعماله من الكفايات
 وهو عاين على صله والحنابلة ينفردون بالنية انما فلة عن الحنيفة اليه لانها لا اصل ولم
 فيمنعها في ب واللفظ فيصير الى ما يصح لحنه ثم المنقول من الشايات قد ينفلد لاصل
 الطلاق فقط فيصير في الوضع الفخاني في مثل ان كان نوع اللفظ يلزم بغيره الثانية
 خلفه رجعية وقد ينفلد لاصل الطلاق والبيان مع وصف تعدد التمسح فيلزم
 به الطلاق الثاني وجوب التمسح في اللفظ على ما كان لفظه في قوله ان كان ثلثا ثلثا

الح
 في النية
 بالاحتياط

انما خشاء الوضع لا يجد غير بل العادة عند هذا الاستعمال وقيل
 يلزمه كذا في وهو مذهب الشافعي واما حنبل وانه حنيفة ان الطلاق بالنية
 لا يلزم واللفظ لا يصلح وتحتاج هذه الفاعلة الى فاعلة اخرى وهي ان اللفظ
 ما هي توقيفية او اصطلاحية بغير اللفظ بالوقوف وان اللفظ وضعه الله تعالى
 قال المازني في شرح البرهان في الفقهية في الميسر لا يجوز الاحتجاج بغير اللفظ
 النية بل لا بد من اللفظ لا يجوز ان يضع اللفظ السفلي والاكمل او غير هذا المطلق
 ولا يجوز ان يصرح باللفظ عنه بالغير فيحتاج بين الناس كذا في نص عليه الفخاني
 في مسألة الصراخ في كتابه الميسر فلا وان مرنا على ان اللفظ اصطلاحية
 جازية في ذلك ولما كان مذهب الحنفية عدم الخبر بالوقوف والاصطلاح يجوز
 ما ان يصرح بلفظ التمسح او لفظ كان عن الطلاق اما وضفا لطلاقا اما
 تغييرا من غير وضعه لا يكون هذا التمسح حنيفة ولا حنابلة ولا فخر لا يوافقون
 على اللفظ في استعماله فلا يصرح عن الحنيفة والحنابلة ومثله بالجميع عن الارض
 ما سماه وبالسما عن الارض وغوذا في كتابه هذا انما خلق الله لفظ الاكل
 ولما كان به اللطاف وضاعف ان يقال ان هذا ليس كلاما عربيا ولا يلزم من كونه ليس
 عربيا ان لا يقع به الطلاق في كتابه بل لو قال ان هذا بالانصب او الخفض لم يكن كلاما
 عربيا ومع ذلك يقع به الطلاق في كتابه بل لو قال ان هذا بالانصب او الخفض لم يكن كلاما
 صريحا ومركبا وكفاية ومزجى عنه اذا افترقت المصداقة وهو غير موضوع للطلاق
 ثم الكتابة تنقسم الى ما طلب استعماله في العي وفي اللطاف فيلحق بالصرح
 لا مستغنايه عن النية فالان في الكتاب غوغلانية والبركة وجلة ما تقدم الى قوله ثم
 لغرض من قيام الوضع الفخاني في معنى مفهوم الوضع اللغوي والنية اما يحتاج الى التمسح
 المراد عن غير المراد في اللفظ المتروك اما ما هو صريح بوضع ففوي او غير في فينتج
 بغير لحنه ما وضعه من غير الاحتياج الى نية وما لم يغلب استعماله من الكفايات
 وهو عاين على صله والحنابلة ينفردون بالنية انما فلة عن الحنيفة اليه لانها لا اصل ولم
 فيمنعها في ب واللفظ فيصير الى ما يصح لحنه ثم المنقول من الشايات قد ينفلد لاصل
 الطلاق فقط فيصير في الوضع الفخاني في مثل ان كان نوع اللفظ يلزم بغيره الثانية
 خلفه رجعية وقد ينفلد لاصل الطلاق والبيان مع وصف تعدد التمسح فيلزم
 به الطلاق الثاني وجوب التمسح في اللفظ على ما كان لفظه في قوله ان كان ثلثا ثلثا

في

[illegible]

وصحبه صريحا بسبب القهر في الكماري ولذا لم يسمع بفنقل العجوب ايضا بل جعل يلقب بلسان
ان لا يصير شي من العبادة صريحا بل يجمع بين جميع الاعمال في يوم الطلاق بها الى
النتية ويلزم امثال ذلك وهو ان يفتي اعلم ان يفتي بحدوا بالكلية حتى يعلم انه من اجل
بلاده في العرف الذي يرتب القتيل عليه فان كان من اجل بلده اخي ليس فيه ذل العرف
امتناع بحكم الله تعالى باختيار طاله من صريح وكفاية على انما يحكم العقول
فان العوايد لا يجوز الاشتراك فيها بين البلاد وخصوصا العادة الافكار وتكون
العتبة في كل زمان وتبا على ما فيه بنفقر العجوب بل هو باق وان كان وجدوا با فها
امتنع به ولا توقف عن العتبات وهذا موافق لما يجمع مع الاحكام انسية على القواعد
كالقوة السكون في العادات والتابع مع الاجازات والامان والوصايا والنذور
في الامتلافات وتبا لمن لم يفرغها عنه كثير من العباد ووجدوا للامة الاول
اقبول بعتا وبناء على عوايدهم وسلكوها في كتبه بناء على عوايدهم ثم المتنا
خروج من حدوا والفتاوى ما فتوا بها وقررات تلك العوايد في كافيها
خارجين للاجماع فان العتبات بالحكم التي على مركز بعد زوال مركز خلاف
الاجماع ومن قبل شي عام والعلنية والبرية وغوها مما هو مسطور طاله انه يلزمه
به العادات الثلاث بناء على عادة كانت مع زمانه واكثر من الكيفية اليوم يعني
يلزمه الكلا في الثلاث بناء على المنقولات الكتب عن طاله وتلك العوايد فذرات
ملا غير حدوا اليوم بطلوا امراته بالعلنية والابرية والجملة على غاربه وابو غيث
لما فعله ولو وجدناه امرة بمراسمة مرارا كثيرة لم يكن ان نفلا بوجوب لزوم
الطلاق الثلاث من غير نية الا قرآن فقط الا سوكثير الاستعمال في الرجل النجاس
وايقول الحدان منقول اليه وكذا في قلب الشمس والدرية وذات الجمال واستعبر
والقيث والنداء وغوها في الكرام البز الذين لم يسمعوا مع ذلك لم تنفع هذه الاعمال
منقولة امرة الملاك بل كانت المنقولات في جميع النطق بهم منه المعنى في في فيه
وهذا الملاك لا يسمع منقولة الملاك في المرافقة فلهذا لم تنفع منقولة قبل
منه ويظهر ما عليه مؤلف المتأخر ومن العتبات العاسدة في هذه الاعمال
ونظير ان يذره المباحث الفرو بين فاعلة العجوب وفاعلة ما ليس بصريح على
العقوبات والصحة

الفصل الثاني والستون والمايه

في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
والله له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

حكاية بانه

واقفا على قوله انت باين اوقات ظهورك لا فلو كلفتك وكلفني نفسك انه اذا
نور به البلاك لومته وكذا في عاقلات **المسئلة الرابعة**
حكى صاحب عاقل السطرا ان الرشيد قال لغيره ان يوسف بعزة الربيع
وبعث بها اليه يتعنه بها

بان قريبي يا فتى ما لم يبق مني وان تغتفر يا فتى ما علمت في اشياء
بانت كمالا في الطلاق عنومية ثلاثا ومن غفر في عبوة واحدة
ميتى بان ان شئت غفرين ميتى وما لا من بعد الثلاث مفترم

وقال انه انضمتا ثلاثا كما يلزمه واذا الرميحان يلزمه واشكل
عليه في رجل السرفعة اليك وكان معه في الزرد يقال لا تسلي الكتاب
لغيره انك لا يلزمه بالربع والحدة وبانضمت ثلاثا يعني ان الوبع يقتضيه فهو
عن المتبل الذي هو الطلاق اثنا وكون من شرطه على الاول علم به في قوله بان
كلا في يلزمه والحدة وبانضمت في قوله بان كمالا يلزمه اثلاث

بان قلت انه انضمتا ام كن فيكون فيسري عن الاول فيمكن
ان يكون منضوبا على العمل من اثنا او ثلاثا في مع وم عليه مع طار كونه ثلاثا
او غير ذلك بل خصصته بالاول **قلت** الطلاق الاول منكر على
سبب تكذيبه جميع مراتب الجس وبعلاوة وانواعه من غير تقصيص على
شي من اجل الشك في ما يحتاج لتفصيل المراد من قوله انكر الجعول
واما الثاني مع فة استغنى عن الاستغنى عنه الناشئ عن ام المتع في عن
البيان بعد الموضع **ويحكى** ان الرشيد بعث له سرة الرفعته
اول الليل وبعث ابو يوسف بعزاه ليعود بها اول الليل على خطه وبعث به من اخذ الليل
فقال لو سقت بها شاء وتحققا جازة على جوابه بعث بها ابو يوسف الى الكسبي
واما يا فتى فمما شيا جسيما انه الذي انقذه على الجوع ميتا

الف في الثالث واستنوز والداية
بين فاعلة الاستثناء من الزواجات
ومن فاعلة استناده من البصا

اعلم ان الباسم فان استويا علة الاستثناء ويجوز ان ياد الاستثناء من
الصيغة فيكون ان وقع فيه بلغة الام على الاستثناء ان كل من الكايع الكايع

على مقتضى الاعراب
بحر الشعر عرس
ليني والاول الشاع
صوتها لثلاث
يلف بوله عيسى
كثرت غنى وفقة ربي
لا مفعلة لا لرسائل
لغنى فاعلة الصور
لا لرسد لربيع والنصب
كل النوع لثلاث
سوا حرة تامله

المسئلة الاولى

علا ب الاستثناء من الزواجات وبيان ان مسلتين **المسئلة الاولى**
نقل صاحب لمعوا وهو قوله ان ابني زهير في المواد راق القائل ان اقل انت كمالا ووحدة
ان كان مستغنيا وفاقا في ذمة الربيع موضعه وسكت لم يكن كمالا في مع
يلزمه شي انه كمالا في غير ذمة وان كان عليه بيعة يتخلف فيه لانه اتم مع الاشبه
كما لو قال انشاء هذه العجوة يتخلف ان اقل انت كمالا ووحدة الا ووحدة واعدا لا
مستثناء على الوحدة يقع عليه اثنتان وكذا ان اقل انت كمالا ووحدة ووحدة
ووحدة الا ووحدة بانه يلزمه كلفنا ان اعاده على كلفة او ثلاثا ان اعاده على الوحدة
وعزة السلسلة من مشكلات اسباب عمو العبد ووجه تفجيرها وايضا حيا
ان تقول مولد انت كمالا ووحدة معناه كلفة ووحدة والطلاق مصر وموضع بلو
حدة فيهما فاعلة في صفة وموضع مع كلامه بان مصر مع الصفة من الصور
ففرع مع مطلقه بمص واما فاعلة مفعلية ان كل صفة لا ثالث لها ان
ربيع مصر فاعلة في قوله الاخر لقوله هذا العبد ليس زوج فحق ان يكون مردا
او ليس مردا فيكون زوجا لانه واسطة بين الزوج والعبد في العود وكذا
فاعلة واسطة بين الوحدة والكثرة في حقيقة المصير ما اذا رفع الوحدة عن
مصر الطلاق فيخرج ضارعا وهو الكثرة والاول مراتب الكثرة اثنا يلزمه كلفنا
لان الاصل جازة الدمة من الزايد عليها وبهذه المسئلة لما ست حالات للمالة الاولى
ما تنرم للمالة الثانية ان يفصر بقوله ووحدة قبل الاستثناء الصفة ووحدة
ثم يستثنى ما مستثناه باكل امرئ جملة ما وضعه اول للمالة الثانية
ان يفصر بقوله ووحدة بغير الطلاق من حيث هو كمالا ولا تاحزة بغير الوحدة
ولا بغير الكثرة ثم يورد الاستثناء ايضا على بقا المعنى بعينه لما يتبعه الاستثناء
لانه ربيع عيسى ما وضع للمالة الرابعة ان يفصر بقوله اول المصرا او صوب بالوحدة
ويقصر بقوله الا ووحدة الطلاق او صوب بالوحدة بلا مفعلة ايضا استثناء ولانه
ربيع جملة ما وضعه للمالة الخامسة ان يفصر بلغة اول والطلاق او صوب
بالوحدة ويقصر بقوله الا ووحدة المصير من حيث هو وهو مفهوم الطلاق من الوحدة
بما ان مستثنى من كل كونه مكافئة غير انه يلزم من نفي اصل الكلا في نفي
صيانة من الوحدة والكثرة في نفي الصفة مع الموكوف في كل استثناء و
ويلزمه كلفة لانه من ينشأ بالكتابة والاعتزام للمالة السادسة ان يستعمل

ان اقل انت كمالا
واحده كمالا واحده
كلفنا

[illegible]

اندر ماه صفر الحکیم
من

五

معنى هذه المسألة في الظاهر جيبه ونواد له بهم أصلاً التبه متفاس الفواعل لنواد
المسألة جميعاً من مفضل الله تعالى صلت له فكان الله مواء المسألة في القول والعمل

فَمَنْ فَعَلَهُ اسْتَبْنَاهُ الْكَلْبُ وَفَمَنْ فَعَلَهُ اسْتَبْنَاهُ
رَوَاتُ اَبْنِ وَالسِّنُونُ وَالْمَاءِ

انما هو ان العلماء يقولون ان العلماء
 قام زيد وعمر وخالدا لا يجوز ان يستفيع جملة منطوقه في المعطوف والا
 مستفنا لما قبل لاخي اجماع ما كان مع هذا التفسير في تدرج الكلام فهو ايجاز في الاستفنا
 واذا قصر الشيء بالطلب لا يطلع استفناؤه بعد ذلك لانه مثل الكلام المستقل المقصود
 وعلى سيق من ان الفاعلة يتبع ان كان وولادة وولادة وولادة لا وولادة لانه
 استفناؤه جملة منطوقه وهو المعطوف كما تقدم غير ان صاحب جريدة وما علمت فيه
 خلافا ويعلمونه بان التكاثر بما عبادات كانت كالقولا وان كانت كالقولا وولادة اخرى
 وولادة كجماع الاستفناؤه من ان لا يكون من هذه العبارة الاخرى والعبر وايضا
 ان خصوص الوحدانية ليست مفصولة للعلماء بخلاف زيد وعمر وكل واحد من هذه
 خصوص ليس للماضي واما الوحدانية مستوية من حيث هي وحالات بطاراجها وقبيلها
 سواء يلزم على سيق من ان التعليل انما افل الله يعلمهم ودرهم ودرهم ودرهم
 لا يلزمه الاداءهم لان الاداءهم والاداءهم لا يلزمه لانهم لا يتغيرون عيقت ما ان خصوص
 الامزنية على خصوص درهم اخي ولم انهم في هذا انما ان كره ولا طبعه ووافر
 من حيث هو انما ان كان العلماء كما هو في منع الاستفناؤه مكلفا

الْقُرْآنُ وَالْخَوَاصُّ وَالْشُّرُوكُ وَالْمَاءُ
يَقْرَأُ عَلَى الْقَتْلِ فِيهِ بِالْمَعْدُومِ الَّذِي كَانَ

أَنْ تَفْزِرَ فِي الدِّمَةِ وَتَفْزِرَ فَاغْلَا أَفْضَحُ وَفِي
فِي الْمَعْرُومِ الدِّي لَا يَكُنْ أَنْ تَفْزِرَ فِي الدِّمَةِ

لعلهم ان ملكا واما حبيبة رضي الله عنها انفق على جوار ان تعلق في اللطاف
والعتاف قبل النكاح وكذلك العفو قبل الله ويقول الاجنبية ان تزوجت فانت
كأنك وللعبد ان شي تيك ما تخرج ويلزمه الطلاق والعتاق انه اخروج واشفري
وقال الشافعي رضي الله عنه لا يلزمه شيء من ذلك ووافينا على جوار القضي في بالير
قبل الله ويقول ان ملكا دينها هو صرفة وكل ما جميع ما يمكن ان تعلق في المتيح

منقول

سادس والعشرون الذي يظهر ان قول الامامة هو مقتضى اللفظ لامرته فيجوز ان
 ما كان له الله امتي بالثلاث والستون كما تقدم بناء على ما ذكرنا من ان مقتضى
 او حجة نقل اللفظ عن سماته المعنوي لهذا المعنى مجاز صريحاً فيه فلهذا هو
 الذي يتجسّد وهو مشعر العرف من غير ما عود التفسير والتعليق غير انه يلزم عليه
 ان ينادى الملك فربك وتغير في التفسير وجب الرجوع الى النقطة كما تقدم فانه الامامة
 وتصير كناية محضة بسبب ان العرف في غير حق لم يصح احد يستعمل هذا
 اللفظ لراية غاية النارة فضلاً عن كثرة استعمال التي قصده منقولا واللفظ
 علة ان اللفظ متى كان الحكم فيه مضاعفاً لغيره لم يكن له حكم غير كماله
 ظهر القاطعة وتفسير الحكم اخي ان شئت فقل له علة اخرى وهو ان اللفظ المتجسّد

**في القسمة السابعة والستون والماية
 بمن فاعلة ضم الشهادة في قول ويمن
 فاعلة ضم ضم الشهادة في قول لا يكره**

الحكم ان الكرامة الله قل ان الشهادة معاً انه حلف رايد قبل الدار وانه
 دخل وشهر لادعي انه لا يكلم زبدا وانه كالمه حلف الشهادة عليه بان نكل عني
 لان الشاهد من لم يتفق على متعلق واحد كذا في الاختلاف في العتق على هذه
 الصورة وما ان انما هو لحوصله انه كلفها بمكة مع مضاف في شهر الحزاة
 ثم افوا بصريه صبر خلفت وكذا العتق فالان يوحى وشهر ان يكون بين
 الشاهد مسامحة في كل من قطعها مع الجبل الذي بين الشهادة فيمن في ضبط عرفت من
 بوضه اداة راجح فلو وينبغي على كلامه على الفرة في العتق اما في الحكم
 بما تقتضيه الزوجه في تاريخ الطلاق وقال المتعصم فيلزم ضم الشهادة في قول
 ولا تعال ولا اهداها من اول اخرى على فيض بها وفيل لا يضمنان خلفا وفيل يضمنان
 في الاموال فقط وفيل يضمنان اذا اتعا على بعل بان كانت احدا معاً على قول ولا خيري
 على بعل بضم او لا قول كلها الامامة الله واعتمداً على عبيد العرف ومن اللفظ في قول
 لان الاموال يمكن نكرها ويكون الثاني خبر لغيره ولا يمكن بكونها الاموال
 مع التقدّد وهذا العرف فيه بحث في استعمال الاشارة وغيره من المعاني
 يتجوز الاستعمال في سبب حتى يرام الى التاكيد لانه مفصود الوضع ومقتضى

هذا القاطعة عدم ضم الاموال في افعال العدم وجود المضاب في لفظه ولاحق منها لا كسر
 عارض فهو القاطعة فاعلة اخرى وهي ان اللفظ لثبات كماله وان حرك الخبير عن
 وسوء الطلاق والعتاق فيلزم من اللفظ كذا في العتق واشتق بت وسائر صيغ العتق
 واما يقتضي في استحداث هذه المعاني بالفران والفتل العجيب واما راطل الخبير
 في هذه تمام بالفران في شهادة يقول بصلح للاخبار والاشياء فيجعل القول في الاشياء
 في امرة الثانية عملاً فاعلة اخرى راطل الذي هو الخبير واللفظ على راطل اوله
 شبهة الا يجب بالاولى ان يكون في السرفا لانه لا يتعدّد عليه لقوله اما لو فرضنا كل
 واحد من الشاهد من جمع على الاشياء فيما سمعه كانت الاموال كلاً لا يعمل
 في مقتضى كلام الاعب ومقتضى القول لم يكون مشعر العرف على المشهور
 انه اشارة او اشارة اخرى في الاشياء وما كان لفظ الاشياء ولفظ الخبير
 صورته واحدة شرع ضم الاشياء الى الاول فيجمع المضاب في شيء واحد فيلزم الطلاق
 والعتاق واما الفعل الثاني فلا يمكن ان يكون غير ذلك لانه لا يصلح ان يكون خبر
 عنه فان الخبير من خصائص الاموال وما مشهور انه اخرج محتاج لمصاد كل من في
 نفسه وهذا هو مشعر العرف ومن لا يخط فاعلة اخرى اشارة الى بعل وهو
 كما هو راجح هنا على ان اللفظ لا يحول الى الاشياء لانه لا يصلح ان يكون خبر
 به ولو كان العتق فيه الخبير وولاشياء او متردّد فيما على الاموال فيض في الطلاق
 والعتاق في اللفظ في جميع الاشياء المتردّد في واما ضم الاموال مع تعلق خبر
 فيما لا يحل في المعنى ومن خصوص السبب كان ان الشاهد من بانها مكلفته وداية
 سبب كان ذلك لا يفرق عليه ولو صرح بالطلاق كما انضمت الشهادة او واما
 عموم الضم ان كان كذا في الاموال والاشياء على ما في ان في عتق الخبير
 والضام اما يكون في الخبير او لحوصله الضم في الاشياء من ضم من ضم غير نفسه
 واذ انما يرفع في عتق في اشياء ويحوي في زمانين كمن وضمير لافان في جعل العتق
 الثاني خبر عن العتق في الاشياء والاشياء في عتق راجح ان تباد الطلاق في الاموال
 المعنى في الاول اشارة الربك به فالعرف مع اللفظ في العتق في الاشياء في الاموال
 ضم بضم بيان في قول المتعصم لانه لا يضمن بالثلاث قبل امس واليك
 بالفتن امس واما في قوله لا يضمن لانه لا يضمن لاوله يوجب ان يضمن

ان في قول الخبير
 لا يضمن

في علم الشرع وقاعدة فاعلة ما ذهب إليه من غير علمه انما في ذلك التوامر وحقاب الفواعل
في كفاها را جازا و انما في هذه القاعدة ما يجب على المبروع عنه كالدون ان يدرج
فيما غسل الثوب و خياخته و رمي التراب من الاراء و غودله على الشوك و انفرمة
و جعل ما لك لسان الحال في افعالها كسان المفلان فكانه ان زل في ذلك بلسان مفلان و قد
لينا الشايع في هذه القاعدة و جعله في بعض النسخ و قد علم بان في المبروع
عنه بلسان المفلان لا يرجع عليه بشي من حفظ هذه القاعدة و هو ما واجب الفاعل
فيقول الموقوف فاع من الموقوف عنه بواجب و ما شأنه ان يفعل و يقرر انما ملكه عنه
الموقوف عنه قبل ضرور العقوف بالزم في العبد حتى ثبت الوفاء له و يقرانه من الكفاية
و يشك كل عليه فاعلة النية بانه يشتر كفا و هي متعلقة مع الغفلة و غيب
بالفيا سر على العقوف عن الميت و يرد عليه البر و ان العي متناه في العقوف عن نفسه
غلاب الميت و قد عذر عليه بان التفرد في ما نسب ان يوسع الشئ عنه في ذلك و له
الفيا سر على اخذ الزكاة كرها مع الشئ انما النية فيها و يقرر انما في الحالة صحوة
و اجل امتناع المالك و ما لنا الموقوف عن غير مقتنع و بان مصلحة الزكاة عامة
بيوسع فيها لعموم الضرورة غلاب الكفاية قليلة و هي خاصة فلا يتألف فيها
فاعلة النية و الشايع يعتبر فاعلة النية و هي منفية بحالة عموم الاذن في الشب
يقول الاذن من باب الكلام و الواجبة و النية من باب الفاعل و الازالة فلا يقوم بحرها
مفاع الاخر و لا يمتنع في قصر الاذن ان العقوف على غيره و قال ابو حنيفة رضي الله
عنه ان بيع له جعلا الجزا و را ما الفاعلة الشا نية فيخرج ما جعل على الهبة عبا
فيحتاج الى قصر قوله الفواعل في شر هذه المسئلة و هي مشككة و اشكل عليها ما
نص عليه عبد الوفاء انه يجوز العقوف عن العي في غير اذنه و هذا اشكل من الواجب
لان الواجب فيه دالة الحال و ان المفلان و ما لنا لاد لانه حال و لا مفلان فلا يتبعه و يكون
اعبر من العقوف عن الواجب و من يشتر كذا ان يقول الاذن في ضمن الوكالة في فعل
ملكه للاذن و عتقه عنه بعد انفعال المالك و يكون الاذن و له و كذا في الامر من
و متوليا الهبة العفو و الواجب انما انقضاء كمالها لا يصح هذا التصريح في الهبة
و ما عذر في صحيح الكلام لانه وجب المصير اليه صونا للكلام عن العفو و هذا
في غير هذا العفو و غير ما يليه

يَمُرُّ فَاَعْلَمَ مَا يَصِلُ اِلَى الْمَيْتِ وَفَاعْلَمَ مَا لَا يَصِلُ اِلَيْهِ

[illegible]

جعل ان كان الزاد ويترك والموال يانه مما هو ممكن ان لا يدعيه من
 سلطان المصروف من حيث الحاجة وبعد ان يبلغ الطمان كيف ينبغي سلطان بعد
 في العمل ان يتبع به الامير لانها مسرفة عادة ولم ينفذ فصوله للتصريح
 التبة ما عني حينئذ انما احداث لا تلي كذا واما السؤال الثاني فيقول العارلية ان من
 ما ان العمل بعد الكمال فلو ان فترت ان هذه العبارة رتبة جبر او انها لا حقيقة
 لها ما يصح ايراد انفسها على العمل لانها تمنع الحكم فيها واما السؤال الثالث وهو
 ملك لا يتبعه من المنفعة فهو يرجع الى الاذن والاحاطة كطريق الصياغة
 من العمل لا يكون ما دون صيغتها فمما يشترط الوافق لانها لم تغير الوافق خلاف
 ما يظن من ان اسبابها من العمل على ما حصله شرط الوافق لما جزم مع لحد
 العوض بها وعنه **فان قلت** انما اخرج جبر الله بها من خطاب
 الوضع او من خطاب التكليف الذي هو الاحكام الخمسة **قلت**
 انما يظن ان من لحد الاحكام الخمسة وسواء باحاطة خاصة في قضى فاذ خاصة
 ولقد العوض عن العمل المملوك على وجه خاص كما تفرقت فواعدا معا وضاق في
 الشريعة وشروطها واركانها وخصوصياتها لا باحاطة بعبء الوجبة للغير ومن
 الله وغيره من جميع الافان ولا فلنا انه معنى شرعي مفتر جبر لانه متعلق بالاحاطة
 وانفلق على من يوجب النسب والاطاقات التي لا وجود لها في الاعيان بل في الاذهان
 وهي امر بمرصنة العقل كسائر المقتضى والاطاقات كالاتوة والسنوة والتقدم والتأخر
 خرو وغيره وانما ان غير عبارة للحد فيقول ان الله ابا حاطة شرعية في
 عين او منفعة تقتضي كمن طاعتها من الانبعاث من الله العيني او المنفعة واخذ
 العوض عنها من حيث هي كذا ويستفهم لحد من العقل انما يكون الملك من
 خطاب التكليف لا ان صلاح على ان خطاب التكليف هو الاحكام الخمسة المشهورة
 وخطاب الوضع هو نصب الاسباب والشروط والموافق والنفاد جبر الشريعة وليس
 فلانها بل هو باحاطة خاصة ومنه من جعله من باب خطاب الوضع وهو يعبر
فان قلت الله سبب الانبعاث ويكون سببا يكون من باب خطاب
 الوضع **قلت** وكذا كل حكم شرعي سبب لمسيبته يقترب
 على من مشروبات وتفرجات ومولخات وكثيرات وغيرها وليس امراد غلط
 الوضع من كلف الترتيب بل نفوذ الزوال سبب لوجود الظاهر ووجود الظاهر سبب لكون

سبب

الله سبب الثواب وتركه سبب العقاب ووجوده سبب لنفوسه على غيرة من المخلوقات
 وغيره من الله يقترب على الوجود مع انه لا يسمى سببا ولا يقال انه من خطاب
 الوضع بل الخطاب بالامير ان الخطاب متى كان متعلقا بغيره كلف على وجه الاقتضا
 او التخييل فهو من خطاب التكليف ومتى لم يكن كذلك فهو من خطاب النفوس
 فهو خطاب الوضع ومنه مع خطاب الوضع وخطاب التكليف وفلا تفرم جبر
 في جميعا تفرد من المبرور **فان قلت** الله حيث جبر
 على تصور في الجواهر ولا جبر ام لا تصور الان في المناهج خاصة **قلت**
 قال الله عز وجل في شرح السلفين من العباد الله في البيع عطي في الاعيان
 وفي الاجل ان في المناهج ليس على كذا بل لا عيانا الله تعالى لان الله
 هو القضي ولا يقضي في الاعيان بل الله تعالى بالاجساد والاعاقر
 والاحياء وعنده ان تصور في العقل انما هو في المناهج مطلقا بما جزم من ما كل
 والشيء والشاواذ والتمكيد والسكفات فالو تحين الله انه ان ورد على التنا
 مع مع رد العين وهو الجبر وورد وعنده من المسافة والجماعة والعراض وعنده
 وان ورد على المناهج مع انه لا يرد العين بل يبرها ليقع بعوض او غير عوض وهو
 ابيع والممة والعفو في الجميع انما يقتضوا المنفعة بغير كذا هذه المباحثات
 وهذه الامثلة حقيقة الله والبرق بينه وبين القضي فاذ وما يتوقع التباسه
القبس والعماد في الثمانون والمائة بقر
فأعله الاسباب العقلية وفاعله الاسباب الشعية
 غويبت واشتركت وانت خلون فاعتقت وغود من الاسباب **قال**
الاستدخ انما هو الله سببا في الله يثبت مسبب الله القسمة مع لحد
 حرم منه تشبيهها للاسباب الشعية بالعلل العقلية لان العلة العقلية كما
 توجب معلولها كالحالة وجودها واذا عومت لا يوجد معلولها كالعالم مع
 العالمية ولا رادة مع السريانية من العقلية والنار مع الاضواء والاروا
 من العلاميات فكذلك هذه الاسباب الشعية اذ اعلوم اخبر منها
 عرمت محلتها فلا ينبغي ان توجب حكما بل تقرر مسيبتا هذه الاسباب مع
 اخبر ومها حتى يخففوا مسبب حالة وجود سببه كالحالة عرمت لان وجود اخر من
 هو الوجود الممكن في الصنيع لانها مطرد سببها مستحيل وجودها بمحلتها

يمكنه بوجوه اخرى ومنها انه انما لا يمكن ان يشبه بين العقليتين
 والشئ عبادات وفان يصح من العلم ان لا ينبغي ان يكون غير مسببات فلهذا
 الاسباب العينية اخرى وان علمت جملة الصيغة لان السبب انما يتحقق عبادته
 حيث لا يكون مسبب على قسرة الطرفية ومن وجبه اخي عجل العبر وان فلهذا السبب
 الشرعية تنقسم الى ما يوجب سببه اخشاة نحو عتق الخ من نفسه والبيع
 الناجز والطلاق الناجز والى ما يوجب استلزاما كالعتق عن الغير فلهذا يوجب
 العلم بالعتق منه بغيره لا التزاما بان يقرر العلم قبل الطلق بالصيغة بان من
 العتق بغيره ثبوت الوكالة والمجراة ثم منه من الكفارة المعتق عنها ومثله
 العتق عن من له ان كان له ان لا يشترى من الله فيقتل اليه حينئذ بسبب
 عتقه التزاما لان الله في زمن التغيير للبايع على الخ لا يشترى حتى يقتل بالصرح
 من المشتري في قوله فبذلك او اخذت الامضاء وهذا مقتضى او عتقوا وبكالاتهم
 او غوه معا يقتضي استلزام الله ونقله له بقال جماعة من العلماء يقولون ثبوت
 الله قبل العتق حتى يقع العتق عن الغير وهو في ملكه وقال بعض الشافعية
 يثبت معه ان انقضى على خلاف الأصل والصورة دعت لوفوع العتق في تلك
 والفارقة تلحق في ذلك مع تلك الصورة وهذا المذهب غير محتمل ان العتق
 عطاء للملأ واجتماع الضرر على نفسه ايضا كاسباب الشئ عتية الى ما يقتضي
 ثبوتها كالباع والتمية والصرفه والى ما يقتضي اكبال السبب سبب اخي كموات
 المبيع قبل البيع يقتضي اكبال السبب السابق وهو البيع وكذلك
 الكفارة والعاق يقتضيان اكبال العصمة السابقة المترتبة على النكاح والملك
 المرتبة في الرقيق على سببه واذا قلنا بان العوات يوجب الفسخ هل يقتضيه معه
 لان الاصل علم انقضى على السبب او قبله لان نقضه لا يقتضي تخلف
 ما يحكم عليه بذكر خلاف بين العلماء في هذه الوجوه قبل العتق بين السبب
 الشئ عتية والعلل العقلية على بعض المذاهب فيبطل الشبهة بين السبب وعلى المذهب
 الاخر عطل الشبهة بينهما

الفصل الثاني والثمانون في السبب
في فاعله ما يتقدم مسببه عليه من الال
سبب الشئ عتية ويثبت فاعله ما لا يتقدم مسببه

علم ان لزمته ثبوت الاحكام اربعة اقسام ما يتقدم وما يتأخر وما ينفرد
 وما يختلف فيه اماما ينفرد بالاسباب العقلية في حيلارة الباع والمعتق من الصبر
 والسلب في العباد حيث شرعناه باذن الامام على اننا او مكلفا على راي الشافعية
 وشيخ الخليل والزنا والشيخ فقه والمعروود ومن ذلك العتق الغويية ما بنا كل السبب
 ما اذ اعلم على شدة الطلاق او غيرة اماما تقدم احكامه عليه فكانت ابا البيع
 قبل الفسخ فانك تقرر الانفساح في البيع قبل ملكه يكون كالمثل لما لا نفساح
 لان المعروود الصحيح وما يقبل انقلا به طالع الباع على الخلاف الذي تقدم في العتق الذي قبل
 عتق العتق وكفيل الحكم ان له حكمين احدهما تقدم عليه وهو وجوب
 الدية ما بنا انما يجب بان هو في سبب استحسانها ومن جهة انها موروثه ولا ارث
 انما يكون فيما تقدم فيه من الميت فيجب ان يقرر ملكه لها حالة حياته في
 حالة تقبل الله ان الميت لا يقبله وتاثيرها في بيع وهو وجوب الكفارة ما بنا لا
 ضرورة لتقدمها على الفتل كما تقدم في الدية واما يتأخر عنه احكامه فببيع
 الخيار يتأخر فيه نقل الله عن العتق الا ما مضى على الصحيح وكذا الطلاق الرجعي
 مع البيونة بخلاف بيع الوكيله وتنفيذ العتق ما بنا تقرر في كالموصية يتأخر
 نقلها للملأ في الموصي به بعد الموت وكذا السلم والبيع الاجل يتأخر عنه ترحه
 الكفالة الى انقضاء الاجل واما ما يختلف فيه فكل الاسباب العقلية نحو العتق
 والبيع واللاجراد والطلاق والامرو والنهي والشهادات فبطلت فبطلت مسبباتها وهو
 مذهب الشيخ ابي الحسن الشافعي ما بنا كان من الفقهاء والملة كما كان شيخ الشافعية
 واعلم من رايه في العتق في هذه المسئلة او تقع مسبباتها عتق اخي عتق وهو
 مذهب جماعة من الفقهاء بخلاف **قوله** قال الشافعية رضي
 الله عنه انما ان لا امراته انما عتقته انما كانت كالمعتق فبطلت وهو مشكل
 على طه حوا ما بنا ان لا يملكها او فباخر ينبغي ان يكون لا يمتنع شيئا كما
 لو قال اني فبعتني وان اراد عتقك فبعتك فبعتك على طه محجج
 المناوئة وما عتقته ان العتق كرامة واعلم والمناوئة لا يوجب شي من ذلك انما يملك
 فبعدة الصورة تعضد الكنية في بيع العتق كرامة فباخر علميا ويكون نقضا على
 طه ولا يمكن ان يقول العتق السابق في التعليق خطبه انما الله لان الله العتق
 انما يقتضي ربط الطلاق بالاعتقاد فيقتض حصول الله في العتق والعلم لا تعطيه

انما كسبته له
 او كسبته له

انما كسبته له
 او كسبته له

شيء مما زاد العطف الدال على إله لم يوجد البنية فلا يمكن أن يحضره عليه.

الفريق الثالث والمتأخرون والمجاهدين
بين فاعلة الدمة وفاعلة أهلية العاقلة

اعلم ان الزمة فاشكل معي فيها على كثير من الفقهاء وجماعة يعتقدون انها
اهلية العاملة فاذا قلنا زيد له ذمة معناه انه اهل لان يعامل ويصالح حقيقة فان متبعا
يلتزم معنى انما متفادير فان تخفيف النفاذ يردنا الى كل واحدة من هاتين
الحقيقتين اهم من الاخرى من وجه واخص منهما من وجه فان اقتضى وجود
الذمة والذمة توجد بدون اهلية اقتضى وجوده معانها كالحیوان في البيض ووجود
الحیوان في البيض كالثور في البيض واهیوان كالجیر والشیء ونحوه معانها
كالصفانية والليور وهذا هو الضابط لا نعم والاخص من وجه فالصبيان في غلظ
المصير ونحوه بهم وشي او هم ويقف الغرور على ابدان الولي وقال الشافعي
لا يتعقد اصلا وان اذ لم الولي وحواله ابو حنيفة فاذا كان الولي فان غرضي اذ في
الولي وقف على ابدانه وقال ابن خنبل ان غلظه باذنه في ولاه ولا يقف العم مع على
عدم الزمة في حقه فهذا القسم حصل فيه اهلية اقتضى وجوده وعرضا في
حقيقة وان خيل من غي ذمة له غير جميع وتوجد الذمة بدون اهلية
اقتضى كالعبد ما منع عبور عليه نحو السادة وان قلنا انه ملك كوني
بلا عبور لهم اقتضى في الا باذنه السادة ان سائر الزاوية افساد ما لهم وحال السادة
متعلق ولوحوا اجنانية وفيه عرش فيها ولا تفككم كانت متعلقة بذمة
اذ اعتق كقول بلعلاء الصبي اذ ابلغ لا يكاب ما تفسر ويختمه قبل
البلوغ لا كن ما تقدم سمي قبل البلوغ ويكالب به الزوال ما العبد يكالب ما
تعلق بذمة قبل العتق فيكون قد تقدم في حق العبد السبب والغرور وفي
حق الصبي السبب والغرور وكذا اذ اخرجت زوج بغير اذن سيرة ومبني
نكاحه في الصراف في ذمة مكاب به بعد العتق والغرور سابقا لكانه
مقاخرة وكذا ما خفي في حق الصبي لعدم الزمة في حق الصبي ووجوب
معا في حق العبد وتوجد اهلية اقتضى في الذمة معا في حق الصبي البالغ الرشيد
فان اهلية اقتضى في ذمة مفرخه ان الذمة واهلية اقتضى في كل واحد
منهما مع من اخرج من وجه واخص من وجه فهما متغايران في وجود كل واحد في نفسه

[illegible]

انقرضت

حقیقت

بغير الزنة وغنى لا يجوز مع العمل بالزنة فإذا لم يصح له ذلك وورثها
 وبيان فيها بل قلتم ان البيع ما كان له والعمارة مؤله عليه السلام لا يبيعها
 بالذهب والفضة بالفضة الامثلة مثل عمل السبع على البيع الا في حالة المعاينة
 وهذه الحالة غير معروفة في صورة النزاع موجب فيها وعلى المانع
فان قلت كما مر حال المسلمين في حق النظر في حصول المعاينة والنظر في
 مع ذلك الكفاية وغيرها **قلت** اصل ان النظر يكفي في المعاينة
 مع ما لا بد من العلم بمشاهدة الميزان والكيل والربا الضيق من باب
 الكفاية فلا يفسر عليه

الفصل في الزنة والتاسعة والثمانون والاثانية
في فاعلة ما يتعين من الاشياء وما
على ما لا يتعين في البيع والخود

علم ان العقود ثلاثة اقسام الاول يرد على الزم ككون متعلقه الاجناس
 الكلية دون اقسامها فيحصل الوفاء بمقتضاها بان يبرء كان من ذلك النفس بان
 يبرء من ذمته بقدر ما غلبته للعقد رجوع بغيره وتبين ان العقود عليه ان كان
 باق في الزمة حتى يفضى من ذلك النفس بمرء مكافئ للعقد من متعلقه عليه الفسخ
 انما يبيع سبع شخص النفس بمرء معين وخاصة اذا مات من الشخص قبل القبض
 انفس العقد اتفاقا واستثنى من الشخص صورتان الصورة الاولى انفراد الشخص
 وتعين النفس من ثلثين ام لا ثلاثة افعال لصاحبها يتعين على فاعلة الشخص ان
 وفاء الشايع وان حصل وثانيتها لا تتعين وهو مشهور من باب وفاء ابو حنيفة
 رضي الله عنهم اجمعين وثالثها تتعين ان شاء بايعها لانه اصلها وما مشيئة لها
 فيها بان اخص الشخص بصفة العمل او وواح السكة وتكونها تعينت اتفاقا فاحسب
 الشايع بامور **احد** ان غرضه متعلق بها عند البيع وانفراد المبيع اكر
 من الزم الزمة لتشخصه بما اتقن انفراد في الزمة وجب ان يتعين اذا تشخص
 بطريق الاقوال **وثانيها** ان الذين يتعين بل يجوز نقله الى ذمة اخرى موجب ان
 يتعين انفراد البايع على الوتر **وثالثها** ان ذوات الامثلة كالزيت
 من خابية واحدة والفجرة الفجر من صبرة واحدة لا يتعلق بخصصها غرض بل كل
 فبيع منها يسد مسد الاخر عند العفلا ومع ذلك لا يلو باعه فبيع من افجرة كملت

لعل

سلة او حلة او خزانة او زيت من صبرة واحدة وجهه مؤرد العفرو عينه
 لم يكن ابراله بغيره بل يتعين بالبيع مع عدم الغرض وكذا انفراد
والجواب عن الاول ان اهلنا قد رووا انهم يبيعون بالذهب والفضة
وعن الثاني ان الذين ائتمروا لم يبيعوا بل يبيعون ان ينفقه الى من اخذ من الذين يبيعون
 بالذهب والفضة لا يبيعون بل يبيعون الذين يبيعون بالذهب والفضة لا يبيعون
 ايضا اتفاقا لما اكلام عن عدم الاختلاف **وعن الثالث** ان السلع
 وان كانت ذواتا امثلة ما ينفقها من اهلنا وانفراد وسبيلان لتخصيص الثمنات والنفق
 صلاحي من الوسائل اجماعا من حيث هو المعنى تشخصها وغير انفراد فام عجز
 مقامه ما شرى به مع تعيين تشخيصه بخلاف الوسائل ما ينفقها ضعيفة بل تؤثر
 في تعيين تشخيصها انما غير ما ينفقها بل مختص بمعنى فيما ينفقها البصر وبينها
وفي المعروف ثلاث مسائل **المسألة الاولى** ان مقتضى مذهبنا
 وايضا حنيفة ان خصوص انفراد لا يمكن ان ينفقها بخلاف خصوصيات العقليات
 بما اغصب غاصب من شخص ينفقها لا يمكن من جلب خصوصه بل يستحق الزخمة
 والنفس من خصوصه بل غاصب ان يعطيه دينرا عني وان كرهه ان كان الذي
 يعطيه الغاصب حلالا مباحا وبما في السكة والمقادير والنفق والغصوة وكذا ان
 قال في بيع العاكاه يعني بهذا المورد هم هذه السلعة بياعه اياها له ان يفتنع
 من ماله ويعطيه غيره وان الخصوص في افع ان انفراد لا يتعلق ملك واقتنائه
 عند بل المستحق اياها هو النفس وانفراد ماله ون خصوص ذلك الفرد وعلى هذا
 ايضا لا تكون العقود في انفراد من اهلنا الزم خاصة ولا في غير الاما مبيع
 ومن ما ينفقها بين قول القائل يعني بمرء معين ونحوه يعني بهذا المورد ويعينه للعقد
 في صورتين انما يبرء على الزمة من ما عني ونصوص العزبة تفادى من ملك
 ومن لا يحب غير انهم اذا قيل لهم ان خصوص كل بيع لا يملك من فسخه شنع ذلك
 وتبيح وهو لازم على الزم وان كان الخصوصيات لا يملك كانت المعاملات بين
 الناس بالنفس والمقدار مباحا علم ذلك **المسألة الثانية** قال
 العيون لا تتعين الدراهم والدنانير في ماله الا في مستثنى الصحيح والكر
 وقال الشيخ ابو الوليد انفراد انفراد يتعين ان يتعين في الصحيح عند ماله وهو
 لصاحبه وان لم يتعين تعينت بالنفس بالمعارفة ولذا جاز الرضى بالزاد في الصحيح

انما ينفقها
 بغيره

انما ينفقها
 بغيره

وقال من يري العرفان انه يتعين العرفان والعرفان ما يقين من التسليم ما اذا كان
 الصحيح ربه يا مفران في فاقيل الفضل ما يقين له العرفان فيسر فان قلنا بان القيد
 في الزمة ويتعين في العرفان والطارى بعد ذلك استحقا او عيب فهو حكم متجوز
 في العلامة لعرفان الحكم من غير ان يكون له اذ وحل الوجوه واذا اختلف بعد
 الموت عيب بالحوال الزوجين بوجبه الرد ما ارضى بالعبء في العرفان على حاله وان
 كره الاخرى وان اراد البرل منه طالع الا ان يرد ليس بالعبء وفي المسئلة خلاف مع كتب
 الفروع ولعل ان استثناء ما تين المستثنى من لذكر العرفان في هذا وبين ما مر
 المسائل الصواب مما كان يقال ان قال طالع فيه بالتعيين فليضرب به وامر الشيخ
 حتى عنة الفضل وانه مناسيب للتعيين ليحصل مقصود الفضل في الخلاف اذ
 قلنا ان الصواب اما ورد على الزمة باحتمال ان يكون هذا الفضل من اطلاق في الزمة
 ان كان موافقا وان لا يكون من التعيين ليحصل المقصود بالفيض والسنخ واما الكرا بصف
 الفرق بينه وبين غيره له وغايته ان يقال فيه ان الكرا يرد على المنايع المعروفة
 ولو كان المتفرقان يتعين ان كان الكرا ايضا في الزمة فيتمشيه مع الرضى
 بالارض وهو في ام تحلا وجميع الاعمال فانها تتعين عن ان هذا الفرق يشكك بانه
 يجوز الكرا على الزمة تصحعا ويعينه بهذا في طلب له في فيكون

المسئلة الثالثة اذ احيى في غير الفرض غير انما في المعاملة كالمفوض
 او غني بها فالسنة من جبر العلوس في الفرض في في مع الربا جعلها كالفرض
 ومنع البرل في الصواب اذ وجد هضم ربه يا قال طالع في المرونة اذ اثنى بيت بلوسا
 براسهم موجود بعد انصرف بعض العلوس ربه بالاستحقاق البرل في هذا وهذا
 على طرهما ان العلوس يكره الربا فيها من غير في مع وفيه ثلاثة اموال التي هم والابا
 حنة والكرا حنة في الصورة الشافية المستثبات من المخططات ما قاله ابن الفاس
 في المرونة اذ اكان الاخر لا يجوز ان تباخر فيه سكن في ارا وخزنة عبرا وثمره
 يتاخر فبضها وان عرفت جميع في ارا وحرا في مع في الفرض في الفرض في ورة
 التناخي في الفضل وان عين على المعاوضة فمن هذا الوجه شبه الفرض في قال الشيخ
 تجوز في لاجل التعيين والتعيين لا يكون في الزمة وطا لا يكون في الزمة لا يكون
 في نيا فليس بها فها في مع الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 التفسير في المعين في كفا ولا في غير معين في كفا بل في الفرض في الفرض في الفرض في

من يري في الضمة مع من سامة غير كرا في اشبه ما في الزمة ولذا قيل في حاشية من
 جامع ومن جهة ان العرفان يقع على نفس على شخص معين في اشبه المقيس من هذا
 الوجه ولذا قيل في حاشية من التفسير **قال الفقيه** عبد الوهاب المبيح
 ثلاثة اشخاص في مع الزمة وغايته على الضمة وذاك في مع من يرد افساه ما
 يتعين في التعيين في الفرض في بينهما بمسوحات

التميز والتميز والتميز
فما علة ما يرد حله وما يقض او يمين ما علة مالا

يرد حله وما يقض والتميز عند ناله وهو يعرف من الفرض في الاضمة ورا
 في حاشية في نفس الوحد من اموال ما في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 الستة التي تباخر في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 الزعم بالربا والتميز بالتميز والتميز بالتميز والتميز بالتميز والتميز بالتميز
 بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 اذ اكان في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 لقوله تعالى ولعل الله السخ وجوابه قوله تعالى في حاشية الربا والربا الزيادة وفيه زيادة
 وقال ابن عباس في حاشية من الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 في مع ربه الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 ان رسول الله في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 فيقال اما الرواية في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 السور في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 الاصول والارزمنة والتميز في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 في مع في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 الاستدلال في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 مع الربا في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 السلام في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في
 ان كل عرفة في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في

عن تضييع الكثير من القليل منضيع الزايد وشدة مبيهاً من شدة التضاؤل والعضور والاضاع
 في من القصر وتقليل في حقيقته بالكيل جرد في مفرغ عليه المناسب وتقليل الشايع
 رضى الله عنهما باللعن من اخلاص كونه فهو مفضل بقصر المناسب بخلافه بل جعل
 افضل لا واد وهو الافضاء ولم يعتنى في الاماكن رضى الله عنه وهذه الفاعلة تقرب
 تقترب الناه وهي ان الحكم اذا اورد مفرونا باوفا وان كانت كلها مناسبة كان الجميع
 علة او بعضها كان علة وحده ما سفل الناس ان يجمع في علة علة قاله ارجح لسبعة
 ارجح **احدها** مناسبة ثابته والليل عارض وانما صفة مختصة والطعم وفيه
 غير مختص وانما الفصودة عادة من هذه الاعيان وفيه ما ليس كذلك وانها
 جامعة للاوفا والمناسبة كلها وانما مناسبة على المعنى والكيل لا يوافق من الربا
 كالقبض لانه علة وانما جامعة للقليل والكثير كما في التفرغ والكيل يتبع في التفرغ
 والتي تفرغ ونحوها وانما تختص علة الربا ونحوه كونه خبيثاً حقيقياً اختار
 او راداً التمام والكيل غير مختص **ثانيه** القياس في الربوات اختلف فيه
 هل هو قياس شبه او قياس علة فقياس العلة يكون الجامع فيه رصفاً مناسباً
 كالاسكار بين الخمر والبنير فان قياس العلف مناسب للقياس لعظم البسرة فيه
 وقياس الشبه اما في شبه الحكم كقياس الوضوء على التيمم في وجود النية انما
 كما رتبان والظاهرة حكم شيء في الشبه في الصورة كقياس القيل على الدفن في
 منع ازالة الخجاسة به او في المقاصد كقياس الارز على البرجاء مع اتحادهما في
 المقصود منها عادة وان لم يتطابق ان ذلك المقصود مناسب منع الربا فان كان مناسب
 ما يتوقع من ترتيب الحكم عليه حصول مصلحة او ذرءة من مصلحة كترتيب في
 الخمر على الاستكار لزرءة من مصلحة في عباد العلف او ايجاد المقاصد لتفصيل مصلحة حلف
 التيمم بهل المناسبة مطابقة من كون هذه الاعيان شيء بقية بافوت اوردوس
 الاموال وفيه التلقات بيناسب ان لا يميز ولحد منها في التيقن وناسب احدا
 تكثير الشيء كما تقدم بيانه وفيما لا يشبهه والاكهوانه من باب قياس العلة
 من قياس الشبه **ثالثه** قال ابن رشيد كتاب الفواعل الذين في صروا
 الربا على الستة اما منكر والقياس وهم القاطعون او منكر والقياس الشبه خاصة
 وان القياس في هذا الباب شبه بل يقولوا به وهو الفاي ابو بكر ان القياس ملائم
 لم يلحق به ذكر في الحديث الا الزيب بقل لانه من باب اماره وهو قياس المعنى وهو في

ان القواعد
 القياسية

قياس الشبه وقياس العلة لانه مثل القياس في الزكوة بالافاض من الربوي في تشبهه في
 العروة ان قوله تعالى يعطينهم من حيث يشاء على الحصنات من العواذ لم ينفذوا الزكوة
 لم ينفذوا من وجه العار وخاصة لا حصول الجامع ولله الحق في العبد الامة في التفرغ
 في العفو لقوله عليه السلام من اعف عن شركه مع غيره عفو في الامة لانه لا موارء بينهما
 هذا النوع اثنى عشر نوع القياس الشبه وقياس المعنى ثم عرفة الفاي ابو بكر لا يميز
 التي والزيباد من بنية الستة من هذا المقصود العارفين في علة ما فيه الربا وما لا ربا
 فيه وحكمة المؤلفين في ذلك ومرار كما جعل في كل عام على جميع ذلك

القواعد العرفية والقياسية في القواعد

باب في القواعد العرفية والقياسية في القواعد
 ربا القيل بانه يجوز مع شدة ان اعلم ان الله تعالى
 جعل الربا من ردة راحة ومصلحة السعادة للابوية فهذا هو المقصود منها
 وما علة في معنى من مقصود الشارع في الشيء اعلم ان الله تعالى في شدة الشيء
 من الربوات ما هو عماد الاموات وجامعة ما مول الحياة وفيه بنية الاشباح التي في
 مركب الارواح الى ذلك الفرار وبلغت تقاوت الجود والرداء لانه داعية السجف
 وانفصلا التي في ملووت الشيء عليه احكامه لكان ذلك ايل اعتباراً ومنها
 على علو فردة ومثارة وهو خلاف الوضع الشيء على والقانون الحكمي فلهذا
 تساوت الاكوان من الاضحة في النسبة لان مذهبها ادم وقساوت الاخيار لان
 مذهبها الاعتزاز وهي هذه الفاعلة بنا القيل ارضع الله عنهم اتحاد (القياس)
 واختلافها وان كثرت في وع هذا الباب وانقش في جميع احقة الى هذه الفاعلة
 ومنها ما علة لخير في العرف وقال ابو الكاهن الصنعة ان كثرة او بعد الزمان
 صيرت القيس الولد جنس من **باب ثلث** وفرد الزمان لم يصح على
 اصل المذهب وان كانت بنار وقصر القيل في اقامة شيء لم يصح في جنس
 كشيء الحكم وتجهيفه وكحجة من غير مونة ومنه تجهيف التي والزيب او باقامة
 شيء صيرت جنس من كجهيف الحكم بالانوار والهجج بالمرفة وان كانت
 النار انقص القيل صيرت جنس من كجهيف الحكم والجهيز وان كانت الصنعة في
 ثار وكمال الزمان فهو ان المشهور في ما كحل التي ونيل الزيب وان لم يكمل الزمان
 ما مشهور علم الثاني والثالث الثاني كما يميز من التي والزيب والهجج في ذلك

منه وزالة فيسبوا الله عدوا بقي علم ويقولون من قطع الدرع المثلث
 منكم في السبت فزعموا انهم لكونهم تزرعوا الصلحوم السبت الحرام عليهم
 تحبس الصلحوم الجمعة ويقولون عليه السلام لعن الله اليهود حتى تمت عليهم الشعوب
 يباعونها واكلوا ثمنها وادجاء لامة على جوان ابيع والسك مفسر فبنوا فيهم
 عمة عين لزرعة الربا ويقولون عليه السلام لا تقبل شهادة الخصم واخبرني خشيته
 الشهادة بالباطل ومنع شهادة رابا لانا منزه وجوه كثيرة يستدلون بها وهي
 لا تقبل ما بناه على اعتبار الشئ من الزرايع مع الحجة وهذا مجمع عليه وانما
 النزاع في ذرايع خاصة وهي بيوع الاصل وغوها فينبغي ان تذكر اذلة خاصة
 محل النزاع وراية هذه لا تقبل وان قصروا الفياس على هذه الذرايع لمجمع عليها فينبغي
 ان تكون تحتها الفياس خاصة وتعين عليهم ايراد الجاهل مع حتى يتفرغ الخصم
 لدفعه بالعارف ويكون يلزم شيئا ولا يخلو وهو الفياس ومنع لا يغفلون في الاصل
 ان ملازمهم انصوص هذه وليس كذلك متا ملازم بل ينبغي ان تذكر وانصوص
 خاصة بذرايع بيوع راجال خاصة وبقية من عليها نحو ما في الوكا ان زبد
 ارفع مالت لعاشية رضي الله عنها ايام التومنين في وقت من يدرى ان رفع غير الثمان
 مائة الى العكا واشتت بته فخر مفاك عايشة رضي الله عنها بمس ما شرفت
 ونيس ما اشتت اخبرني زبد من ارفع انه اكل جهادة الا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يقول ذلك ارايتم ان الحرة براس مالي مفاك عايشة رضي الله
 عنها مقرر هذه موعظة من ربه ما شئني له ما سلف بهذه في صورة النزاع وهذا
 الغلب العظيم لا نقول رضي الله عنها لا عن توفيق فتكون هذه الذرايع وليمة
 المير وهو الفصود **سؤال** زبد من ارفع من خيار الصلابة والصلابة
 كلهم عدوا لامة لا تقبل فينبغي جعل ما يقال فيه **جوابه**
 قال صاحب المفردات ابو الوليد ان زبد هذه البايعة كانت بين ارم وذر زبد من ارفع
 ومواها قبل الحق متبجح من عايشة رضي الله عنها ما في بيع الربا بين السبيل
 وعسيرة مع القول بتجريم هذه الذرايع ولعل زبد من ارفع رضي الله عنه لا يقفل
 في بيع الربا بين السبيل وعسيرة مع القول بتجريم هذه الذرايع قال واجل المسلم ان
 يغفل في زبانه واكثامه وله على شئ اذ الزيف بالذهب متبعه خلا الى اجل
سؤال اذا قلنا بالتحريم على اراي عايشة رضي الله عنها بما في احكام

عبداء وحياته **سؤال** لا يثبت الا بالاشي ك **جوابه** ان الاحكام احكام
 احكام اسفاه وهو احكام الكفر لا عمل الصلحة فلا يثبت منها منه واحكام
 موازنة وهو وزن العمل الصالح بالسي ما رجع الشئ بامنه معاوية او الطاع وهو في
 عيشة راحية كلاما مقبلي غير انه يعني لمحررها باخي ومع الكفر
 لا عسيرة البتة ما احكام في الا احكام موازنة في مكيف تحبها من العمل
 حجة ثواب الجهاد وله معينان لكونهما ان المراد الباطلة مع انكار التحقيق
 وثانين ان مجموع الثواب المتحصل من الجهاد ليس بافيا بعد هذه السينة بل يحصه
 فيكون راحيا في مجموع من حيث هو مجموع وكما هو راحيا والمقونة انما
 معصية اما فترك العمل بموا العفر قبل الفروم عليه وامانة استبر فيه وراي
 ان لحيته ما يحب تقضه وعلم ما مزاره فلا يكون حجة له او هو مفسر فيقرن غشيت
 ان يقفون الناس فينبغي جاد الربا بسببه يكون الزيف عيخته بغير احكام
 في حقه ومن هذا الباب في احكام قوله عليه السلام من ترك صلاة العصى حلف
 عمله اي بالسوازة ووافينا الوحيية وان شئت في سوا ذرايع بيوع الى اجل ان يفي
 صورة النزاع وان خالفنا في تفصيل بعضا وقال ابو حنيفة متنع السلعة من ابي
 البايع ما متنع به من البايع وخالفنا الشايع رضي الله عنه ولا يخفى بقوله تعالى ولا يخل
 الله ابيع وصي الربا وما في الصبح ان النبي صلى الله عليه وسلم اتيه بمشجيب فقال
 اقتر خير كله فلك كما يقال انا فنتاع الصاع بالصابعين من مترجع فقال عليه
 السلام لا تقبلوا فلو اكرن بيعوا من ترجع بالوراهم واشتروا بالوراهم جنينا
 فهو بيع طاع بصابعين وانما توسط بينهما عند الدراية **والجواب**
 عن الاول ما ذكرناه خاص وما ذكرناه عام ولا يثبت على العام على ما
 تقر في علم الاصول ومن الباطل انما منع ان يكون من البايع الاول وليس
 ذلك من كورا في الفير مع ان بيع النفل اذ اتفقا عليه ضعفت التهمة وانما
 المنع حيث تفوى ولحقه ايضا بان العفو البعض للفساد لا يكون ماسرا اذا عمت
 اركان ابيع السيف من طاع الطريق والغب من الخمار مع ان الفساد في طاع الطريق
 اعظم من سلف في منفعة ما فيه من عباد النفوس والموال **جوابه** ان الفساد
 ليس مقصودا للعفو بالاذن بخلاف عقود صورة النزاع بان طاع الاغراض افساد
 بيع الباطلة على العفو لانه لا يخلو ابيع ليس عاصلا لقطع الطريق وعمل الفير

ان في شرح كافي

ان في شرح كافي

قلبي في كل الفهم المختلف مع وجوه الشك في موعده الخ فالأول خروج
 انما كثر معاملة اهل الربا وقال ابن مسلمة بل سئل الربا على الاول
 من علم من عاداته تعد البساده على عذره عليه والامضى بان الخلفيات العادة منع
 الجميع وان كان من اهل الدين والفضل وعليه تحمل مولد عايشة رضى الله عنها
 بان زيدا من بعد الناس عن عصر الربا فالله في العواهر وضابط هذا الجاد ان المتعا
 فدين ان كانا يفسران كذا ما يجوز ليقو صلابه الى ما يجوز في بيع العقر
 الا اكثر الفصول اليه انما فاضل من المصنف كبيع وسلف وسلف حرة فاما ما يورد
 التهمة بعض القوم وامكر الفصول اليه كبيع الاكثر مما فيه ضمان ونحوه فلان
 منه الى الجمل مفعولان مشهوران فاما مع ظهور ما يبرر من التهمة لا كثر فيه صورة
 المتشكك عليه كما لو تصور العين بالعين غير يميز وتقدر المبراة في تعجيل كذا
 نجاد في كذا التهمة وقيل ينتفع بحماية للزريعة والاصل ان ينظر ما خرج من المير
 وما يرجع اليها بان جاز التفاضل مع ورا ملا ولا يعتنى اموالها بل اموالها فقط
 من الميراث في العرف بين الذراع التي يجب سوما والذراع التي لا يجب سوما
 وتختلف فيه والموافق والمؤيد

الفصل في الغامض والفشحوذ والمائة بين فاعلة البساح وفاعله لا نفسا

بالبيع قلب كل واحد من العوضين صاحبه ولا يفسخ انقلا د كل واحد من
 العوضين صاحبه بالاول على المتعا فدين او الحكم اذ الخبر والاعقود الخ مئة
 والبيان صفة العوضين فالاول سبب مقرر والبيان حكم شيء مع هذا ان مرفان
 الاول من جهة الموصوفات والثاني من جهة الاسباب والمسببات وتحرير مرفا
 العرف قد دنا على ان حقيقته رضى الله عنه في جعل اللعب مسخا لعدم تعقبن
 انقلا د الصراف لانه بل يجوز تغيير الصراف اجماعا بحقيقة البساح متبعية

الفصل في السداد في التسعير والمائة بين فاعلة خيار المجلس وفاعله خيار الشرك

خيار المجلس جنوم من ان يكون من خواص عقر البيع وما في معناه من غير شرك
 بل هو من اللوام وخيار الشك عارض على عقر الشراعه وينتفعي عنرا انقلا
 الاشك اكبر واعلم ان الاصل في العقود النروم لان العقود اسباب لتفصيل النفاصل

ان

الاعيان والاصول في البيعة على اسبابها وخيار المجلس عندنا باكل وبيع
 انما يخرج من العقر بغير فلاح ما واصله ابو حنيفة وقال الشافعي وانما خيار
 رضى الله عنه ما يلزم العقر وخيار المجلس حتى يعقرا واختار ابا مضاء حكا
 ابو الفوارس عن ابن جبيب منا وكذا في الاجارة والصحة والصلح على شيء
 حيسر للقول انه بيع وعلى جنس الصلوات حقيقته لا بيع وكذا في الفسمة بناء على
 انه بيع واعتزل ملاه وابو حنيفة على الاصل المتقدم ان الاصل في العقود النروم
 اذ في اجارة من لا عوض فان العقر لا يقع في الاجارة ولا في بيع العاقبة الا بالبيع
 والنروم وبيع الشافعي ومن وافقه لا يبيع العقر ولا يبيع في مال عليه السلام
 المتعا فوا ان خيار ما لم يعقرا فاما خيار او يقول الموهبة للماخي اختاره ولنا
 عنه عشية للجواب **الاول** يحمل التبايعان على التثنا غلبين بالبيع مجازا
 يدل عليه ما سياتي من الأدلة ويكون للاعترا في الاموال **الثاني** ان
 لحد الجاز من ان في العقر لان حملنا التبايعين على حالة البايعة كان
 حقيقته لان اسم الباع لا يصرف حقيقة الا على حالة الملاجسة ويكون الجاز
 في الاعترا في ان اكله في الاجتماع نحو ما في او الفسحة ومرفق العقر ويستعمل
 على انما في الاموال نحو قوله تعالى وان تيسر فابيض الله كلاما من سعة وقوله عليه
 السلام ابيع فت موالى ايل وستفترق امتي في الاموال ورا عتقا دات وان
 حملنا التبايعين على من تقوم منه البيع كان مجازا كقضية لفنوبرا و
 الا حان حقيقة ثم يكون الاعترا في الاجماع حقيقة ثم في هذا المقام
 يمكن ان لا يقتصر على هذا القول ونقول ليس له هذا القول من الاخي فيكون
 لغرض مجاز فيسقط به الاستدلال ولنا ترجيح الجاز لان يكون مضمودا
 في الفلاس والقواعد **الثالث** قوله عليه السلام في بعض الطرف في
 اى اورد والدار فطن التبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يعقرا لان يكون
 صفة خيار ولا يحمل ان يمارى طاحبه خشية ان يستقبله ولو كان خيار المجلس
 مشروعا لم يبيح الما فلة بان من جهة نفسه يختار البساح وما خرج بما يقتضي لحيث
 حبه للماخي وهو الا فلة د على بطلان خيار المجلس بعد العقر وانما هو ثابت قبل العقر
 وان التبايعين هما التثنا غلبين بالبيع كما تقدم في الوجوه الاولى وهذا ان يلائم الجاز
الرابع في المعارضة بنسبه عليه السلام عن بيع الفم وهو من الضرور وان كل

وخياري اذ قالته والقبول اذ وجب البيع لزوم الوارثة خياري الفول والرد وقال ابن موار
 اذ اقال من جاز في بعضه فغلام له مقي حياه له لغيره الى شهر من لزمه
 وخياري المية وميه خلاف ومنع ابو حنيفة خياري الشفعة وسلم خياري الرد بالعيب
 وخياري تعول الصفة وحق الفصام وحق الرد من وجب البيع وخياري ما وجب من اموال
 المسلمين في الغنمة معاذ ربه فيل ان يختار لغيره بعد القسمة ووافقه غن على خياري
 الهبة مع ايراد الما من ما عتق وخياري العنة واللعان والكتابة والصلوات وان يقول
 له كلوا من اتي متى شئت بموت الفول وسلم الشايعي جميع ما لحناه وسلم خياري
 الاقالة والقبول ومول السلة على ان يختار عنونا صفة للعقد فينتقل مع العقد وان
 اثار العقد انتقلت الوارث وعنه في حنيفة صفة للعقد لانها مسببة واختيار
 في كل مائة كما تكل ما ير صفة وان لا يطل في الثمن لا يورث فكذلك الخيارات وان
 البائع رضى بغيره ولا يورث وانما تثبتونه لجماعة لم يرضهم وبهم الورثة موجب ان
 لا يتعد الخيارات من اشتراكه كما لا يتعد الاجل المشتري كله **والجواب**
 عن الاول ان اختياره صفة ولا كن صفة متعلقة بالمال فينتقل كاختياره ما كل
 والشح وانواع الانواع في المال با جميع ذل لا ينتقل بها المال وعن ابي ان راجل معه
 تاخير المكالمية والوارث لا مكالمية عليه بل موصفة للرجل لا يجر طر انتقال الرجس
 لوارث انتقال موحدا وكذا ما قلنا تنقل الصفة لمن انتقل اليه الوصف بمعاذا
 لنا الاعيان **وعنه** انما انتقل خياري التقيين وشركه الخيارات للاجتماع وفر
 اثبتوه لوارث وماله الحق ما نه ينتقل الى الولي ولم يرضه البائع بهذا التحصيل مرك
 لخلافه ويعضونه في موطن الخلاف فوله تعالى والتمتع بغيره ما ترك ارجلهم وهو عام
 في المحقوق ميتا وصورة المزاع ولم يخرج عن حقوق الاموال الا صورته في ما علمت
 حد الفزق ونظام الاحراف والجماع مع الاعضاء فانها تميز الصورتين تنقلان
 لوارث وماله يسا بال لاجل شفا غليل الوارث بما دخل على عوجه من غزو موروثه
 او لجنانية عليه واما منظر التفسير بانه لا يورث لانه لم يثبت للمجنني عليه قبل موته
 وانما يقب لوارث ابتداء لان استحقاقه مبرع زعموا التفسير فلا يقع لوارث بعد
 موت الوروث بهذا التحصيل هذا الفرق بين ان يورث وماركه ولخلاف ميه
الفرق الثامن والتسعون والعاشرة
بين فاعله ما يجوز بيعه قبل قبضه وفاعله

فلا يجز بيعه قبل قبضه

قال صاحب شعوبنا في بيع
 شي من النسخ فاذ قبل الفضة لرا البيع فيمنع بيع الطعام قبل قبضه لقوله عليه
 السلام في البيع من ابتاع طعاما فلا يبيع منه شي حتى يقبضه فيه ومنع ما فيه
 لقوله من كمل او وزن او عد له بيع غير الطعام وحقه كما في قوله في البيع
 يجوز ان يبيع قبل القبض ببيع قبل قبضه وما لم يبيع جزاها وجوز قبل القبض
 في البيع ببيع وفيه عصبون لا يبيعه ومنع الشايعي في ابو حنيفة ببيع قبل قبضه
 لقوله في بيع الفضة عنه كما يبيع الطعام على مسرورا الله على الله عليه وسلم
 في ذلك حينما من امرنا بقله من المكن ان يبيعه فيه ان يملك من حواه وقال ابن عمر
 رضى الله عنه كذا ان التبعنا الطعام جزاها لم يبيعه حتى يقوله من مكانه المشهور
 اختصاص البيع بالطعام وتعميمه فيه يقرر ما فيه حق ووجه ان يبيعه عليه السلام
 عن ربه ما لم يضمن حرجه في بيع وقال الشايعي ابو حنيفة يبيع المصنع في البيع
 قبل قبضه كصفا واستثنى ابو حنيفة العقل وان العقد لا يفسخ الا بفساذه الما كنه
 ما يفسد وما هو مشهور ان خياري الشايعي والاشايعي و ابو حنيفة رضى الله عنهما
 يورث امر من المضمون وبانه عليه السلام لما بع عطاء او اسرا ميرا على مكته
 امره ان يبيعه عن بيع ما لم يقبضوا وزع ما لم يقبضوا بالغير من على الطعام والجواب
 عن قول الشايعي ان قوله لا يبيعه الا اسرا بما فيه عليه السلام عن بيع ما ليس منكم
 وينبغي ان يفسر عن بيع ما ليس منكم فيضمن تعليمه انه غرور له فانه عليه السلام
 في حاج ما يضمن في الفلة المشتري فيكون الصالح بما يبيع الا مضمونا معاينة والمحل
 في محل النزاع **وعنه** ان البيع في ان الطعام اشق ومن غيره لكونه سبب
 في اصابة البنية وعمل الحياة في شدة الشرع على عذرة في تكثير الشرع بما عظم
 في بيعه كاشتراك الولي والصراف في عقد الشكاح ومن عقول البيع وشركه مع
 العقول ما لم يشترطه في مذهب الشهاده ثم يتاكد ما كونه مجهوم عليه
 عليه السلام عن بيع الطعام حتى يقبضه في يده ومنه ان يبيع الطعام بغير قبضه
 فيل ان يقبضه في يده وموله تعالى ولعل الله ابيع **والجواب** ان الله لم يخصص علمه
 في الطعام وبيعته والفاصلة الا في قوله في يده على عام عند انتقاله من موله تعالى
 ولعل الله عام وتام الاشارة في خاصة بقوله على الاية والاعتماد في تخصيص تلك
 الادلة على عمل المروية لا يستفهم ان يخصص لاي حال انه حجة ومضاه عن تخصيص الادلة

ان يبيع طعاما
 بغير قبضه
 فانما هو بيع
 للمحل
 وهو ان يكون
 في يده
 وانما هو بيع
 للمحل

قلت اسئلة صحيحة متقدمة الاجراء لا يصحح بها عنما جواب فكل
 في العبد عوز بيع الطعام قبل قبضه في خمس مواضع القيمة والميراث على
 اختلاف ولا استئصال والقرض والصكوك وعلى اختلاف الناس من حيث
 اكل واختلاف بيع الطعام الصالح والمستحق من الطعام وروعت الرخصة في الشركة
 مع الطعام قبل قبضه ولا فائدة والمتولية تنزل لا فائدة منسلة لا في المشتري
 على وجه المعنى وفي شركه لا في عقر والعقد في اصل ومقدار او غيرهما لا في ذلك
 في شئ بل في كسبه ومنع الشايع في ابو حنيفة فاحرم حبله مع نكاحه انقل
 وانما حنيفة في هذا المعنى العبد من القاصدين

الفصل التاسع والتسعون والمائة
في فاعلة ما يتبع العقر عرقا و فاعلة ما يتبعه

فانما هي الجوارح وهي اذنا العين فمكتوبة في الساعة على العبد
 وبيع الارض يخرج غنمه اكل والبناء ووزن الزرع الكفا مكرها او اثمان ما كان
 كذا من ايجال على ارضه او يقيس ما يخرج للحجارة المملوكة مبيدا وفي
 المملوكة ارض على الفولان ما كان مكرها ماله ارض ما في يدها وقال الشافعي ان يدرج
 في الارض البناء الكثير والغرس وعقودنا يدرج في عقد الارض غنم البقر
 والاشجار المتفلة ويخرج العرق في عقد الارض دون الكفوف والاعوان من الاجزاء
 وليس من هذا الباد وقال ابن حنبل يخرج به ارض البناء واخرى وفي عقد الارض
 الابواب والنفوس والزمومة والوثوق المستمرة وما عوم من مملوكتها ومن الحج المرمون
 لان كماله حقة ويخرج الحجارة المملوكة مبيدا والعقود والاكفوف ومنه ما لا يدرج
 البناء يدرج فيه ارضها انما يدرج في عقد الارض وتوارث ومرا جوايب كذا لا يوجب
 والزمومة والسلم الشك دون المملوكة وفيها عود يتبعه ثيابا التي عبيد اذ الشبهة
 مملوكة ومن ماله وفيها الشجر يتبعه ارضه واستحقاقه البناء في وما والتمرة فيج
 الموصورة ومن الموصورة وقال ابن حنبل لا يدرج الارض في عقد الشجر ووافقت الشافعي
 ولا في شئ من اثمانه وقال ابو حنيفة مع البيع مكلفا ومع الموكفان موالاة على
 الدعاء في من يبيع غلاما فله ان يدرج في بيعه الا ان يشترطه البيع ومعه ماله
 يقتضي انما لا يدرج في بيعه انما عليه اكل انما جعلها لبيع بشرطه فله ان يدرج
 انما الشك انما الشك ماله او مملوكة الصفة بالثاني مفهوم شره وماله

المراد
 انما الشك في
 على البيع

عليه والنفقة لا يرون المملوكة حقة بل يدرج عليه به بل يقيس التمرة على العينين
 اذ اخرج لم يتبع ولا يتبع او يقيسها على العين قبل الجلاء واستئصال اثمانه راكع
 كما استئصال اثمانه في الارحام والعين في الصروع او يقيسها على المملوكة في السور
 وفي التمي وهذه اربعة امور من فيما سمع بكثير نفوة جملها وامانها منهم
 غير الموصري الموصري حقه كما هو جملها مع ضيقه ولعل اكلها وانما في روس
 النخل يقتضي عندنا النفقة بعد الزهو وفاله الشافعي وقال ابو حنيفة يقتضي
 الملقح كسائر المبيعات وطا فيه من الجمل **والجواب** ان العقر
 معارض العادة ومثل هذه الجمل لا تخرج في العقود كما لو اشترى مملوكة كثيرا
 ماله بوضه زمانا حولا ليقبضه ويحول به وبيع الارض مبيدا ما متعة الكثرة لا يمكن
 مطلقا ما لا يبيع من كحول ولعل المراجعة عندنا يقتضي ان كل صنعة فائمة كالصنع
 والنجاعة والبناء والاطراز والغسل يحسب ويحسب له ربح وما ليس عينه فائمة ولا يبي
 السلعة مع نفسها كنفقة الزفوة تحسب ولا يحسب له ربح وما ليس بعين فائمة لا يبي
 السلعة اذ لا يوفى لا يحسب ولا يحسب له ربح لانه لم يتفعل في شئ ولا يفا في شئ
 وان كان متوليا هذا الطراز والصنع بنفسه لم يحسب ولا يحسب له ربح لانه كمن وخصه
 فله على سلعة بائنه لانه وهذه الاحكام عندنا تتبع قوله بعثك هذه السلعة
 مراعاة للتمرة ليدفع عني او حصة لعشي ليدفع عني او يقول العشي عشي
 وصنعة او مراعاة ومعنى هذا الكلام اذ اقل للعشي اذ اثنى عني اي ينقص السدس
 في الوضعية او يزيد السدس في الزيادة لان الشئ سدر اثنى عني والعشي عشي
 معناه ايضا والعشي عشي فيكون الزيادة او النقصان النصف لان اثنى عني عشي
 على وهذا الكلام مع بقاء بقاها كمالها مبنية على الفواصرو لا معراجين
 لئلا يحسب ويحسب ربحه وعكسه ولو العوايد لكان هذا عكسا على ما يبيع المحلول
 وانما في الشئ انه غير جائز احكاما ولو اكلوا هذا العقد مع زمانا لم يبيعه ببيع لعموم
 بهم الفصول منه غنة ولا يحسب جميع هذه المسائل وهذه الاجاب التي سدر تمام مبنية
 على العوايد غير مسئلة الثمن الموصرة وغير الموصرة بحسب ان سدر كمال الفصول والقياس
 وما عداها مكرها العرف والعادة ما اذ اتفقت العادة او بطلت بطلت بقاها العرف
 وحج من القياس بالعموم مكرها مما لا يدرج في بيعه العوايد كبيع ما تغلبت
 لما يتبع النفوذ في كل عشي وحج من القياس من الاعيان المستأجرة اذ استكت عنها

المراد

المراد

متنص في إعادة المنفعة الفصولة منها عادة لعدم اللغة فهو الذي لا يختلف ما
 القوايد والافعال ان العرف اقتضاه هذا المخلص هذا العرف وفراشتم على ستة افعال
 لفظ الشئ كنه ولفظ الارض ولفظ النيا ولفظ الارض ولفظ المراجعة ولفظ الثمار هذه الالفاظ
 كلها حكمت فيها العوايد **القسم الثاني**
يقول على ما يجوز من السلم ويمن على ما لا يجوز

السلم على ما يجوز ما يقع فيه اربعة عشر شكرا لا اول تسليم جميع راس المال بخلاف
 من الدين بالدينش الشئ السلامة من السلم جزاءه بلا تسليم شاة مع شاة من متفان بقي
 المنفعة الثالث السلامة من الضمان على ما يسلم جزاءه في نصف جزع من جنسه
 الرابع السلامة من الضمان في الربوي فلا يسلم التقرين في قراء العاد من الضمان
 ان يكون السلم فيه يمكن ضيقه بالصفتا ويمتنع سلم في حجة مع قراء العاد من
 السادس ان يقبل التفضل حتى يكون مع الزمة فلا يجوز السلم في الرون السابع
 ان يكون معلوم القدر فلا يسلم في الخ ابد ان الشا من صبه الا واطا التي غتلف
 العارية باختلافها بغير اللغز ان التسامع ان يكون موجبا يمنع السلم في العاشر
 ان يكون الاجل معلوما بغير اللغز ان التسامع ان يكون موجبا يمنع السلم في العاشر
 فيه ما يسلم في ما كمة الصيغ ليا خذرها مع الشا في الثاني عشر ان يكون ما من
 التسليم عند الاجل بغير اللغز فلا يسلم في المستان الصغير مع الثالث عشر ان يكون
 في باقي الزمة فلا يسلم في معين لانه متغير يتاخر فبضه فهو غرض الرابع عشر
 تعيين مكان الغرض باللفظ او العادة بغير اللغز في الحاشي في ثمره من قوله
 وهو السلم المنفوع وصحها يحل يعرف بغير اللغز ولم اجد في اولها العشر وفي
 اربعة عشر في مبرور الرونة شاة مرة لكان وفيه الشروط ستون مائة

مسئلة الاولى في السلم بالدينش ربع الدين بالدينش واطه فيه عليه السلام عن بيع
 الكالي بالدينش **ومما فاعله** وفيه ان يملو صاحب الشرع صلاح ذات
 البين وحسن مائة الفساد والغش حتى بالغ في ذلك بقوله عليه السلام ان توثقوا
 لعينة حتى عاينوا واذا اشتملت العاملة على ثقل التفتيش توجب الكاتبة من التفتيش
 فكان في السبا لكثرة الفصول والافعال في بيع الشئ ما يعضي اليه وهو بيع
 الدين بالدينش **فاحمل** الكلام من الكلاية التي في السلم استه به واسم فاعل ما
 البائع او المشتري لان كل واحد منهما ايرافا صاحبه ويحمله لاجل ماله عند ما يكون

الدينش هو السلم

في السلم

في الكلام جزاء تقريره شي عن بيع المال الكالي بالدينش لان التفتيش البائع
 في السلم بالدينش لان يكون له الدينش ان كان من يملك طاحبه عشر
 البس من الضمان ويستغنى عن الجزاء ليقول له البيع ويكون اسم القدر على معنى
 اسم المفعول كماله الدينش مع في الربوي ويستغنى عن الجزاء وعلى النقاد من الماله
 فهو على انه اخلاقا مع البائع على اعتبار المستفاد من الكلاية لا على حاليته
 العفو وورد النسي قبل الوقوع فاذا حصل الدينش في السلم فيه بلفظ جزاء وشروطه
 ان لا فاعله وفيه ان الكلام بلالة اقسام كما تفرق في اصول العقدة ضرورية كنفقة
 الاضمان على نفسه وحاجية كنفقة الاضمان على زوجاته ونظاميه كنفقة الا
 ضمان على افراده لانها تتمتع بمكاد المانظاف والرتبة الاولى مقدمة على الثانية
 عند التفرغ والاشتمالية مقدمة على المانة والسلم من المصالح العامة لانه من قدام
 العاشر وكذا المسافة وبيع القريب **المسئلة الثانية**

في بيان علة تخيير جبر السلف البيع السلف وفيه ان الله عز وجل شرع السلف في
 قرينة للمعروف وفيه استثناء من الربا للجم يجوز به دين ليا خذ عوصه دينيا
 الى اجل فذا توججها مصلحة لايضمان على ميسلة الربا وهذا من الصور التي
 نرم الشئ في ميسلة التدوير على الحج حاد ومن الصور التي مصلحتها تفقضي العا
 لا كن ترك الشئ في قريب الا عباد عليها بغير العا مصلحة السواك بغير العا
 ان اشترى على امتي لامرته بالسواك ونزحطت من العا كتاب ابو اغيت في
 احكام الوافيت وفرا تقوم منه نبوة في هذا الكتاب ويؤا على ان مصلحة السلف
 تفقضي الوجود معارضتها المحرم ومعارضتها ميسلة التفرغ تفقضي ان تكون مصلحة
 ايجاد بل مقلع من الاصل ايجاد ما لا يحرم يقدم على الواجب عند انتهازه على الصحيح
 فيفرع هذه المصلحة تفقضي عطفها على اصل الوجود فاذا وقع الفرص ليجوز بيعها
 بطلت مصلحة الاضمان بالكايسة فتبقي ميسلة الربا سلمية عن الباعرض ما يحرم
 فيه الربا بغير ترتيب عليها للتحريم ووجه اخر وهو انها خالفا لمقصود الشارع وانما
 طاله لغير الله وهو وجه في جميع الربا فيه كالعج وحي ومودون في التحريم

المسئلة الثالثة في الشئ صايبا قال ابو الكا في ميسلة الربا السواك
 السلم فيه ان يخالف الثمن فيها ومنفعة جاز تفقد التسمية او بلفظ امتنع لان
 يسلم الشئ في مثله فيكون فضا بلفظ السلم يجوز فاذا كانت المنفعة للرايع

عائس

الح

الدينش هو السلم

منه

الح

الشيخ ابو الوليد قال الصلوات النكرة المرافقة الزوجية لان من الناس من يجب عليه التيمم في كل صلاة ويطرح الشبهة في عن ابي العباس باثباته مع وكيفية متمكن من ماله غلاب صورة النزاع ما بيننا وبينه من ضرورة المقصود و عن الثالث ان الضرورة هنا تدعو الى جعل غلاب البيع قال ابو الوليد لو ادعى عليه ميراثا من جهة موروث مع الصلح فيه مع الجهل والعجب من الشايعين في الله عنه انه يقول لا بد من ان يدخل في الصلح عليه بالليل ولا يجوز دفعه بغيره يمنع من المرافقة من الخصم على ان لا يخلو وتيا كرمولنا بقوله تعالى وانكحوا اذا بئناكم وغير من الكتاب والسنن وما اجمعنا على بطلان ما ليس من في برار الاسارى والعتاة والقلبة والعتار ومن الشيع امكن ان يقر بفساد لزوم المقصود وانه فاصح للمصلحة فيكون مع الافرار وانكار ما مع كذا ما يراه ويجوز مع عدم المال من التيمم كالصلح على دم العذر وان كان صحيح فيه الا انكار صلح الصلح عليه فيما سألنا عليه

انما اعلم
الاصح

مع

الفصل في الميثاق والميثاقان من فاعله ما يملأ من النفع بالاجازات وتيمم فاعله ما يملأ من النفع بالاجازات

من جمعت بين النفعين ثمانية شروط كانت ملكة بالاجازة ومتى انحرمت منها شرط واحد لم يملك الاجازة احترازا من الغنا والحق القرب وغنوها بالاجازة قبول النفع للمعاوضة احترازا من النكاح الثالث كون النفع متقوما احترازا من التامه الخبير الذي لا يقابل بالعوض اختلعه في استيجار الاشجار لتجفيف الشياخ نفعه من الغنم الرابع ان يكون مملوكا احترازا من زنا وملاي على السكنى ليموت النوارس والمواثيق ليعلم من ان لا يقصم استيفاءه من احترازا من اجازة الاجار والثمار وما والغنم لتتاحها واستفح من الاجازة الرضخ ليعلم الضرورة مع المعاوضة السادس ان يقر على تسليمها احترازا من استيجار الارض من الكلاء السابع ان يعطى المستاجر احترازا من العبادات والاجازة عليها كالصوم وغوة الثامن كونها معلومة احترازا من الجهومات من الشايع فيكون كمن استباح ان لا يدرى ما يعمل او لا امره غير معلومة مبنية الشروك اذ اجتمعت اجازات المعاوضة والامتنعت

انما الشايع في قوله
بما لا يدرى

فصل في قال الشيخ ابو الوليد من شرط كراهه ورمكة اربع روايات اثنان وعشرون في قوله ابو حنيفة لانها مباحة عنوة ولجواز وفاته الشايعين لانها عنوة مباحة محظورة ومن اهلها على اهلها عنوة على هذه الرواية ولا خلاف عن ماله ولا يحاسبه انما تقتض عنوة والاشهاد على الامانة وتخصيصها بالوصف لكثرة الناس والاحتياج لهم الوفاء ان العنوة عنوة ووفد واقف ماله والشايعين وغيره ما رضي الله عن الجميع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه مكية محظورة بالاجازة ناشرا للمالونية باذنه الامان من دخل في حقه من ان لا يكون له بيع العنوة فمكة ولا يدرى ان حقه الذي يولد فمكة او لا يولد انهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اهل الصلح وجوابه يجب ان يعقد انما في تلك الطائفة وعصم ماله هم جعلوا بين الاجازة في سوال اعلم ان مقتضى هذه المساحة وهذه السقالات غير كراهه ورمكة وراضية لان الكافر صرح في الكتاب وغيره انما مباحة عنوة ويلزم على ذلك تحطية العنوة مع اثبات الاملاك وعنوة الاجازات ولا خلاف بالشعيرة ونحو ذلك وجوابه ان ارض العنوة تختلف العلماء فيما مل تصير وفيما يحج الاستيلاء والارحمة في كونه كونه في تعليفه عن الله والامان فمكة كسائر الغنائم او هو عينه في الاجازة النفع عليها ان يملأ بالاجازة انما يحصل من قولها مضاء حاله تعين في القول والرفع للجلاب واذا فاضح حاله بشوق من مبي ارض العنوة ثبت المسألة وارتفع للجلاب وتعين ما حكم به لعلكم وهذا النقل ضرر فيكون مع مكية ومصر وغيرهما والقول بان الدور وفيها ما يقنن الدور التي طرأ بها الفتح اما اذا امتزمت تلك الابنية وبنى اهل الاملاك دورا غير دور الكفر عنده لا بنية لا تكون فيها اجماعا وكذا قال الامام لا تكرر ورمكة جبريل ما كان في زمانه فيا من دور الكفر التي طرأ بها الفتح واليوم قد ثبتت تلك الابنية فلا يكون من ارض الاملاك بل انما هي حقصة من ارض الاملاك والاشبهة مع ذلك فيكون لها بنية او نقول قول الامام رحمه الله ان السبل المملو في فتح عنوة ليس هذا جيتا في الامنية ولا من ماله تجب على مملو في اتباعه في بل عنوة شهادة وكذا لو قال انك مملو من ماله غصبه وماله زينة وجنبه لم يكن في الامنية ولا في غير من ماله غصبه وماله زينة وماله وان

انما الشايع
في قوله

انما الشايع
في قوله

انما الشايع
في قوله

الزوم مع المال وتوجب النفع من مع المال ان كان زكاة فيجوز له ان يبيعها او يعطيها
 حسب الفرائض وكذا ان كان زكاة فيجوز له ان يبيعها او يعطيها
 بالمال ويجوز مع المال المبيع ان كان زكاة فيجوز له ان يبيعها او يعطيها
 بوجوبه فيجوز له ان يبيعها او يعطيها
 كل من يوجب مصلحة او مصلحة ويوجب نفعها في عملها او بغيره نسبة اخرى
 فانه يوجب النفعين وهو ما يلزم الجمع العرفي وسمى هذا النوع من الفرائض
 وكذا ان كان يوجب الاضرار في العمل العرفي في اعيانها واكثر انواعها اضرار
 فكانت مانعة ووجودها يوجب غصبا مصلحة في العمل او بغيره فيجوز له
 ان يبيعها او يعطيها بغيره في العمل العرفي في اعيانها واكثر انواعها اضرار
 فانه يوجب النفعين وهو ما يلزم الجمع العرفي وسمى هذا النوع من الفرائض

انما وجوبه بقرينة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في بيعه وشرائه

الفصل في الفرائض والمانعة
بغير فاعلة ما يترتب من الفرائض
وتبين فاعلة ما يترتب من الفرائض

اعلم ان ما يترتب من الفرائض الفاعلة هي الفرائض التي يترتب عنها النفع
 من العقود عليه ودم مع الحاجة فيناسب ذلك الفرض ودم مع الحاجة فيناسب ذلك
 لفصوص غير ان مع هذا ما يترتب من الفرائض الفاعلة هي الفرائض التي يترتب عنها النفع
 والاعادة والتمسك والسياسة والصرفه وعقود الولايات بان الفرض في الفرض
 بالعدل عييل غيب العقد والفسخ الا ان لا يستلزم مصلحة مع الفرض بل مع تقبوا
 وعلم الفرض وهو خمسة عقود لهجالة والفرائض والمغارسة والوكالة وعقود
 العمل والمال في حكمه وان لهجالة لو شئت لازمة مع انه فريضة على امره
 فيمكن ان يكون له مع ماله على الفرض فيمكن ان يكون له مع ماله على الفرض
 مع ذلك جاز في لا يترتب على الفرض في الفرض وهو متناهي وكذا الفرض
 حصول الفرض فيه مجهول ففريضة ان السلعة متعذرة او لا يحصل في الفرض
 بالفسخ في حكمه واما في حصول الفرض في الفرض وكذا الفرض
 جهولة العاقبة في نبات الشجر ووجوده ارض وموتاة لا سبب على معاقبة
 الشجر مع حصول ايام ففريضة على الفرض في الفرض في الفرض
 من غير حصول الفرض وكذا الوكالة وفريضة على الفرض في الفرض

فيما لا يترتب
 من الفرائض

بجهت على الجواز وتكسب على الفرض على الفرض عليه لما فيه من الفرض انما هو متعلق
 بغيره من الفرض عليه ما فيه من الفرض عليه ما فيه من الفرض عليه ما فيه من الفرض
 واشترك الجميع في عدم انضباطه الفرض حصول مقصوده ممكن للجميع على الجواز

الفصل في الفرائض والمانعة
بغير فاعلة ما يترتب من الفرائض
وتبين فاعلة ما يترتب من الفرائض

الاجرة للمثل في العمل ان ما يترتب من الفرائض الفاعلة هي الفرائض التي يترتب عنها النفع
 الفرض عليه ما يترتب من الفرائض الفاعلة هي الفرائض التي يترتب عنها النفع
 في العمل الفرض عليه ما يترتب من الفرائض الفاعلة هي الفرائض التي يترتب عنها النفع
 ووجوده يوجب غصبا مصلحة في العمل او بغيره فيجوز له
 ان يبيعها او يعطيها بغيره في العمل العرفي في اعيانها واكثر انواعها اضرار
 فانه يوجب النفعين وهو ما يلزم الجمع العرفي وسمى هذا النوع من الفرائض
 وكذا ان كان يوجب الاضرار في العمل العرفي في اعيانها واكثر انواعها اضرار
 فكانت مانعة ووجودها يوجب غصبا مصلحة في العمل او بغيره فيجوز له
 ان يبيعها او يعطيها بغيره في العمل العرفي في اعيانها واكثر انواعها اضرار
 فانه يوجب النفعين وهو ما يلزم الجمع العرفي وسمى هذا النوع من الفرائض

وفريضة

واجبة في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
 فرائض عروضة في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
 وان في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
 وان في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
 وان في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
 وان في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
 فان بعض الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض

تكرر واشتد وكثرة زيادة لنفسه او شركها العامل لنفسه بما جرة التلوا ورافقوا
المثل ومثل الغلاب من ان لا يجد مع ان المستثنى من العفو او امسود مثل كونه
الى صبح اطلاق ان المستثنى انما استثنى لاجل مصلحته اشياء عنه العتق في
العفو كالحج بانه لم توجد له المصلحة بطل الاستثناء ولم ينزل الاصل في
اليوم والشيء لم يستثنى الياسر وهو من في العوم وله ان يرجع اليه وهو العرف
بما وبمن البيع ان البيع ليس له الا ان يرجع اليه الامر لشيء ان اسباب العباد اذا
تاكود في الضار او عني به بطلان حقيقة المستثنى بالكلية فتعين الاجازة
وان لم يتركوا احتجنا بالغاوا ثم يقع ان يكون هو الذي يخرج المفسر من هو متاكر
انما تكرر مع عفو منها كذا

عشي والماتان بين ما علة ما يترد الصفاة
المطلع المسافاه وبين ما يترد الراج

قال ابو القاسم في كتاب النظار في صوم العمال (راجع) المثال (راجع) حسن مایل
عليه مسافة المثال (مسافة) على حاكمية تروخا حكمه (و) انش (العلم) معه
ولذلك (مع) البيع (مسافة) سنتين على خروجه (تغلبين) (و) (الخلق) (و) اتيا
بما (تخشي) (تجلبا) على (عواصم) (و) (تلك) (و) (تلك) (بعضهم) (يقال)
(راجع) مثال (مسافة) عرفت (سور) خمسة (ان) (تجلب) (الشيء) (تلكما)
مسافته (ان) (و) (صلصة) (و) (تروخا) (ع) (مير) (شرك) (يعتق)
(ان) (شرك) (السافر) (على) (مال) (له) (مسافة) (والبيع) (تجلب) (بعضهم)
(ان) (تجلب) (بعضهم) (من) (غير) (شبهة) (و) (تجلب) (ان) (ان) (و) (تجلب) (من) (مها)
(وسر) (العرف) (من) (تفرم) (في) (الفراخ) (عينه) (و) (هو) (أشرك) (و) (تجلب) (في) (مها) (○)

الفـ رَوِّ الشَّيْ عَتِيَّ وَالْمَاتِيَانِ بِمِرْمَاعِلَ
الْأَيْمِيَّةِ وَمَا عِلَّةَ مَا نَحْنِيهِ ————— لِلْمَاتِيَّةِ ٥

اصل ان حكم الاعدوية تابع لحكم الابنية فهو ان الوفاء وقف وهو ان اللق
يخلق وهو ان المودة مودة وهو ان الملوك ملوك وهو ان المسجونين حكم
المسجونين يقع فيه العتب ومقتضى هذه الفاعلة ان يمنع بيع وهو ان المساجر
والاوقاد الى اعلان السملان الذي س غشبه حولها ويبنى على رؤس الغشبه
سقى عليه بياض ولم يخرج عن هذه الفاعلة لاجل ان صاحب الجواهر يجوز ان يخرج

انفسها و هو اصل
كيفية البيع اولي
صحيح اصلها هو اصل

وغيره عليه السلام
عن حماد بن عيسى

21

الحمد لله الذي
جعلنا من خلقه

والرواشن والرافعة على النيكاز والخرق واللمين ان الله تكتب مستورة فاما اذا كانت
 مستورة امتنع الامير من ان يلبسها لهم وسبب خروج الرواشن من هذه القاعة ان
 لا يفتية في رتبة الموت الذي كان بالاحياء مع الاحياء فيه لضرورة السلوك ورجوع
 الدواب وغنى ذلك والحق في الامور يبقى على حاله مما ينبغي السكة النامزة
 واما المستورة فلما غصول الاحتياط وتيقن انهم يعطيهم من اقبيل الدواب والاعوية
 وانما يجب للابنية الرجوع كسر الاموية الى جهة الشغل فظاهر المذهب انه غلبها
 تحكيم الاموية بفرضه صاحب الكمان على السجدة اذا ظهر تحتها ظهوره يجوز
 ان يخرج بها الحنف والمعاشره فلما اوضحنا الصلوة في الكعبة وعلى ظهره علم غفرها
 الى ظهوره غفرها ان اوضحنا معضاة الاموية فاحتلت الابنية وكل من اختلفوا بين
 الامور والامور ما فيها من غنى الامور مع غلبها من الامور ما موقو النبل في الامور على
 طاعتهم وفرضها على جميع الامور في طاعتهم **وله** والخرق بين
 القاعاتين التي كانت في قومه واعينهم عن العلوية والابنية للاستشهاد بالانصاف
 في البواضع المبكوة من الامور ومواضع الفرج والستره في الاحتجاب عن غيرهم بعلو
 بنائهم وغنى من الامور الفاخرة واشوقهم واعينهم من كبح ارض على الكثرة مما تمتد
 به انبساطها من الامور الخاصة ولو كان ابنها على جبل او ارض عليه استغنوا عنه والشرع
 له ما علة وعادته اما من اجل الحاجة وما لا حاجة فيه اي شئ به الامور بلو لك
 مع ما كانت لابنية من خروج الارض غلاب الدواب الى ارضها والاسماحة **وهذا**
 الموقو ومنه الامور الكعبة ما كانت بيوتها كانت الفاخر مما من يدخلها استغفرت
 مواها ومن ماتت بنائها كالمواكيات **فان قلت** ورد عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال من غصب شيئا من الارض صوفه من سبع ارضين هذا يدل
 على انما طاعتهم في الشئ الى الارض السابعة **فان قلت** ورد عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال من غصب شيئا من الارض صوفه من سبع ارضين تكو بغيره انك
 انما كان موقوفه لا لاجل من احب الشريعة والبلوغ من الله موقو بالشرع ان يكون
 موقوف ايضا على الله تعالى

فِي الْمَدِينَةِ الْوَالِدُ الثَّالِثُ عَشَرَ وَالْإِصْبَاحُ

بين من امرأة (أما ك) التناشيه عن غير الاحياء. (ع) اصل ان يقرأ الوضع مشكك

21

انقر

عنما ليس له في الجميع **الاما** انما انما في ما يقع على ملكه بان قطع يد العبد
 او جليه بوا فبنا ابو حنيفة عن شيخه السري قسليم العبد ونحو القيمة كاملة
 وبين امساكه وامتنعه وقال الشافعي رضي الله عنه تنعش القيمة كاملة ولا
 يلزم تسليم العبد خلاف قوله في المسئلة الاولى واصل هذا الفقه ان الضمان الذي هو جسيب
 عروان ما يوجب ملكا لانه سبب الغلبة لا سبب الرقوة وعندها لا يضاف للضمان
 لا السببه وهو فلا مشتق من العروان وغيره ويسلطان في المسئلة الاولى انما
 وجوب **الاول** ان يقول ان الغلب النفعية المقصودة ببعض ثلثيها فاما ان الغلب
 النفعية المقصودة ملان في القيمة اذ اقطع ذنب فجلته ابركها بعد الركوب هو
 المقصود وما يفاضل في الغلب فاما ان الغلبا ضمنهما انما فاع مع بقا انما
 باه عامها الكلابه وحراته ويرفع جملها فينتفع به او يبيع به باع والشيخ في
 من المنايع غير المقصودة عادة ولها لم يمنع ذلك من الضمان فملان ان الضمان
 مضاف للضرر المشتق بينهما وهو هذا المقصود فيستوفيان في البيع **علا**
 بانتي اكتمل مع الوجوب السابق لانه لو غصب عسلا وشيئا فوفشا وعقر الجميع
 قالوا في جبا عن عندهم مع بقا منها مع كثرته من الماله وكذا في هذا
وثانها انه لو غصب عبدا او ابنا او حنطة فبها بل لا ما احتشا عن ابرار عندهم
 مع بقا تفرد في الاول بالغنم وبقا الماله في الثاني لان رجل المقصود في
 كذا في هذا ولا يقال في رايون حال بينه وبين جميع العيون في نقطة يتزلفي
 الفساد اليها بالليل لانه يقول في صورة النزاع حال بينه وبين مقصوده وابسر عليه
 فاجب مع امكان تحييف النقطة وعملها سويا وغي ذلك من المنايع
احتجوا بما مر من قوله تعالى من غنم على ما باعته واغترى عليه فقتل ما اغترى
 عليهم والاعتناء حصل في الغنم فتلزمه قيمة الغنم **وثالثها**
 ان هذه النجاسة لو حصلت في غير غنم افلا في ولا يبيع لم تلزمه القيمة كذا في
 بما هنا لو حنط على عبدا او دابة ان تقوم المتباعدة لا تختلف باختلاف الناس
 انما تختلف بالبلاد والازمان وهو كذا انما لو قطع ذنب حمارا ياب او خي وثوب
 للقطا لم يلزم جميع القيمة مع تغريبه من الامم والفاي لانها لا يلبس انه
 جسيب في القطع المبيع ولو قطع اذن الاعمى فبها او اذ الفاي لاختلاف
 لثما في مكيف برأيه مع ان شين الفاي يقطع انبه اشرون **والجواب**

عن الاول ان مقتضى كذا ان مقتضى ان يجر من سبب كذا عور من سبه وليس
 كذا اجلعا وميل ان لا تكتب انما ورد في مع الامم لاي الامم وان قوله تعالى عليهم
 انفسكم انما يقتضوا انفسهم لانه صغر الانفس **وعن الثاني** ان الدار
 حل مقصودها حياط خلاف العرس وما قولهم لا يختلف الفقهاء باختلاف
 انما في ذلك في اختلاف الالات الصالحة للخاصة والعامه كالنقطة والخطا بين انفس
 قيمة لعموم الاغراض فيها ولو رفع المناجسة في الزاوية فيها كشي من البني لا يصلح
 الا لاحتوا العرفين واما ان الامم وان الفاضي ما في الفاعل ان زايما او حال غير
 معتبره مع باب الدماء ومزايا الاموال معتبرة في كرية اشجع الناس واعلمهم كرية اجبن
 الناس واحملهم ما في حجر الباقين من راي **مما** يتصور ان المقصود عند
 العلماء ملائمة اقسام قارة يذهب العين بالكلية بل حلب القيمة انفاقا وقارة يكون
 انفس جسيب ليس له الرام القيمة انفاقا وقارة يكون الاذهب مثلا المقصود بمسور
 على اختلاف ولذا قال الشيخ ابو الحسن النخعي في ما بين ان النقص في اربعة اقسام
 يسيرا بكل الغرض المقصود فيه ويسير بكله وكذا كثير ايكل المقصود
 وكثير بكله فهذا اربعة اقسام مفادلة اما القسم الاول وهو المبيع الذي لا يكل
 المقصود لا ينقص العيون وكذا كثير الذي لا يكل المقصود وهو القسم الثالث اما القسم
 الرابع مخير فيه كما تقدم وعلى القول بخصيصة القيمة فلا ريب في اخذ وما نقصه
 في ذلك من عند مال والاشي له انما هو ان يضمنه ما متع بذلك رضي
 بنقصه وهو اما القسم الثاني وهو المبيع الذي لا يكل المقصود بعادة ماله تقضي
 قضينه كما تقدم في ذنب نعل الفاي مال وخصون في ذلك الركوبات واللبوسات
 هذا هو المشهور وعن مال لا يضمنه ذلك ومع واذن جيب بين اذن بميص ومن لان
 ملا بغير اختلاف الشين ميبا واقفوا في حواله راسا وعلى عدم انقصه من
 لانه رغب ان الناس ما الغرض في رغبته الناس لاي المقصود

القسم الثالث من شي والما يتان
بين فاعله ما يوجب ان يضمنه بعض ابطال
العقد في الكل ومن ما عدا ما لا يقضي ابطال

الحق انما استحق بعض ما اشترى به او طمخت عليه او جرد به عيابه احوال
 لانه اما ان يكون مثليا او متفو ما واما ان يكون معينا وشايها واما الشا وهو الكل

بل اختلاف البلاد

الاشي

والموزون فان كان المستحق منه قبل الزمك با فيه ان القليل لا على مقصود العذر
 واصل الروح العقل وان استحق كثيره بانك تخير بين جنس الباطني بحصته
 من الثمن لانه حقه في العذر وبين رده لذهاب المقصود وهو حل المقصود عليه بغير
 ذهاب مقصود العذر في الغنى واما التقويم في الشئ ان استحقوا فلما او كانت ثيابا
 وغنوما وجبت حصته من الثمن لبقاء اصل المقصود عليه بل غنل مقصود العذر
 وان استحق وجه الصفة انقضت كلها وجرد ما فيها لبقاء مقصود العذر
 ونجى المتك من حصة من الثمن لان حصته لا تنقضي حتى تقوم به جميع من عمل
 به او ابي استحقاق العذر وكذا في العيب او اوجوبه بها واما في الشايع اذ
 استحق مما لا ينقسم يختص به المتك بالباطني بحصته من الثمن لان حصته معلومة
 بقي تقوم ما استحق العذر بحسب الامكان وهو خمسة احوال والبرهان

ان في التماس
 ما في حصة
 ان استحق وجه
 الصفة

الفصل التاسع عشر في العتق والعتاقين
فيمن قال عتق ما يحب عتق
وقتن قال عتق ما لا يحب عتق

قال الشيخ ابو الحسن العتق انما يكون واجبا ومستحبا وعي ما ومكروها
 بحسب حال السلطان وحال الزمان في ارضي واهله ومقررا بالنقطة بان كان الواجب
 عامونا ولا يختص بسلطان او اشهرها وهي من قوم امناء لا يخشى عليهم منكم
 ولما قدر ما خسر ما وقع فيها مستحبا وهذه صورته انما يارسل الله صلى الله عليه
 وسلم فقال خذوها وانه لحوك لاصحابها خوف ان يخذلوا من ليس بامور ولا ينتهي
 الى الوجود لانه من قوم امناء ويخشى غير الامناء بحسب حال السلطان لان في مئة العتق
 كحرمة انفسهم وانه عليه السلام نهي عن طاعة الكفار وان كان السلطان غير ما
 مونة الامم فخذلها والواجب غير امين حرم عليه لخذلها لانه تمسك بضياع
 مال المسلم وان كانت حفيوة كره لخذلها لان الفال عدم المبالغة في نفي بق العتق
 وعدم راحته لانه ولا يفي كالدهرم وغوه قال الشيخ ابو الوليد في المعزومات
 في فقه المال ثلثة افعال ما قبل تركها من غير تبصير لان من تركها من غير تبصير
 ياخذها ولا يخلو لخذلها لان فيه صوابا لغيره واثالث لخذل الجليل لم يخلو ترك
 لغيره لم يخل وهو اذ انك من قوم مامونين واما ما عتق من العتقة والعتق
 السلطان اذ اعى به ما لا يخل واجبا لانه ما وبعث خونه ويخشى من امانه فيفسد بغير

اخذها وتركها بحسب ما يغلب على خضه او التي من اشد ويستثنى فكله لمعاج ملاخي
 هذه المصنفات كلها بانها كانت كاول ان يخلها بغيرها ونحوه بغيره بلا عطل التبع
فأعل حسن لحيته راع مع رامة المحلثة عليها وهي وجود حقه
 النفوس والعقول مختص بالكرات باجماع الشايع واما اختلقت في شئ من العتق الذي
 ما يستكره من مع ماله للثة في بيع الوسايل وسائر الذريعة تناول العتق المستكره
 وبيع من غير ما من الشايع لعل المقصود به وجود راع من حقه من العتق وما في
 السباد وجب حقه لاختصاصه ببيع الزمان في جميع الشايع واما ما يجب حقه في جميع
 الشايع بجمع الشايع فنه وغنوما وجب حقه لاختصاصه عن الضياع لانه اقل عتق
 وفلقد قدم بيان في عتق الكفاية وفرض الاعيان والبرهان بينهما بان فرض الكفاية
 مالا تكرر مصلحته بتكرره كإفاد الغنى في تكرر بيع النول بعد شيل الغنى في
 بولن اياها وجب مصلحة وفرض الاعيان هو ما تكرر مصلحته بتكرره كالصلوات
 للعتق بان مصلحته بالاجل والاعتقاد لله تعالى وهو يتكرر حصوله بتكرر الصلاة
 وحينئذ يظهر ان لعل الفظة من مروض الكفاية وقال الشايع بالوجود والسنن
 كما قال الامام في ما على الوديعه فجمع حقه بالاميل من السرد او في ما على انفا
 المال بالاميل فيلزم الوجود وقال ابو حنيفة لعلها من مروض الضياع
 يجب وعن احمد بن حنبل رضي الله عنه الكفاية لما في الاثبات من تعريض نفسه
 لاكل اللحم وتضييع الواجب من الشايع في مكان تركه او في كقول مال القيم وتقبل
 الخ وفرض الله تعالى الرخاوي التكليف بقوله تعالى انما هي ضار امانة على السموت
 والارض والحيال ما بين ان محليها واشفق من محليها وانسان انه كان ضلوما جونا
 ان يخلو من نفسه بتورطها وتعي ضلها للعتق وجوبها بالعتاق والخ وبيد الامانة
 قال الفقيه في ما عتق التكليف ولم ازل اقول ونفس لعلها لعلها لعلها
 الخمسة الا انها بل كلهم اختلفوا

ان في ما استحق
 الامام في حقه

الفصل العشرون في العتق والعتاقين
فأعل ما شئ فيه العتق وقتن قال عتق
ما لا يشترط فيه العتق

ان يطلع امام على الشايع وراقا وفي حال الجاذب او مع عتق التتمات واما مستثنى
 عنه بالكلية اما الموم واعتباره واما افيام غيره ومما في العتق فانه حبي

على اعادة الفاعلة ما ان شئ لك العدل في انتهي فبات مطلقة حصول الضل بها وعدم
 الانضياك مع البسطة ومن لا يوثق به واشتق اكد العدالة امامي عمل النج ورائد
 كالشهاد ان فبات الذي ورة نزعوا لخطبة ملاه الناس وامر الله وابطاعهم واعلنهم
 عن الضياع فلو قيل فيما قول البسطة ومن لا يوثق به انتعت وكذا في الويليات
 كلالامة والفضا وامانة الحكم ونج في من الويليات معاني معية توجب
 من لا يوثق به محكم طبعوا وانتش الظلم والفساد وكذا في الباطل
 ولم يشك في بعضهم الامامة العظمى للعدالة لخطبة البسطة على ولايتها فلو اشتد
 لتغللت انتهي فبات الموافقة لتفوق في قولية من يولد من الخطاة والولاية والسعادة
 وليدل ما يخلو منه ونزاعا يولد منه وفي هذا راجع عظيم ادفع من عواد عدالة السلطان
 وطاك انتهي في الفضاة اعم من نفي في الاوصياء وانص من نفي في الامة اختل
 في العباد من اوبلا اوصياء على خلاف في عدالة الوديع واذا انتقلت تصح فبات البغاة
 بما لا جماع مع القطع بعدم ولا ينج ما في نفوذ تصح فبات الامة مع غلبة الشيعة
 عليهم مع نذرة البغاة وهووم الذي ورة للامة اما على الهادية كلالامة في الصلاة
 فان الامة شيعاء وخطابة داعية لاد الخال الشيع من المشروع غيره ولا لا
 تقبل شيعا عنه في شتر في ميب العدالة وكذا في الودع نون الزين يعتمد على اموالهم
 في دعوى الاوقات والبقاء الطوائف اما من يولد في نفسه من غير ان يعتمد على قوله
 يشك في عدالة كسائر الامة كما ورة في القرآن يصب جميع ذل من البصر والعباد
 وانما تشترك العدالة لاجل الاعتقاد في قوله بقطوع اربع في الفسح خلافا لخلاف
 الامانة اختلاف العلماء في انتهي اكد العدالة فيما انتش كمالا وجماعة معه
 ولم يشتر كمالا الشايعي رضي الله عنه والصلاة مفصلا والامة ان وسية والعتاية
 بالفاصل اول من اوصا بل غير ان الفروع غيره ان الباسق تصح علامات في نفسه اجماعا
 وكل فاصل في نفسه غير الشايعي بل نزع حاجته لصلاح حال الامام وملا
 من الصلاة الناموس من تكتة صلاة الامام ما ان سبقه فيرح في حجة الربك فهاذا
 فمنها خلاف واما الام ان خلافا انه لو كان الموز نجي موقوف به حتى يولد في
 قبل الوقت نزع خلافة الصلاة بان الصلاة قبل وقتها باحثة ولو كان الامام العباسي غير
 مكترأ ولخل شتر باخل لا يطلع عليه الناموس لم يفرح غيره في صلاة الناموس لان الامام
 خطا في الشرح لافرح غيرا تضييع غيره له وان لخل في كونها غير كالكوم والي

ان شئ لك العدل
 انتش في الباطل
 في كمالا والعدالة
 في صريح معناه

وغوما ملاكلا على ضرورة ما يحتاج الى العدالة فيه ان العلم الظاهر نداد عن
 العدالة في ضيق المصلحة باستفغ عنها فظهر البقرة بين الامامة والامان واما عمل
 التتمات كلالامة في الكلام ما انما تتمه وليست بحاجة بسبب ان الوانج البسطة
 في الشفقة على الول عليا منع من وقوع في العار والسعي في اضرار مقرب عدم
 اشتراك العدالة كلالا فزارا في قيام الوانج الطبيعي فيسكن في ان العباسي فريو الى
 اهل شيعته يوثقهم بوليته كلفت وابنته ونحوه في يحصل لها البسطة
 العظيمة با شتر كمالا العدالة وكان اشتراكها تتمه لاجل تعارض ما بين الشايعين
 وهذا التعارض بين ما بين الشايعين موبسب الخلاف بين العلماء في اشتراك
 العدالة في ولاية النكاح وعلى صحيح ولاية العباسي امام لا مذهب ماله فولا وكذا
 اشتراك العدالة في الاوصياء تتمه ايضا ان الغالب على الاضمان انه لا يوصي على
 في رتبة الامن شوق شيعته فوان عه الطبعي يحول مصلحة الوصية نجي اكنه
 يدافع الى اهل شيعته من البسطة يتحصل العباسي من قلات في المعاملات والتزويج
 فكان لا شئ اكد تتمه كما تقدم في ولاية النكاح وتعارض الشايعين موبسب
 الخلاف بين العلماء في انتش اكد العدالة في الاوصياء واما ما خرج عن الاضمان
 الثلاثة التي ورة والحاجة وانتمه والافران في من البصر والعباد والامام
 والكامر اجماعا ان الاقرار على خلاف الوانج الطبيعي فانه انما يفر على نفسه في
 ماله او افضا به يجوز ونحوه في والطبع منع من المساعدة بل من غير سبب
 يقتضيه بل هو من السبب المنقضي في شأن الطباع مجردا عما يعارض في الطبع بها
 لمحقا موالاة لاهل شيعته بان الاضمان مطلوب على تفريق نفسه على غيره
 كمن من اهل شيعته او اوصا في ام لا يلد اموالهم بين الاقرار وولاية النكاح
 والوصية ان الولي والوصي يتبع في نفي بما مامد من مناعة الاصل في خلافه
 تخرج لاهل العيرين على ما في واما ما هنا فهو يتضح في في الاقرار بنفسه فلا
 يفرح عيلا بحدوده وسبب ان في اجماع في الاقرار وتما من يفرح الفسح
 الرضا ونج من البصر والعباد والامام والكامر وان كانت على وفي الطبع ما في البصر
 انما يطلب لنفسه بدعوة على ومو كعبه عكس الاقرار غير ان ما هنا في
 الرضا وما ينج عن العدالة ويوم مقامها في حق المرحي وهو الزامه البنية على
 ونحو عواد او المين مع شاعدا ومع نكول على خلاف في حجة القضاء بالشاهر

عليه لزوم ان لا يخرج سبب يلزمه عن سببها والاول اكله شي وك للسبب قبل
استبعاد اذ محضة غلبة بلا متوازن **السلسلة الثالثة** اذ افر
بفاله عن مائة من ثمن خي او مائة لم يلزمه شي ان الكلام باخي ه والفاعل
ان كل كلام لا يستقل بنفسه اذ انظر كلام مستقل بنفسه صيره غني مستقل
بنفسه وموله من ثمن خي لا يستقل بنفسه يصح الاول المستقل غني مستقل
وكذا الصفة والاستثناء والغاية والشركة وغو ما

ان في الكلام بيان
وما لا يستقل
منه اذ لا يعمل مستقل
صحي غني مستقل

القسم الثالث والعشرون والبايتان
بمن فاعلة ما ينفذ من في باب ابواة و
الفضاة وبين فاعله ما لا ينفذ من في باب

اعلم ان كل من ولي ولاية لخدمة فاعله وما الى الوصية لا يعمل ان يتجرب
للاعلي مطعة او في مفسدة لقوله تعالى ولا تفي بوايل التبع الا بالتي هي احسن
ولقوله عليه السلام من ينفذ امورا متي شيئا لم يجهر ليعلم ولم يصح ما غلبته
عليه هي ام فيكون الامة والولاية مع وليس على امير بالحسن وما ليس فيه بطل
لجهر والرجوع ابراهيم الحسن بل لا حسن خلة وليس الاخره بطل لا جنة
باراخر فخره فخره الله تعالى على الاوصياء النجيب بها ليس بالحسن مع
نلة البات من المصلحة في ولا يتبع غلبتها بالقيسة الى التواة والفضاة ما ولي
ان في على الولاية والفضاة مع في مقتضى هذه النصوص ان يكون الجميع مع
لن عن المفسدة الرابعة والمصلحة الرجوحة والساوية وما لا مفسدة فيه
وامصلحة لان هذه الافهام الاربعة ليست من باب ما هو الحسن ان يكون
للاووية انما تقتل وجب المصلحة الخاصة او الواجبة مربعة معتبرة واربعة
سافطة وله في الفاعلة مال الشايعي رضي الله عنه لا يبيع الرعي طاعا بطاع
انه لا يابايرة مع في ولا يعلاني لا الخليفة مع موال المسلمين ويجب عليه عز
للملح اذ ارتداد فيه بعد المفسدة الربية عن المسلمين ويضال الرجوع عن وجود
الراج غصبا لمزيد المصلحة للمسلمين واحتك مع عز الحر الساو وبين بلاخي
فيل يمتنع انه ليس اطلع للمسلمين وانه يؤذي المعنى والافعال والشتم من الناس
وان ترك البعاد او من غصيل الصلاح للمعنى واما الاخصان في نفسه يجوز
له في فيما يختص به حطت مطحة لا يمل الاخصان ان يبيع طاعا بطاع وما يساوي

ان في الكلام بيان
وما لا يستقل
منه اذ لا يعمل مستقل
صحي غني مستقل

هو

ان في الكلام بيان
وما لا يستقل
منه اذ لا يعمل مستقل
صحي غني مستقل

ان في الكلام بيان
وما لا يستقل
منه اذ لا يعمل مستقل
صحي غني مستقل

ان في الكلام بيان
وما لا يستقل
منه اذ لا يعمل مستقل
صحي غني مستقل

البايتان **فان قلت** تجوز ان يوجد ان ينفذ من ثمن خي عليه من
البحر عليه ويلتزم الرشيد بالسببية ان السببية هو الذي يفعل **قلت**
لا يملك ان لا ينفذ على من ينفذ المصلحة كيف كانت بل ما يملك ما يجبره ان كان
تصرفه خرج عن العادة ولم يستقل به حواشي عيا ومز تكدر منه مائة تجر به والفيل
الثاني احقران من استجلا جمل اسي اذ والضاحي والثالث احقران من رما درهما
في البحر مائة البحر عليه حتى تكدره اذ منه تكدر ايل على سببه وعلم ان في انة
بالا ان اتكرر هذا القسم الذي لا ينفذ لعموم تناول الولاية فيلجوز الفضا من الفاي
بغير علم مائة لم تقتل وله الولاية ان حجة النجيب وانما تستبعد من غير الولاية
وعفوه انما يقتل اول مفسد ما معنا وبلا معنا مكان مع ولا عا علة لا ينفذ فيه
حكمه وفاله ابو حنيفة والشافعي واحمد حنبل وما علمت فيه خلافا ومع الجواهي
ان شافيه فاض فاضيل بك في ثبوت في الفقه لان في حواشي عليه ملايوش
اسماعه وسماعه اذ اذ اكانا فاضيلين بادرة وبقرة او يتجاذبا مع في في حواشي
ولا يتما فيكون في اذ في من الشهاداة على اذ الفاي فيقتل ويقتل هذا القسم
يروع مع في الفقه **القسم الثاني** ما يتناول الولاية ما كان
حكم فيه يستند باصل مبرأ فيقتل لفساد المذرك بالعموم الولاية به وهو
الحكم الذي خالف لحد اربعة امورا اذ احكم على خلاف الاجماع ينفذ مضاو او
خلاف النص السالم عن المعارض والفاصل على السالم عن المعارض وما علة من القواعد
السالمة عن المعارض ولا يرد في الجميع من اشي اذ السلامة عن المعارض مائة لو مضى
في عفو الولاية بالبيع لم ينفذ مضاو وان كان مضاو على خلاف قوله تعالى
ولحل الله البيع لانه عورض بالنصوص الالة على في مع الربا وكذا لو مضى في
لن الحي اذ بان في لم ينفذ مضاو وان كان على خلاف ما علة انساب المتكليات
ان يجب حبسها لاجل ورود الفضي في في نعم لو مضى في حجة نكاح نجي ولي جنة
لكونه على خلاف قوله عليه السلام ايها امرأة افنت نفسها بغير اذ في لبايتا
خبايا باكل باكل باكل ولو مضى في سخي اربعة من لزمه الطلاق بناء على مسألة
السببية نفضاء لكونه على خلاف ما علة ان الشركة ما علة حجة لحنما مع
مع الشركة وشرك السببية لا يمتنع مع مشروكه بان ينفذ ان شاء لا يمتنع مع
لزم الطلاق بغير ما وعفو في وكل في حواشي حواشي من في مائة مائة

ان في الكلام بيان
وما لا يستقل
منه اذ لا يعمل مستقل
صحي غني مستقل

شهادة ما جازواهم ثمانين جولة ما من جازواهم عن علم البينة وان علم صرحهم
 السام من ان الحكم غبي معصوم ميتهم بالفضاء بعلمه وعلم الحكم عليه ولي
 او الحكم عليه صرحوا ان علم غيبي عن علمنا المادة صوتا منضج العضا عن
 التهم في السام قال ادعهم من عمل البرية كاستدراك انفقوا على ان الفاي لو فتل
 اخذاه علمه بانه ما قال ان كالفائل عدا لا يعرف منه شيئا للثمة في الميراث فيفسر عليه
 بينة الصور بجماع البينة **احتجوا بوجوده** **احلها ما جبي**
 مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على ابي سفيان بالبيعة بعلمه فقال الفيل فخرى
 لك ولولاك ما يكفيك بلهم وولم يكلفها البينة **وثانيها** ما
 رواه صاحب الاستدراك ان رجلا من بني مخزوم استعير على ابي سفيان في حربي الفقه
 عنه انه خله تحت راي موضع فقال عمر رضي الله عنه اني لا اعلم الناس بذلك فقال عمر
 الله عنه امض الى الموضع فبصر عي فقال ابا سفيان فخرى من ما هناك فصرخ
 فاعضا فقال والله لا اعمل فقال والله لتفعلن فقال لا اعمل ففلا له عي بالردة وقال فخل
 بالة او وضعه هناك فانك ما علمت فدرع الظلم ما خلة موضعه حيث قال فاستعمل
 رضى الله عنه الفيلة فقال اللهم اني اعمل في حربي حتى غلبت ابا سفيان على رايه
 والله اني لا اسأل ما يستعمل الفيلة ابو سفيان فقال اللهم اني اعمل في حربي حتى
 جعلت في قلبي ما لا تتدبره **وثالثها** قوله تعالى كونوا مؤمنين بالعلم
 وعلم الفيل فيقوم به **ورابعها** انه اذا اجاز ان يحكم بالعلم الناشئ
 من قول البينة فاعلم اول من العجب كقول الفيل خير من العلم **وخامسها**
 ان البينة قد تدخل عليه من قبل البينة فيقبل من لا يقبل **وسادسها**
 ان العلم واجب بما نقلته الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سمعه المكلف
 او ان علمه وعلمكم بطريق الاولى ان البينة تقتضي شي عا عاما والفضاء في جرد
 لا يعرف غيره فظنه اقل **وسابعها** انه لو لم يحكم بعلمه لفيق صور
 منها ان علمه واداة امره على امره ان يفتكر انها معلوكة بان قبل البينة
 ممكنه من وجهها وهي البينة وهو مسو ولا يحكم بعلمه وهو المطلوب ومنها
 ان يعلم فتل زيلهم ويثبت بان الفائل غيره بان قبله فتل الميرى وهو مسو
 ورا حكم بعلمه وهو المطلوب **ومنها** الوسمه يطبق ثلاثا ما نكر بشهرت
 البينة بولادة ان قبل البينة ممكن من العلم ولا حكم بعلمه **وثامنها**

انظر

انظر الى الحق الخاط
بعلمه فيسقط صور

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشهر من ساجدة الباع فقال من يشهد به فقال خرميه
 في رسول الله فخرنا عن خبر السام ما صرحك ابلاد صرحك في هذا حال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الشهادة بغير مهارة او ان استدرك البينة على علوم العضا بالعلم وهو يدل النامى
 حجة حكمه عليه السلام لنفسه ويجوز ان يحكم لغبي به علمه لانه اعرج في البينة من العضا
 لنفسه بل اجماع **وثامنها** الفيل على الخي واثبت **والجواب**
عن الاول ان حجة عند قبيح الحكم لانه القالب وان ابا سفيان كان حاضرا في الميراث
 ولا خلاف انه لا يفتني على حاضري من غير ان يحضر **وعن الثاني** انه من باد ازالة
 المنكر الذي يحسن من لحداد الناس من ارباب الفضاء يعلم فتل انه من الفضاء ويؤكد انه
 وافعة عين من دة بين الناس اموال ارباب الفضاء كما فيكون محله فلا يستدل بها
وعن الثالث القول بالوجوب يعلم فتل ان الحكم بالعلم من انفسك بل هو عندنا عموم
وعن الرابع ان العلم افضل من الظن لان استلزامه للثمة وفساد منضج الفضاء
 اوجب مرجوح حقيقته لان الظن في الفضاء عي وللاية وتجنب من يعود المصالح **وعن**
الخامس ان البينة مع مشاركة الغي اضعف بخلاف ما يستفاد من قولنا قد اتي
 التهم كلف البينة معتبرة بل بعضها **وعن السادس** من الرواية والسام
 والرواية استوى الجميع لعدم المعارض الذي تقدم ذكره في العلم بخلاف الحكم
وعن السابع ان تلك الصور غير محكم فيها بعلمه بل هو كالحكم وتجره عند
 الفيل عنه ليس مسفا وترك الحكم ليس بحكم **وعن الثامن** ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما حكم لنفسه وليس في العدا انه لحد الفيل من امره ان يحضر
 فلو اختلفت على حكم ام لا وهل جعل شهادة خي مية جشهاد تفر حقيقته او مبا الغنة
 مما تعين ما كرموه ومنه كرم لظان ان عليه السلام انه اما سفيان خرمية في الشهادة
 د تعين من البينة لا حقيقته **وعن التاسع** انه يحكم فيه بالحكم تعينا
 التسلسل لانه يحتاج الى بينة فشهد بالبرج والعدول ويحتاج البينة بينة الى ان يقبل
 بعلمه بخلاف صورة النزاع مع ان الفاي في الدعوة فذل ليس حكما ورا
 لم يتمكن غيره من نفسه بالغيرة ترك شهادة وتفسيره ولا لم يكن حكما
 لا يفسر عليه **السلسلة الثانية** وهي مرتبة على الاولى قال الشيخ
 ابو الحسن النخعي ان كان غيره من العلم قبل الولاية او غيرها في غير مجلس
 الحكومة او فيه بل الفاي الثاني نفذه بان من لا يصح عر جلوبها الحكومة

انظر
من نص ما عليه
لانه مملوع عن الله
وقد اوضح في غيره
بجمل على انفسك

انظر الى الحق الخاط

حكمة

او امر بشي قبل ان يتفر ما الحكمه ثم انك رفا عود ينقص هو ذل ومن غيره
 من الفضاه لانه الزام بالاعمال ان يكون بغير من جرد ان او من اجل الاجتهاد
 ولم يتبين له غير ذلك ولا ان يتبين له ان لا يودي مع مساه حال الفضاه اليوم ان الفضاه
 بالكل لانه كلهم حينئذ يدعي العراة فينقصه طامع ذل من الذريعة بمعاذا
 خي من الاجتهاد **قلت** مفر صرح بان الفضاه بالفعل ينقص وان كان
 مراكا مختلفا فيه وان كان المراك في انفس كونه مراكا مختلفا فيه والري
 ينقص لا يعترفه بالحكم وقع عنده بغير مراك والمخرج بغير مراك ينقص
 بنفسه لانه فيلزم على هذا انفس المراك اذ اوقع بالشا عروا يمين عن من لا يعترف
 وفرد نص على نفسه ابو حنيفة رضي الله عنه وقال مودعة او من فضع به
 معاوية رضي الله عنه وليس كما قال بالكثر العلماء على الفضاه وكل من شهد به
 امر اثنين من الشايعي يجوز الحكم به اربع خيرة والمخرج الواقع بشهادة الصبي ان عند
 الشايعي وغيره ما يما مراك ضعيف مختلف فيه يتطرق اليه فيجمع بقوله لا احكام
 لان الحكم عند الخالف بغير مراك وان كان المستند في نفس الفضاه بالكل ليس
 كونه مراكا مختلفا فيه وانما لا يعترفه مراكا بل من غير انفس التهمة في نفسه
 اذ احكم بنفسه بلا يشا ركه مع انفس غيره من المراك المختلف فيها من غير الوجوه
 مع اني قد طرح عنري مما وضعت في كتاب الحكماء الموضوع في الفتاوى ولا
 حكا ان الفضاه بالمرور المختلف فيه يلزم الخلاف فيه ويعينه ان الخلاف في ذل
 المراك موطن اجتهاد فيتعين لحد الامر بين الحكم كما يتعين لحد الامر في معنى
 بالاجتهاد في المسئلة نفسها المختلف فيها وهذه الاقسام الخمسة هي ضابط ما ينقص
 من فضاه الفايح وما خرج عن هذه الخمسة لا ينقص وهو ما اجتمع فيه تناول الولاية
 له والليل والسبب والحجة والسبب فيه التهمة ووقع على ركا وضاع الشرعية كان محققا
 عليه او مختلفا فيه

البسرو الرابع والعشرون والمائتان

بين ما علة البتوى وما علة الحكم ويتبين على العبرة بتمكين غيره من الحكم بغير
 ما قال في البتوى في موضع الخلاف بخلاف الحكم وان علم ان العباد اذ كلها على الخلاف
 لا يدخلها الحكم التبة بل البتوى مقلد مكل ما وجد من خبر لا خبر اذ بهي مبتدأ بطلب
 بليس للحاكم ان يحكم بان هذه الصلاة صحيحة ولا باطلية ولا ان هذه الصلاة وفي غلطين يكون

بحسب ما يجر على المالكي بعد ذلك استعماله بالفتاوى في انما هو متين ان كانت من غير
 السامع على يد اقره عليه ترك ما والكل بغيره والحق بالعبادة اذ استدل بما قام الشايعي
 بالان وضمان شاة ويحذر فالتمة شاكم شاة معي وتام في المدينة بالصوم باليمن في
 المالكي ان لا يقتوى بغير حكم وكل من اذ اقل حاله فذلك عن ان الدين صنف
 الزكاة او لا يصفها او من خارج من غير التخل لاستعمال معالج سبب وجوب
 الزكاة فيه او انه لا يوجب الزكاة او يضي ذل من اسباب الخراج في عقيدة والكل
 ان والذو وغوا من العبادات للثقل فيها او من اسبابها باليمن شيع من ان من لا
 يعترفه باليتبع بغيره مع نفسه ولا يميزه نوال انما بال لانه عمادة والاي سببا
 و ان شها واما فيها وبما يظهر ان لا امام وقيل لا تقيموا الجمعة الا امام في
 لم يكن ذل حكما وان كانت مسئلة عتقها فيها بل ينقص جمعة الى ان السلمان
 ام او الناس ان في موضع ما يعي ان الامام ان يكون في صورة المشافهة وشر والولاية
 والاضمان العبادات والظالعة فيمنع افا متباين في امره لانه موطن خلاف
 انقل به حكم خلاف وفرق له بعض الفقهاء وليس صحيح بل حكمه على ما يوشح
 اذ اخشاه في مسئلة اجتهاد تنقار في هذا المراك لاجل مصلحة دينية ما شتره
 في لا شاة احقر ان من حكمة في موضع الاجماع فان ذل اخبار وتبديل عرض
 في مواقع الخلاف بغير حكم وهو الزام لحد الغرضين المتزمنين بل ما في
 المسئلة ويكون اشارة في اخبار الخاط عن الله تعالى في هذه الصورة مع ذل الباب
 وحيل الله تعالى اخشاه في مواضع الخلاف كما ورد من نقله في خصوص تلك
 الصورة فالمرضى في امارة على صلا ما قبل من موضوع الطلاق مبتدأ في هذه
 الصورة الدليل الال على عدم لزوم الطلاق عند الشايعي وحكم المالكي بالنقص
 في لزوم الطلاق نص شام في قصص هذه امارة المعنية وموضوع من قبل الله تعالى بل ان
 الله تعالى جعل ذل حكما في بعض خصوصيات وامشا جرات وهذا الفصل الواحد من
 هذا المباحث انحصر من ان الدليل على ان يقدم عليه لان الماعلة لا صولية انه اذ ا
 تعارض الخاص العام نزم الخاص على العام فلهذا لم يرجع الشايعي اليه فيقتضي
 دليله العام الشايعي المحلة لعل الماعلة في هذه الصورة منها شاة ولها نص خاص
 يخرج الماعن يقتضي ان الدليل العام وبقي الشايعي بالعام فيما عدا هذه الصورة
 من هذه الماعلة وكل من لا يحكم الشايعي باسم الولاية بغيرها في حيث

ان هذا هو
 قوله تعالى

عزلة الصورة عن ليل الكي واما في هذا المزمع النكاح ودم وانه وبيع غيرهما
 المزمع الطلاق لا محل له الا في الشا من البيع فلهذا لا يخاص على العام وهذا هو
 معنى الاشياء وفيه في مسألة احتياطية احتراز من موافق الاجماع بان
 الحكم في هذا الباب لا يجمع فتعذر فيه الاشياء المعنية وشبهة اجماعه وقوله
 فتعذر من ركنها احتراز من خلاف شاذ على البرك الضعيف بانه لا يرجع
 لخلاف لا يفسد في نفسه اذ حكم بالتبوي امنية على البرك الضعيف
 وقوله لا محل له الا في الشا من العباد اذ والتبوي يخرج السبع وهذه
 الاواني وغيره من المعاني كونه احتياطية في الدنيا باللاحقة على ما
 انما عرفت في العقود والاملاك ومن زاده وفاد وغوفا امام المصالح الربيع
 وسواء ان يظهر ان حكمه اشعيه فسمي فسمي منها ما يقبل حكمه في كل
 بجمع الحكمان ومنها ما لا يقبل التبوي ويظهر ان هذا الاحتياط في تبوي الله
 على الله عليه ومع اذ اوقع على موطن تبوي اذ العتق والاختيار والاختيار
 يظهر ان اختيار الحكم عن خطابه يختلف فيه انه يوجب لزوما انتهى وانما يفسد
 المزمع في موطن خلاف حكمه ومنه من جهة انه كذا في تبوي المصالح والاختيار
 في المال الذي هو مصلحة تبوية وكذا ان تصرفات السعادة والعبادة مع اركان
 احكام لا يفسد ان كانت القباوي مبررا على خلافها وتصغير حيزها
 ويظهر ان هذا التفسير خارج قول القباوي ان حكمه في تبوي المصالح
 فيصير ان يجمع الى القباوي اصولية في غير هذه الصورة مستندة من
 اذلة العامة كما استندت المصراة والهي اياها واستندة في استدلالات
 ويظهر ان هذا التفسير من ان الحكم ليست اذ كما ما تبوي الصورة فالبلة
 حكم جميعه في قوله في النقول في هذا فان صاحب الجواهر ما فاضيه من افعال الملاك
 ومنه العتق وهو حكمه بان يفسد كشي من تبوي فلهذا تبوي الله
 كما سرة زوجته نفسها بخير اذ ان لها ما نزهة ونجاسة شئ عزا وجبها فاض
 فان عاين المصالح حكمه ويقع به حكمه وقال ابن القباوي هو حكمه انه احتياط
 ولا في افعاله كالحكم بالاختياره وما يفسد واختاره ابن عسرو وقال انه حكمه في عام
 باختتمه في عامه وبين ان يكون حكمه فيه باصطفاه او مسخه ما لو رجع اليه في عامه
 النكاح يقال ان لا احيز هذا النكاح بغير وجه من غير ان يحكم به في هذا الحكم

انه نفق الخ
 او نفق الخ
 الضعيف

بعينه وهذا اقبوي وليس بحكم او رجع اليه حكمه شاذ ومنه ان لا احيز
 الشا من المصالح وهو موقوف على ما يقع حكمه على ما يقع في هذا الوجه
 خلافا لما في ان حكمه لا يثبت في ما خريفه التي يعم والتقليد وليس في هذا
 لعصمة من الاضي ولا على ضرورة بينهما والاشاف عتق ولا يصحبه مثل رضاء كبير
 محكم بانه رضاء يعم ويقع النكاح من اجله بالبيع حكمه والتي يعم في
 المستقبل لا يثبت بحكمه بل هو موقوف على الاحتياط اذ ارجعت اليه امره فزوجت مع عزتها
 ببيعته نكاحا واحدا على زوجها ببيعته حكمه ورجح بها في المستقبل حكمه
 بخاسته ما في او صفا او تخي يعم او نكاح او اجارة وهو موقوف على التاثير
 وانما يعنى من ان ما شاذ وما حذر به هو موقوف على ما في من الحكم
 والنفقة او بغير انما من تبوي القباوي والباحث ان القباوي والحكم كذا ما اخبار عن حكم
 الله تعالى وحي على الشا مع اعتقادهما وكذا ما يلزم للكل من حيث الجملة لا كن
 القباوي اخبار عن الله تعالى في الزام او اباحة والحكم اخبار عن الله تعالى في الزام من قبل
 الله تعالى في بيان ذلك بالتمثيل في البيع مع الله تعالى في الزام من قبل
 القباوي واستندة منه بالاشارة او عبارة او جعل او تفريق او ترك وكذا مع الله تعالى
 كناية الحكم فيشئ الاحكام والزام بين الخصوم وليس بنا فلان عن مستنبطه جل
 مستنبطه قال في نبي حكمته في على القباوي فبر جعلته حكمه وكذا ما وافق
 القباوي ومطابق له وساع في تبوي من اذ غير ان المصالح يفسد والاضح في قبل فبما عضا
 من غير احتياط له في الاشياء كذا المبيع والحكم كذا ما ملحق حكمه
 غير ان الحكم من شئ والبيع مخير عرض وقروصعت في هذا الفصل كتابا سميت به احكام
 في القباوي ولا حكمه وقصص القباوي والامام فيه اربعون مسألة في هذا المبيع في ذلك
 فيه غوفا بين نوعا من تصرف الحكم ليس مبيعا حكمه ولنفق في ما هنا على هذا
 القباوي هذا القباوي

باب في فاعلة الحكم وفاعلة الشبوك

لا يختلف فيهما بل هو المعنى والاشارة والشبوك في البيع والحب ان يشوف بوجوده
 القباوي في المصالح التي حكم فيها بالضرورة اجماعا فيثبت على الاشكال وعلى انقض
 وتثبت كراهة البلاء وتبوي مستندة وتثبت عند الحكم التي يعم بين الزوجين بسبب الرضاء

تعالى

والتخيل بسبب العرف مع ذلك لا يكون شيئا من ذلك الحكم واذا وجد الثبوت بدون
 الحكم كان اعم من الحكم ولا يعم من الشيء غني بالضرورة ثم الذي يعم من الثبوت هو العينة
 كالبينة وعينه ما السالمة عن الخطا عن ممتنع وجب شي من ذلك يقال في عود الاستعمال
 ثبت عند الفايخ في ذلك وعلى هذا التفصيل يوجد الحكم بدون الثبوت احصا كما حكم
 بالاحتياط فيكون كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واحد من وجه ثم ثبوت العينة
 مفادير للكلام انفسا في الاضطرار الذي هو العلم فيكون غير من بالضرورة
 ويكون الثبوت موضع العينة والحكم امتثالا لكلام في العيس وهو التزام والخطا
 يثبت على هذا الثبوت ومفادير في اخر من جهة ان الثبوت نجبة تفردية على الحكم
 ومن قال بان الثبوت هو الحكم لم يخف قوله معنى ما هو

الفصل السابع والعشرون في بيان
بين فاعلة ما يصلح ان يكون مستترا في التحمل

وبين فاعله ما لا يصلح ان يكون فاعلا صاحب المزملة كل من علم شيئا بوجه من
 الوجوه الوجبة للعلم شموله فلا ريب تحت شهادة من هذه لامة لنوح عليه السلام
 ولفظه على اممهم باخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وبحث شهادة في حقه
 ولم ينجس شيء اليه ومزارك العلم اربعة العقل والحس والعواس والخس والنقل المتواتر
 ولا يستدل بالمتجاوز الشهادة بما يخل بالحس هذه الوجوه وشهادة خزيمة كانت
 بالنسبة لا استدلال ومثله شهادة اي هريرة ان رجلا فاعله خبرا فقال له قشمر انه
 شيء بها قال استدلال فاعله مفايا عررضي الله عنه ما هذا التفتق بها وركب افاء ما
 حتى شيء بها ومما شهادة الخليل يفرم العيب والشهادة بالتواتر كالمسبب
 وولاية الفايخ وعزله وضرر الزوجين والاصل في الشهادة العلم واليقين لقوله تعالى
 الامن شهود بالحق وهم يعلمون وقوله وما شهدنا الا بما علمنا وقوله عليه السلام على مثل
 ما شهدنا مثل الشمس مضافا بما يجوز التحمل في الشهادة به وقد عجزوا بالحق
 والسمع فاعله صاحب القيس ما اتسع لحد في شهادة اتساع المالكية في
 مواضع كثيرة لخاصة منها على الفاعل خمسة وعشرون موضعا في احكام من العلم
 المتفاد من الولاية المنسب اوقات الولاية في العيان العزلة التي حته ومنع محققون
 في ذلك ما قال علماءنا واذ الله الم يترك زمان الحكم وانما يترك مالا يرد من
 العلم في العلم الكبر في الحلال الواردة الترشيد السبعة الصرفة العتبة اربع مبي

انما العلم
 مستترا في
 العلم

العلم في
 العلم

حالة التفاد من الرضا والكلام الكلاف الضرر الوصية ابا والعبودية الخ مابة
 وزاد بعضهم النبوة الاسوة وزاد العبوة في الحجية القسامة في هذه مواضع
 راي صاحبها مواضع ضرورة يجوز تحمل الشهادة بالحق الغالب في حال صاحبها مواضع
 كما ثبت في العيس بل يفرق في الاحوال كالا عمار يترك بالجملة الباكنة بفران
 الصبر على الجوع والضرر في كفي فيه انظر القرب من اليقين واما اختلاف العلماء
 في شهادة الاعا والشهادة على الخط وعوضا ليس خلا ما في الشهادة بالحق من
 الكلام مع ذلك في تخفيف مناهك ما المالكية يقولون الا في نزع عجله القطع
 يمتنع بعض الاقوال في شهادتها ويجعل القطع بعصير بعض الخطوط في شهادتها
 بها ميا شهادتها بالعلم والشا بعية يقولون بجعل العلم مع ذلك لا التباس الاصوات
 وكثرة التزويج في الخطوط في هذا هو مترك التنازع **فصل**
 العلم ان قول العلماء لا يجوز ان يعلم ليس على كفاية بل على كفاية فيقتضي انه لا يجوز
 ان يورد الا ما هو موضح به وليس كذلك بل حالة لاد اذ اما عند الشاهد الذي
 الضيق في كثير من الصور بل السداد في ان يكون اصل البرك علم فقط ولو
 شهود بعض الذين جاز ان يكون الذي عليه الا في نزع فاعله يجوز الشهادة عليه
 فلا يتكاد ان لا يقبل الا في الضعيف وكذا في التزويج في البيع مع الجميع مع
 لمحة الامة وفيه من العلم السوروث لوارثه مع جواز بيعه بعد ان ورثه ويشهد
 في الجارة وتزويج راجحة مع تزويج امانة بعد ذلك في الاستعداد ولما كان في هذه
 الصور كلها ما هو العلم الضعيف والكياد بوجوب ما ينبغي فيه العلم في القليل
 من الصور من ذلك التمسك والوافاء لا يقبل النقل فيبقى العلم على حاله ومن ذلك
 الشهادة بالافرار مائة اخبار عن وقوع النكاح في الزمان الماضي وذلك لا يرفع من
 في الوقف اذ احكم به حاكم اما في المخرج به حاكم فان الشهادة انما فيها الظن
 فقط اذ اشهر بان هذه الدار وفي الاحتمال ان يكون حاكم حقيق حكم بنقضه متامل
 هذه المواضع واكثرها انما فيها الظن فقط وانما العلم في اصل البرك لا يرد واما
 فقد قلنا في العيس ما هو مترك التحمل في العيس مترك مع مبيحاته وانتم فيه
 على صفة وانه لا يقتضي فيه على العواس فقط كما يعفده كثير من الفقهاء بالوافاء في حق
 القطع جاز في اية جميع الصور

الفصل الثامن والعشرون في بيان
الفصل التاسع والعشرون في بيان

والاثنان

السُّؤْلَةُ الثَّلَاثَةُ ما لا يجوز من الشهادة بالارض ولم يترددها وشهد
 اخي ونحوه وروى في هذا الباب في الشهادة ومضي في حصول القصد من المجموع
 قال ابن حبيب ان شهد في حصة الارض ولم يتردد بها فيلزم حصر ما غصب منك
 ولعله عليه فالله وان شهد في حصة الارض لم يتردد بها فيلزم حصر ما غصب منك
 عليه ويعقبيه واشي عليه غي به ان يتردد فيلزم الحصر ان عرفته لعله عليه وتراه
 وان قال انما في حصة الارض عليه سجن المطلوب حتى يتردد حتى يعلم عليه
 وان لم يعلم بحد الفرض وحصر حتى يعلم وان كان في حصة الارض لم يتردد بها فيلزم حصر ما غصب منك
 واجيب عن ان الغرض في شيء بعينه قال المجيب في المتفق ومن قال ان حصر الشهادة بنسبان
 العود وحصله لانه نقص في الشهادة قال المجيب نقصان بعض الشهادة في جميع من اد
 في البعض لانه غير التمام واسع والامنة والميسر والافوار وغوطة مما لا يلزم
 انما هو حصره بل مراعاة الشهادة في حصره وكذا استخلاص الحكم لا يلزم
 حصره عند الاداء لانه يشهد ما علم من تعيين الشهادة **السُّؤْلَةُ الرَّابِعَةُ**
 على السنة العينة ان الشهادة على الشيء غير مقبولة وفيه تفصيل ما ان الشيء من
 يكون معلوما بالضرورة او بالظن الغالب انما هي عن الشيء في حصره في حصره
 حالة انقسام اما القسم الاول يجوز الشهادة به اتفاقا لما في شهرته ليس في حصره
 النفعه التي بمن يرد به حصره وبانه يقطع بذلك وليس مع القطع مطلب اخي والناجوز
 الشهادة به في صورتها التام ليس وحصر الورثة فان كان له ما فيه انما هو ان
 اغلبا لانه يجوز عفا حصول المال للمسلم وهو كونه وحصول الارض لا يقطع عليه
 ومنها ما هو من الميراثين ليس هذا الميراث في حصره بناء على الاستفراء ومنها قول
 الخوارج ليس في كلامهم انهم اخيه واوفيلها حصة وغوطة **والفاسي**
 الثالث ان يتردد في الارض عليه او ما باع سلعته وغوطة لانه يتردد في حصره في حصره
 وانما يجوز في الشيء النصيب فطفا او حصره وكذا يجوز ان يتردد في حصره في حصره
 امس لانه كان عفا في البيت او انه لم يمس بها لانه يتردد في حصره في حصره
 حجة بالشيء وانما يمنع غير النصيب ما علم له و به يظهر ان قولهم الشهادة
 على الشيء غير مقبولة ليس على عمومته ويحيط بمرتبين في حصره ما يجوز ان يتردد في حصره
 من الشيء و فاعلة ما لا يشهد به منه **الف**

انما ارادوا
 بالارض ولم يتردد
 بها في حصره

انما ارادوا
 بالارض ولم يتردد
 بها في حصره

شهر

انما ارادوا
 بالارض ولم يتردد
 بها في حصره

السُّؤْلَةُ الثَّلَاثَةُ ما لا يجوز من الشهادة بالارض ولم يتردددها وشهد
 اخي ونحوه وروى في هذا الباب في الشهادة ومضي في حصول القصد من المجموع
 قال ابن حبيب ان شهد في حصة الارض ولم يتردد بها فيلزم حصر ما غصب منك
 ولعله عليه فالله وان شهد في حصة الارض لم يتردد بها فيلزم حصر ما غصب منك
 عليه ويعقبيه واشي عليه غي به ان يتردد فيلزم الحصر ان عرفته لعله عليه وتراه
 وان قال انما في حصة الارض عليه سجن المطلوب حتى يتردد حتى يعلم عليه
 وان لم يعلم بحد الفرض وحصر حتى يعلم وان كان في حصة الارض لم يتردد بها فيلزم حصر ما غصب منك
 واجيب عن ان الغرض في شيء بعينه قال المجيب في المتفق ومن قال ان حصر الشهادة بنسبان
 العود وحصله لانه نقص في الشهادة قال المجيب نقصان بعض الشهادة في جميع من اد
 في البعض لانه غير التمام واسع والامنة والميسر والافوار وغوطة مما لا يلزم
 انما هو حصره بل مراعاة الشهادة في حصره وكذا استخلاص الحكم لا يلزم
 حصره عند الاداء لانه يشهد ما علم من تعيين الشهادة **السُّؤْلَةُ الرَّابِعَةُ**
 على السنة العينة ان الشهادة على الشيء غير مقبولة وفيه تفصيل ما ان الشيء من
 يكون معلوما بالضرورة او بالظن الغالب انما هي عن الشيء في حصره في حصره
 حالة انقسام اما القسم الاول يجوز الشهادة به اتفاقا لما في شهرته ليس في حصره
 النفعه التي بمن يرد به حصره وبانه يقطع بذلك وليس مع القطع مطلب اخي والناجوز
 الشهادة به في صورتها التام ليس وحصر الورثة فان كان له ما فيه انما هو ان
 اغلبا لانه يجوز عفا حصول المال للمسلم وهو كونه وحصول الارض لا يقطع عليه
 ومنها ما هو من الميراثين ليس هذا الميراث في حصره بناء على الاستفراء ومنها قول
 الخوارج ليس في كلامهم انهم اخيه واوفيلها حصة وغوطة **والفاسي**
 الثالث ان يتردد في الارض عليه او ما باع سلعته وغوطة لانه يتردد في حصره في حصره
 وانما يجوز في الشيء النصيب فطفا او حصره وكذا يجوز ان يتردد في حصره في حصره
 امس لانه كان عفا في البيت او انه لم يمس بها لانه يتردد في حصره في حصره
 حجة بالشيء وانما يمنع غير النصيب ما علم له و به يظهر ان قولهم الشهادة
 على الشيء غير مقبولة ليس على عمومته ويحيط بمرتبين في حصره ما يجوز ان يتردد في حصره
 من الشيء و فاعلة ما لا يشهد به منه **الف**

تعارفوا بالبينتين
 والارض ولم يتردد
 بها في حصره

واذ عياده وشهرت البينة به فبالت كل بينة ولعل ملكه فدمت بينة صاحب
 البينة على احم رضي الله عنه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان
 رجلان في دابة واقام كل واحد البينة امامه فبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صاحب اليد وان اليد حتى يحسم كما لو لم يكن له بينة ولنا على ان حبيبة رضي الله
 عنه ما تقدم والقياس على الظاهر لا يكره **اجتنبوا**
 بوجوه **الاول** قوله صلى الله عليه وسلم ان البينة على من ادعى واليمين على من
 انكر وهو مقتضى صنفين مدعيها والبينة تحته ومدعي عليه واليمين تحته
 بينة المنكر غير مشروعة بلا تسمع كما ان اليمين في الشهادة لا تقبل شيئا
الثاني ما عدا ما تعارضت في سبب لا يكره كالولاية في الشهادة فهو بالولاية
 ولا في الولاية في تقييد كذا ما فسفتنا بفيت اليد لم يحكم له بالبينة ما قلنا
 ما يكره ولم يعمين الكذب بل بغير بينة اذ ما ابادته بغيره فسفتك لعدم الفلانة
الثالث وان صاحب اليد ادعى ان تسمع الكتاب بينة لا تسمع بينة واذا لم تسمع
 في بغيره لمعالة وهي ان تسمع حاشية بكيف اذ البقية الطالب بينة لا تسمع بغيره
 اولا انه في بغيره لمعالة اضعف **الرابع** انما اعلنا بينته في صورة
 التلخيص لان عواد ابادت الولاية ولم تقلها بغيره وشهرت البينة بغيره ما ابادت البينة
 غير ما ابادت ايل بغيره **والجواب** عن الاول والقول بالوجوب
 ما في الحديث جعل بينة المدعي عليه وانتم تقولون لم يعمين ان يكون المراد بالبينة
 في اليد لانها هي التي عليها سلمنا عدم القول بالوجوب لاكن المدعي ان يفي الطالب
 صاحب اليد كالبينة له بينة مشروعة في حقه وان يفي صاحب
 التلخيص سببا ما قلنا ان كمالا مع بينة دار الاخل اضعف موجب ان يكون
 مدعيها تسمع البينة في حقه سلمنا كماله لاكنه معارض بقوله تعالى ان الله يامر
 بالعدل والاحسان والقول الفسودية في كل شيء حتى يقوم التلخيص ولا تسمع
 بينة لحدسها من راض وبقوله عليه السلام عليه رضي الله عنه لا تفضي
 لحدسها حتى تسمع من الاخر وهو قيل وجود الاستماع منها وان من فوقه يفت
 حجة حكمه بالولاية لا تقولون لا تسمع بينة الاخل **وعن الثاني**
 انه ينفذ ما اذا تعارضت في دعوى كعاد اذ عيادته وشهرت بغيره والتزاع
 خبره جرحه في الولاية ولم يعمين جوابه صاحب اليد والى المطلق في الدال استعانة

ثبوتها في الدال وان لو حكم له باليوم وز البينة لما حكم به الا باليمين لان شأن اليد
 المبردة وما لم يفتح الى اليمين علم انه انما حكم بالبينة ولا انه لما حكم له حيث كرس
 بينته او ان يحكم له اذ لم تكذب بينته وان اليد اضعف من البينة بدليل ان اليد لا يفضي
 بها الا باليمين والبينة يفضي بها بقي يمين ولو اقام الخارج بينة فدمت على يد الاخل
 اجماعا معلنا ان البينة تقييد لا يغير اليد **وعن الثالث** انه انما علم
 فسمع بينة الاخل عن عدم بينة الخارج انه خفي فوي اليد والبينة انما تسمع من
 الضعيف موجب سماعها للضعيف ولم يخفوا ان عدا اقامة الخارج بينته
وعن الرابع ان الدعوى اليد لا يغير ان مكلفا شيئا ولا كان مع الدعوى
 حج اليد والدعوى والبينة بغيره لما حكم به معا ويمين اليمين مع لحدسها معلوم
 ان العييل انما هو البينة واليد لا يغير ملكا او الم غيخ معا اليمين كالبينة بل
 يغير التفتية عنده حتى تقوم البينة وانما الواحدة واقام المدعي بينة انه اشترى بها
 منه لم يفتح الى يمين واما الاعلانية فمفع ابو حبيبة والشامعي واهل حنبل رضي
 الله عنهم المتزجج بها لان البينة انما تصح في ما قلنا من الظن والقرينة في الدال
 افوي مغيرم كاحبار واحد اذ انهم لحدسها وان مغيرم الدال افرج لا صرف
 فيكون هو المعنى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان احكم بالكتاب والسنن
 في الرواية ومن الشهادة اذ كان الاحتياط مكلوبا كقوله في الشهادة
 وجب ان لا يفتل عن الدال والقرينة افوي في ما قلنا على التفسير بطريق الاولى والبركة
 في عدا الوجه الاحتياط وفي الوجه الدال والجماع انما هو الظن اذ الاختلاف لحدسها
 معني في ما قلنا ساق تغرد **اجتنبوا بوجوه الاول**
 ان الشهادة مفردة في الشرع بالاعتلاف لزيادة الماحوز فيه بنية الضعيف المغير
 كنية الشرف العالم العظيم **وثانيها** ان الجمع العظيم من البسفة
 يحصل الظن اكثر من الشاهد من وهو غيخ معني معلما انها تقيد لا يرد لها الاحتماد
 وكذا الجمع من الضم والضم ان اكثر **وثالثها** انه لو اعني قد
 زيادة العدالة وهي صفة لا تفتح في زيادة العدالة وهي بنية معتبرة اجماعا
 فيكون اعتبارها اولى من الصفة والعرض غير معتبر بالصفة غير معتبرة
والجواب عن الاول والوصف العدالة مكلوب في الشهادة وهو موكول

ما في زيادة كماله
 في التلخيص

الاحتياط فانه هو يترايد في نفسه مما رغبنا ان لا يوافق موطن الاحتياط اموضع تعذر
وعن الثاني انما لا يرد على ان النفس كيف كان يعني بل انما يعني ان من يد الظن
 بعد حصول ما معنى معتبر من ان من احوال لا تثبت بها احكاما والفتاوى
 وان حصلت كذا كذا من البينات ولا فيسنة واخبارا واجداد ان الشيء لم
 يحققها متركا للفتيا والعضا وما جعل لا خيرا ولا فيسنة متركا للفتيا خلاها
 المترجيع فكذلك ما افنا اصل البينة معتبر بعد العدالة والشروط الخصوصية
 باعتبارها فيها المترجيع **وعن الثالث** ان المترجيع بالعدد
 بعضي الى كثرة النزاع وكذا الخصومة ما قد اخرج له من دعوى من يد عدل منه في
 مع زيادة عدد بينة وتكون الخصومة وليس في قدرته ان يجعل بينة اعلا مما يطول
 النزاع وان العود يبين من تقدم بيمينته لا يحتج به خلاف وصف العدالة ولذلك
 يختلف للاعصار ولا عصار معقول انما نعلم يكونوا مقبولين في زمن العدالة رضوان
 الله عليهم واما العود بل يختلف ابينة مع انما لم يترجم المترجيع بالعدد على حد
 القولين عنونا **الفصل في التامع والتمتعون**
والما تان بمن فاعلة المعصية التي هي كبيرة
ما نعه من قبول الشهادة وبيز فاعلة المعصية
 التي لم يست كبيرة ما نعه من الشهادة **اعلم** ان امام الحج مخرج اصول الدين قد
 منع من اطلاق لفظ الصغية على شيء من معاصي الله تعالى وكذا جماعة من
 العلماء ومنهم من لا يفرق بين شيء من معاصي الله صغيرة بل جميع المعاصي كبيرة
 لعظمة الله تعالى فيكون جميع معاصي الله كبيرة ومنهم من يفرق بين المعاصي الصغيرة
 على ان المعاصي تختلف بالدرجة في العدالة وان لم يفرق كل معصية فيسقط بها العود
 عن مرتبة العدالة والخلاف حينئذ ما هو في كلامنا فيسقط وفروم الكتاب
 الغني عن الاشارة الى العبر في قوله تعالى وكثرة ايتم الكبر والعسوف والقصيان
 مجمل للمعصية رتبنا لاننا كبرنا ومسوفنا هو الكسبية وعصيانا وهو الصغية
 ولو كان المعنى واحدا كان اللفظ مع الية متكررا لا معنى مستأنف وهو خلاف
 الاصطلاح في هذا **مفهوم** الصغية والكسبية في المعاصي اسم من
 جهة من غصية وانما جهة من غصية بل من جهة البسطة التامة مع ذلك العقل الكبيرة
 ما ظلت مبسطة لها والبعيدة ما ظلت مبسطة لها ورتب البسطة متعلقة ولا تترتب

الحسن
يعود العود

انظر

الما سترتب عليها الكرافة ثم كلما ارتقت البسطة عظم الكرافة حتى تكون
 اعلى رتب الكرافة يليه ادنى رتب الحج ما قد تفرغ رتب الحج ما قد تكون
 اعلى رتب الصفا يليه ادنى رتب الكبر ما قد تفرغ رتب الكبر ما قد تفرغ البسطة حتى تكون
 اعلى رتب الكبر يليه الكبر ما قد تفرغ رتب الكبر ما قد تفرغ البسطة حتى تكون
 البسطة او الكتاب الذي يترتب عليه كسرة او البسطة عليه البسطة او ثبوت فيه حرم جود الله تعالى
 لقطع الشيء وحله الشيء وعومعا ما بها كلها كبر ما قد تفرغ رتب العدالة اجماعا
 وكذا ما فيه وعيل صرح به في الكتاب او السنة فيجعله اصلا ونكسر مجاسا وي
 ادناه معسلا او مع عليه مع ليس فيه نص في ادناه به ورد نابه الشهادة واثبتنا به
 العسوف والهج وما وجدناه فاصلا عن ادنى الكبر التي تفرغها الاصول جعلناه صغية
 لا تفرغ في العدالة ولا توجب مسوفا لان صغر عليه يتكون كسرة او اصل لا تفرغ الى
 تفرغ القاية فانه لا صغية مع اصراروا كسرة مع الاستغفار كما افاله السلف ويعنون
 بالاستغفار القوية بمشروكها لا كسرة المعصية مع بقاء الفهم بان لا يجوز كسرة
 الكبيرة البسطة في الكتاب ما فيه ذكر الكبر والعلم عقيب كسرة مية ومع السنة
 في مسلم فالوا ما كبر الكبر في رسول الله فقال ان يفعل شيء يكون مخالفا فقلت
 ثم اية قال ان تقتل ولاك خوفا ان كل معك فقلت ثم اية قال ان ترائي حيلة جارك
 وفي حديث اخي احتنبوا السبع الوفاق فيل وما هي حرم رسول الله قال الشك بالله
 والسعي وقتل النفس التي حرم الله لا بلغو واكلا مال النقيم والقول بدم الرحيم
 وفرد الخصومات واكل الربا وشهادة الزور وفي بعض الظرف وعقوق الوالد
 واستحلال بيت الله الحرام **وثلث** مع الصغية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جعل القيلة مع الحبيبة صغيرة ملحوظا ما في معناها وبقا اربع مسائل
الاول ما حقيقة الاصول التي يصغر الصغية كبيرة وقع البحث فيها مع جماعة من
 العلماء فقال بعضهم هو ان تكرار الذنب منه كان عزم على العود ام لا وقال
 بعضهم ان تكرار من غير عزم لم يكن اصرارا بان يفعل الذنب اول مرة وهو لا يظهر
 له العود في ثم يرد لا يظهر له معاودة الا عينة محترمة فيفعله كذا مرارا
 فبشر العزم اصرارا وتارة يفعل الذنب وهو عزم على معاودة به بانه صلى
 في العزم السابق به ان اصرارا لما في الصغية في لارجية البسطة وكذا قال
 الله تعالى ولم يصبروا على ما فعلوا وبقا فلان في على العدالة ان يصح بقلبه عليها

انظر
في الاستغفار

وحده او مع غيره وان اقلابه لا يستدرك خلاف المال وبما اكله اغيابه اصابنا
 وفواصلنا بقتضيه غير ان قولهم وفواصل اصابنا ومولهم ان من شركها ان تكون
 معلومة فيه فكل من لا احسان له ويجوز ثبوت تركه موروثا او اغيره على الحق
 له وانما قولنا ان الدعوى مثل هذا والمكلف يجب دعه غيرنا وعقلهم مع ان هذه الاسباب
 لا تقبل الا الفن من العلم في نفس الطلب فليس كذلك وان ارادوا ان يصرحوا بالنظر في منع
 النكحة والسكون عنه لا يفيح بها اذ امانع لان علمه شره وايضا بما جاز ان امان
 معه ان يكون التصريح به ما فيها كالتواضع والاستعاضة وبالسماح عودا فنحن في
 العاقل وحصى النورثة وصرح باستناده في الشهادة لم يكن في الافاد على الصحيح
 فكذلك ما قلنا وقال بعض الشافعية يفرح تصريح الشافعية مستندة في ذلك
 وليس له وجه فان ما يجوز في الشيء لا يكون التلقين منكرا وهذا مقتضى القول
 وقوله لا تكذبها العادة فسيأتي ما به ان شاء الله تعالى وهذا هو المعروف بمن قال علة
 ما يجمع وفما علة ما لا يجمع من الاعاوى من حيث المحلة ويكمل البيان في ذلك المستبين

السلسلة الاولى قسم الاعاوى عند نكاح النكاح وان لم يقل في وجوبها
 بولي ورضاها بل يقول بولي او بولي في كفيها وفما لا يوجب حنفية وكفى الله عنه
 وقال الشافعية واجن حنبل رضي الله عنهما لا قسم حتى تقول بولي ورضاها وشا
 عرى على خلاف دعوى المال وغيره لنا القياس على السبع والردة والعلة ما لا يشترط
 التخيض لهما فكذلك اغيرهما ولا نكاحهما موقوف اسلمين الصحة

الحاشية بوجوده **رأوا** ان النكاح بظن والوكفي لا يستدرك ما شبه
 الفتا **الثاني** ان النكاح لما اخص بغيره وكذا زيادة على السبع من الصواف وغيره
 خالفت دعواه الاعاوى فيما ساء للدعوى على النزعي به **الثالث** ان الفصول
 من جميع العمود يدخله البطلان لا باحة غلبه مكان فكل ما يحتاج فيه

والجواب عن الاول ان غالب دعوى السلم الصحة بالاستدراك حينئذ
 نام رواها راعية به والفتل فطوره اعظم من حرمة النكاح وهو العج والمانع
 من القياس **وعن الثاني** ان دعوى الشيء يتناول شره وكفى بدليل السبع بلا
 يحتاج الى الشره كالبسج له شره لا تشترط مع دعواه به **وعن الثالث**
 ان الردة والعلة لا يدخلها البطلان لا باحة ويكفي باحلاف فيهما

السلسلة الثانية في بيان فولي اتكذبها العادة واليهما وثلاثة

افساح منه نصله العادة كدعوى التي ب الود بية ونسب تكذيبه العادة كدعوى
 لها اثر الجنيني ما ان في يديه وهو حاضر جراه مير وبنين ويوجي مع كمال الزمان
 من غير وازع جزعه عن الطلب من رغبة او رغبة فلا تسمع دعواه الا بغير كذبها
 والسماع اما بولي مع الصدف واذ انقضت الكذب عادة امتنع لرفع الصدف والفسح
 الثالث ما لم يفسد العادة بصره او اكذبها كدعوى العاقلية ويشترط فيها الخلقة
 وبين الخلقة يكون بغيره ان شاء الله تعالى في بيان فاعلة من علف ومن لا علف
 واما ان تكذب العادة فقال ما ان في الاجانب سنين ولم يغير بعشرة وقال ربيعة
 عشي سنين تقطع دعوى العاقل ان يفهم بنية انه اكثرى او اسكر او اعار او
 حيلة على غايب وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حذر عشي سنين فهو
 له ولقوله تعالى وامر بالعج فكل شيء يكذب العج فوجب ان لا يورثه بل يامر بما
 لحاجة لانه العج ف وقال ابن القاسم الحيازة من الثمانية الى العشرة وقال ما ان من اقامت
 بيلاد رستين يكرى ويهدم ويبني فقامت بنية انها لا اسكر او غيرك وثبتت
 الموارث وانما حاضره بغيره بغيره وان كانت غايبا فلا اقامة البينة
 والعج وضو الخميون والرفيق كذلك وكذلك قال القاضي في كتابه الاجازة اذ ادى
 باحج ة تسنين لا تسمع دعواه ان كان حاضرا ولا مانع له وكذلك اذ ادى هي ثمن
 سلعة من من فديع ولا مانع من كلبه وعادة ما يتبع بالعدل وشهرة العادة ان
 هذا الثمن لا يتاخر واما في الافراد فقال ما ان الحيازة النكحة للدعوى في العفار
 نحو الخمسين سنة لان الافراد يتسامحون بغير القرائن اكثر من الاجانب اما هذا
 الفرز من القول بلا تكون الدعوى كاذبة وخالفنا الشافعية رضي الله عنه وسمع
 الدعوى في جميع هذه الصور لنا القصور المتفرمة

الفصل الثاني والثلاثون في ما ياتان بين فاعلة المدعى وفاعلة المدعى عليه

ما ياتي بلسان فليس كل كالب مزع وليس كل مطلق منه مرعا عليه واجل ذلك
 وقع لما بين العلماء في بيان علة مساييل والبحث في هذا المبرور تحت عن تحقيق
 قوله عليه السلام البينة على ازار عي واليمين على ازار نكر من هو المدعى اليه عليه
 البينة ومن يهاذ الذي يعلف بكذا بل المدعى والمدعى عليه فيه عياد فان لا محجب
 لحوالهما ان المدعى هو ان يقر المدعىين سبيبا والمدعى عليه هو ان يقر المدعىين

ان المدعى عليه

سبيل العبارة الثانية وهي توضع الاولي الدرع من كان قوله على خلاف اصل او عرف
 والمرا على من كان قوله على وفي اصل الوصي **بيان ذلك**
 بالمثل ان يتبع اذ بلغ وحلب الوصي ماله تحت يده مائة مائة عليه والوصي
 المملوك مزرع فعليه البينة لان الله تعالى امر الوصي بالاشهاد على التيامع اذ ادعوا
 اليهم اموالهم بل ما تضمنه على الودع بل على النسخ في ولا يفارق خاصة واذا لم يكونوا
 املاء كان الاصل عدم الودع وهو غير البينة وغالب الوصي مائة اكلاب
 واليمين عليه لانه مائة عليه والوصي مملوك وهو مزرع **وكذا** كلب التوبة
 التي سلمها الودع عنده ببينة لانه لم يأت الودع عنده طاشهر عليه ما يقول
 مول صاحب الودع بعة مع مائة وان كان كلبا لان كلبا هو مال الودع عنده ما قبض
 ببينة لا يعطى ببينة ولا طاشهر عدم الودع ما حقيق الا طاشهر الغالب بعض ان
 صاحب الودع بعة وغالب الغالب البينة وان كان كلبا فبينة ما قبضت
 الودع بعة او الفاضل بينة ما يقول العامل والودع عنده لانه مائة اكلاب
 صرفة ولا صين مزرع وكذا غير هذا كشيء يكون اكلاب مائة مائة عليه وتقدر
 اكلاب الترتيب بالعواد وكذا في احوال الفرائض يحصل من هذه النوع مائة
 يخرج من مائة **ومن هذا الباب** اذ ادعى من زود تاع جلد كان
 الارباع مائة عليه او فاضل وحسب رعا كان الخنجر مائة عليه وعليه مسلة
 الزوجين اذ اختلفا في متاع البيت ان العوا من الرجل في ما يشبه فاشترى الرجل
 والعوا من السراة فيما يشبه فاشترى النساء اذ اتزان عكار وصانع في مسك
 وصنع مزرع العطار في السك والصانع في الصنع وقد تقدمت هذه المسلة والملاو
 مائة مائة الشايع حتى الله عنه وكذا في الغنا في هذه المسلة المتقدمة
 كلبا رجبنا الفصوص المتقدمة واما الاصل وحده من غير كذا هو ولا في معنى
 اذ دعا على شخص بيا وغصبا وجبانه وعوضا ما كان طاشهر عنده الا في القول
 قول المملوك منه مع مائة ان طاشهر عنده وغالب الكلب وعوضا عليه انما
 طاشهر في الطواهر المتقدمة وكذا في مائة اكلاب الدرع هو اكلاب المتدا
 عمن سبيل الدرع عليه هو اكلاب المتدا عمن سبيل **قلبي**
 ما ذكرناه من الطواهر يتفرض من البينة عليه لانه من ان الصالح التفتة اليه العظم
 الشان في العلم والادب بل بونكر الصلوات وهي جن الغنا لواء على مسوأة

الناس

درعها بغير مائة وعليه البينة وهو مزرع والمملوك مائة عليه والقول قوله مع مائة
 وعكسه لواء على الكلب على الصلوات وان لكم كذا وعباد اكلاب الشايع
 علينا وغيب عما تقدم ذكره بذا وكذا ان هذه الصورة حجة الشايع مائة
 على قولنا الدرع من حالف مائة اصلا وهي ما والمرا على من واجبه مائة اصلا و
 عر ما بان العي في هذه الصورة شاهر وكذا الكلب هو مائة اكلاب ما كان
 في مائة المملوك المتقدمة ونقضا على الذهب مائة اكلاب **قلبي**
 فل بعض اكلاب قول العفا اذ اكلاب من الاصل والغالب يكون في المسلة فلو ان ليس على
 اكلاب بل اجعت الامة على الصلوات رباط والغالب في دعوى الزوج وضوء ما يقول
 المرا عليه وان كان الطالب اكلاب الناس واقبالهم لله تعالى ومن الغالب عليه الا
 يدعي الا مائة مائة الا الغالب مائة اكلاب واقبال الناس على تقديم الغالب والقول الاصل
 في البينة اذ اشهرت بان الغالب صدمها ولا طاشهر في خامة المملوك عليه واقبال
 الاصل هنا اكلاب عكس الا واملحس على اكلاب **قلبي**
 حلفت فاعتره الدرع في خمس مواضع فبينة قول الطالب **اخترها**
 اللعان فبينة قول الزوج لان العادة ان الرجل يهني عن زوجته القوا حشر عيت
 افوم على مائة اكلاب حشرة مع اكلاب ايضا فزومة الشرع **وثانيها**
 القسامة فبينة قول الطالب لشرحه بالشرع **وثالثها**
 وقول من لا مائة في التلب ليل جزهر الناس في قول اكلاب فاقوت مصاحبه المتق
 تب على حلف الا مائة **ورابعها** فبينة قول العكار في الترتيب والتقدير
 وغير ما من اكلاب ليل فاقوت الصلوات الفرتة على الولاية للاحكام
وخامسها فبينة قول الفاضل في التلب مع مائة ضرورة الحاجة ليل
 عليه الا ليس ثم الامين فليكون امينا من جهة مستحق الا مائة ومن قبل الشرع
 كالمسألة في التلب ومن الفت الزخ ثوبان في بينة
الفصل الثالث والثلاثون في اكلاب الناس
فما علة ما يحتاج الى الدعوى وما علة ما لا يحتاج اليها
 وتلخيص الخبر وان كان شر محج على ثبوت وتعين على مائة ولا يورد في حجة البينة
 واقتراح ولا مباد عر ض او عصب ويجوز ليل من غير مع الخايم مائة وحيد
 البه او عيش سلعة التي اشترى اكلاب او ورثها وايجاب من ليل ضرر اكلاب اخذها

الغناء

الادب

الادب

كل تفرقة لنا ما رواه المحققون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على امرنا عني
واليمين على امرنا كراهة انما كانت بينهما مخالفة وزيادة العدل مغبونة وقال عليه
رضي الله عنه لا يقولن احدكم على نفسه ان يدينه ما معاملة ولم يروا له غلها
من العداوة وهو ان الله عليهم فكان اجماعا وان عمل المدينة كذا ولا لانه لو اذله
لتجأ السبهاء على دور الاقدار يتبين بلهم عند الله بالتخليف على امره واليمين
وربما التي موافق لهم بلزمتهم من العمل العظيمة من المال برار من الخلف كما فعله عثمان
رضي الله عنه ومزجها به عقيب الخلف عصية فيقال سبب الخلف بينت عيشهم
اباد الا عند قيام مرجع لان صيانة الاضرار وليجة والفواقر تفقضي في العداوة
استجوا بالحدث السابق وزيادة وهو عام في كل امر عا عليه مفسلا
اعتبر ما ذكره من الشك والقبول عليه السلام شاهدك او يمينه ولم
يذكر غلها ولا ان القفوف فثبتت برون الغلظة بما شئنا انهم يومى الى صياح
وتحتل حكمة الحكم **والجواب** عن الاول ان فصوص الحديث
بيان من عليه البينة ومن عليه اليمين لا بيان من يتوجه عليه والفاصلة ان
اللفظ اذا اورد في الجرح به مع غيره لان المتكلم مع غيره من الغنى والقرعة
الفاصلة وقع الرد على البينة خفيفة رضي الله عنه في استدلاله على وجوب الزكاة
في الفضي اذ اذ قبوله عليه السلام بما سفت السماء الفضي ان مفسود ما اذا
الحديث بيان الغنى والواجب لا بيان ملج في الزكاة **وعن الاول ايضا**
جواب اخر وهو ان العام في الاتخاذ غير عام في الاحوال والارقة والافقاع
والمنعقات كما تقرر في علم الاصول فيكون الحديث مكلفا في احوال العامة البين
مبطل على الحالة التي فيها السلطة لانها الجمع عليها في الجرح مع غيره
ولا كان عاما في الاحوال وليس كذلك **والجواب عن الثاني**
ان فصوصه بيان الغنى وبيان ملج في الزكاة من انما لا يبين تركه في الاقران اعرض
عن ترك العداوة وغيها ونقول ليس هو عاما في الاتخاذ لان الحكمية للشخص
الوحيد لا تقع بمبطل على الحالة التي ذكرناها والحديث الذي رويناه **وعن**
الثالث انه معارض بها كراهة من تسلك البسطة السبيلة على
الاتقاء الا خيرا بالتخليف عند الفضاة وانه يفتح باب دعوى الحد العامة على
الخليفة او الفايح انه استباحه او اعياض العلماء انه فاوله وعادله على كس من حاضه

او خياطة فلنسوة ونحوه مما يطلع بكزبه فيه بطريق الجمع بين النصوص
والفواقر ما ذكرناه من ان شئنا ان الغلظة بهذا هو المنهج الفروع وما هنا خلاص
مسائل **الاول** ان الفضاة حيث اشئنا تحت قال في الجواب من ثقت بما رزقنا
والشاهد من الشاهد واليمين لانها اسباب الاموال فتكون ما في الجرح وقال ابن
لبانة ثقت بشهادة رجل واحد وامرأة واحدة وجعله من باب الخبر وروى عن القاسم
المسئلة الثانية اذ اذ مع الدعوى بعد اذ الشهادة لا يعلف لان
العداوة مفضضاها الاضرار بالتخليف والبذلة عند الحكم وفيل يعلف كما مر
لخبر **المسئلة الثالثة** قال ابو جعفر ان خمس مواضع لا تغني بها
السلطة: الصانع والمتهم بالسيئة والفاصل عن مودة له عند فلان دين
والضيف عند الرجل يدرعي عليه والعارية والوديعة

الفصل في الثامن والاربعون والاربعون

بين فاعلة ما هو حجة عند الحكم ومفصلة ليس تحت عنوانه فترفع
العرف من الامة والاسباب والجرح وان الامة شأن الجرح والجرح شأن
الفضاة والامتناع من الاسباب يعتمد على كلفين والمقصود ما هنا هو الجرح
منقول الجرح التي تفضي بها الحكم سبع عشرة في الشاهدان واليمين والاربعة في
الزكاة والشاهد واليمين والمرتبان واليمين والشاهد والمرتبان والمرتبان والمرتبان
واليمين والمرتبان والمرتبان والمرتبان والمرتبان والمرتبان والمرتبان والمرتبان
مفصلة في العيود المتعلقة بالفساد واليمين وحدها وان شئنا بها وفيهم فيها
بمفصلة كل واحد منهما يمينه والامران وشهادة الصبيان والافاقية وقد
للسلطان وشواهدهما واليزم به في الجرح التي تفضي بها الحكم وما علاها
لا يفضي عندها وفيما شبهات وخلاف بين العلماء اذ الله عليه ما ذكره تحت
بافرادها واورده الكلام فيها **الحجة الاولى** الشاهدان والعدالة
بما شئنا عندها وعن الشاهدان مع واحد من خبر رضي الله عنهما وقال ابو حنيفة
رضي الله عنه العدالة خوف الخصم من حكمها مع الجرح عنها والافاقية وعرفنا
بهم قوله تعالى عجب على الحكم ان الحكم حتى يفسدوا من متراخي والضعفية انما
كان قول الجمهور مقبولا في اول الاسلام حيث كان القاب العدالة فليحق البناء
بالقاب حتى يعمل الكل عروا ما اليوم ما القاب القسوة في حق البناء والقاب حتى

لأنه في الجرح
بأنه في الجرح
لأنه في الجرح

والشاهدان

لأنه في الجرح
بأنه في الجرح
لأنه في الجرح

عمل الكل عروا اما اليوم فالغالب اليه سوف يخلو النام بالغالب حتى تثبت العدالة
 والعمول عن ابي حنيفة هو الاول واستثنى الضرر فلا يكتفي بهما بل يحتاج الى
 سلام بل لا بد من العدالة لان الضرر حوله تعالى وهو ثابت فتطلب العدالة واذا
 كان المحكوم حقا لا بد من محجما وجب البحث عنهما لئلا يجمع الصحابة رضوان
 الله عليهم فان جازين شرا لا يرضى رضى الله عنه فقال لا يرضى كما ان
 ابي فخر بن جازين انفق بهما فقال نعم قال نعم معهما في سبهم بين عن جواهر الناس
 قال ان قال فانت جازهما في سبهما ومساءهما قال ان قال فانتما بالدراسم
 والدنا في السب تقطع بهما الارحام قال لا فقال ان لم ينفق بهما جازين من بيع وكما
 وهذا في الصحابة رضوان الله عليهم لانه لم يكن يجمع الا فيهم ولم يخالع
 لحد وكان اجماعا والكاهن انما سأل عن الاسباب من السب وغيره في
 وفلج في اسلامه لانه لم ينفق بهما مسلمين ولا يرضى الاستحباب لان تعجيل
 الحكم واجب على الفور عند وجود الحاجة لان الضرر يفسد على منتهى غلبا واذالة
 المنكر واجب على الفور والواجب لا يوجب الا الواجب وقوله تعالى او تشهدوا به على
 منكم مذهبهم ان ينجي العدل الا يقتضيه ضرورة منكم اشارة الى المسلمين
 فلو كان الاسلام كما فيهم بنوع التفسير ما يؤيد العدل ما يؤيد من الاعتدال في
 الاموال والاموال والاعتقاد فهو وصفنا يوجب الاسلام وفيه معلوم محجما الى
 سلام وقوله تعالى فمن تروا من اهل الكتاب يرضى الله عنهم فجمع معهم فجمع
 وبالقياس على الضرر وبالقياس على كل من يرضى الله تعالى وهو ثابت الله منعنا ان العدالة
 للخص ما اذا احلها تعينت وان الضرر حوله تعالى وهو ثابت الله منعنا ان العدالة
 حولا في حوله تعالى في الجميع فيجب القياس وينبغي العرف بالمنع
 المحتج وان قوله تعالى او تشهدوا به على منكم يرضى الله عنهم ولم يشترط
 العدالة وقوله تعالى رضى الله عنه المسلمون عدوا بعضهم على بعض الا ضرر او
 حرا وحي عليه شهادة زور وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة في الاتحابي
 هذان قال اقتضاه لانه لا الله وانما رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضى عن الاسلام ولانه
 لو سلم كما في بعض تناقض قول قوله مع انه لم يخف منه الا الاسلام ولان البحث
 لا يوجب الاتحاف العدالة واذا كان المقصود الكاهن فلا سلام كما في بعض ذلك لانه اتفق
 وازع وان في الصلوة يجوز بناء على الكاهن البقر من غير بحث وهو مادة القصص

انما تعجيل
 الحكم

والاوامر تحمل على خواهرها من غير بحث فكذلك هاهنا وتوطأ بالمياه ويصلح الشيا
 تنجلي الكواهر من غير بحث فكذلك هاهنا فيما سألنا عليه ما **والجواب**
 عن الاول انه مخلوق فيعمل على المغير وهو قوله تعالى في عملنا في العدالة و
 لضاغت الباري في هذا الغير وفيه ايضا ظاهرا للحكام وهو مني وكما يجب وان الاسلام
 لا يرضى به كما هو الاركان فكذلك لا يرضى الاسلام في العدالة **وعني**
الثاني انه يدل على اعتبار وصف العدالة لقوله على ملولم يكن مقتضى الاست
 عنه وهو ما رضى قوله في اخي لا يرضى مسلم يعني العدالة والثاني ما سأل
 للتعرف وان كان في حال الاسلام حيث العدالة غالبة بخلاف غيره **وعني**
الثالث ان السؤال عن الاسلام لا يدل على عدم سؤاله عن غيره بل على
 سأل وكان غير هذا الوصف معلوما عنده **وعني الرابع** انما لا
 قبل شهادة حتى نعلم شجاعة وحي انة على الكذب وان قلناه فذلك لا يثبتنا عدم
 ملاجسته لما يرضى العدالة **وعني الخامس** ان باطل الاسلام من
 البحث عنه لا يوجب اليقين ويحكم له في القضية التي لا يرضى فيها والاجماع
 بان يثبت لا يوجب اليقين واما البقر فلا بد من البحث عنه ولان الاصل هو البقر فحاله
 العدالة با وازالة بطلان ان تحمل عدالة في الاصل وانما لا يثبت عن من يلزم وكذا
 اصل البقاء الظاهر فلا ينجح عن ذلك لا ينفق لونه او كونه او رغبه وفيه معلوم
 باطله فلا حاجة الى البحث ولان الاصل الظاهر بخلاف العدالة واما العمومات
 والاوامر ما لنا لانكتفي بها هاهنا بل لا بد من البحث على الظاهر في الخصم وغيره
 ولان الاصل بها وهما على خواهرها **مسئلة** لا تقبل عن شاهد الكاهن
 على المسلم او الكافر من اهل بيته او عن غيره في وصية ميت ما في السعي وقت
 لم يرضى المسلمون ومنع شهادة خصمهم في الاستمالة والولادة ووافينا الشافعي
 وقال لا يرضى عن شهادة اهل الكتاب في الوصية في السعي اتم يكن غيرهم
 وهم ذمة ويعلقان بهما العصى ما كانا ولا كتماننا شئ يابنه منا ولو كان افرس
 ولا نكتفي بشهادة الله انا انما نحن الايمان ويختلف العلماء معنا ويلد الامة فيمنع
 حلالا على التخلل ووالا اذ ومنع من قال انما بقوله تعالى من غيركم ان من عني
 عشرين ترك وفيل الشهادة في الالية اليقين ولا تقبل في غير هاهنا اعتدوا حرو وقال ابو
 حنيفة يقبل اليهودي على النسيان والنسيان انما على اليهودي مكلفا لان الكفر

بعد اسلامه

أمره دفعه الشهادتين أو لا فلهما سبب الشك في صحة التثبيت واللازم تأخير البيان
 في تأصيله القوا على ما هو خلاف الأصل وحل ما لا يقووم **الثالث**
 أن الشاهد والراغبين في النكاح واليمين والنكاح لا ينافيان في صحة المدعى
 ولم يثبت بما قبله بغير خلاف **الرابع** أن ما ذكره يومى من استحالة
 التزوج بالباطل لأنه إذا لم يثبت له مع غيرها فثبت له بكل ما يحلف
 وحسبها فتوابع منها **الخامس** أن المرأة في تركه زوجا فتدعى
 عليه في كل يوم مخيظه وكذا الأمة تدعى بعتقها ومهرها عليه
الجواب وجوده **الحكم** في قضية موصية ومخيرة مع
 قضية ميراث من ميراثها وفيها عليه السلام خلفكم يوم
 حسين بنه **السادس** أن كل من تزوجت يمينه على المرأة عليه فإذ انحل
 من كل شيء تدعى بها على **الثالث** القياس على الدعوى في المرأة
 على يمين الزوج ونكاحها من اليمين **الرابع** قوله عليه السلام
 ليلة على من أعجب في اليمين على من التكر وهو عام فيما لا يورث من الزوجات
الخامس أنه عليه السلام قال لو كانت ما حلوا امرأة السنة ما أرحق
 ما السنة ففعل ما فعله وقال له عليه السلام والله ما أرحق إلا ما فعله ففعل والله ما
 أرحق إلا ما فعله ففعل الله عز وجل ما فعله **الثالث** **والجواب**
 عن الأول أن ما ثبت بعد الوقت وهو وجوده مكرها بينهم ومعه المرأة
 وعالمك حسين بن علي في صورة الفراق مع اليقين في القتل فام ربح الغلوات حيث
 تعدل الشهادتين على ما ذكره في من الأدلة **وعن الثاني** أن المدعى عليه
 ما قبل ما عطف به في الدعوى ما غنمت البائة **وعن الثالث**
 أن الدعوى مستغنية عن ضرورة ولا يخفى ورة ما غنمت البائة ففعلت الأيمان ففعل الشهادتين
 لتفقد ما وضع ورة الأيمان ففعلت البائة وحفظت البائة **وعن الرابع**
 أنه خصوص ما ذكرنا من الفسخ ورات وقطر البائة **وعن الخامس**
 وأن حج ما عرفت من أصل الطلاق ثبت بطلان ما ذكره **الثالث** وفي دعوى امرأة أهل الطلاق
 وليس فيه كنه من رجوع بانه كنه العصمة **تفصيل** قال القبري
 يثبت بالشاهد واليمين في مذهب طائفة الأصول والكفالة والفسخ من غير جراح
 الجراح فلهذا التي هي شرع من تخليف مع بعض الأحوال هو الذي لا يثبت بالشاهد

الطلاق
 من كل شيء
 لا يثبت
 ولا يحسن

أما ما ثبت
 بالشاهد واليمين
 في مذهب طائفة

أمر

أمر

واليمين ثلاثة عشر النكاح والطلاق والعتق والوفا والاحكام والوصايا بالخير والبشر
 وهما لا يرضون في العجة والموت والنفقة والطلاق وفعل الشهادة وترشيد السفيه
 والتخلف فيما قبل يثبت بهما خمس الوكالة ونكاح امرأة فزوات والحي ح
 والقبريل **تفصيل** يقول الله تعالى جمع الله الشاهد واليمين في الفسخ من
 حج أم العمل اعتماد على أنها مصادق عليها فإما في بعض الأحوال مشكل فإما في
 العادة للأصل واعتبار بالطوارئ العيرة وفي الأصل في النفس أيضا وهو خلاف
 للاجتماع ويشكل عليه أيضا فإنه لم يفلح ما في الاجتهاد مع أنها منافع ولا في
 الولاء وماله إلا نكاح وهو مال والوصايا وهي مال وترشيد السفيه يؤول الصحة البيع
 وغیره وهو مال والمال في هذه الصور في بعض الأحوال هي أح العهر والاسماء وهو
 فسخ الفسخ ومع يقع الصلح فيها فهي مشككة وعلم فبوله هذه الصحة في
 حيا من وما ذكره مشكك مع أن ما عدا الزوج أو الوكالة إذا كانت تقول في
 ما يثبت بالشاهد واليمين وكذا كل ما مثله العمل وعكسه لا يثبت بالشاهد
 واليمين فإما في **الثاني** لا يجوز في الميراث على عني الميراث فإنه ينعزل عنه من غير
 الميراث كوصية لغيره الميراث هو فقه فيه فإما الميراث **الحكم**
الخامسة الرافض واليمين وفي حجة في الأموال يحلف مع الراغبين ويستحق
 وفاله أبو حنيفة ومنعه الشامي وابن حنبل رضي الله عنهم ووافقه في الشاهد
 لنا وجود **الأول** أن الله تعالى أقام الراغبين مقام الرجل فيفرض ما مع
 الميراث ك الرجل ولما عمل عليه السلف ففعل من علفن فالمرأة شهادة امرأة ليس
 بشهادة رجل ولم يفسد موضعها ومن موضع **الثاني** أنه عليه مع
 نكاح المدعى عليه مع الراغبين **الثالث** الرافض أقوى من اليمين أنه
 لا يتوجه عليه ميم من ميم وقوجه مع الرجل وإذا لم يعجج على اليمين لا يعتد
 عزمها كانت أقوى فيكون ك الرجل فيحلف معها **الحكم**
الأول أن الله تعالى أقام الراغبين مقام الرجل فإذا أدرم الرجل
 الفيت في الشيء في البيت في المال إذا دخلت عن رجل لم تفعل كما لو شهد أربع
 نسوة بل أن الراغبين ك الرجل نعم الحكم بأربع ولا يفيل في غير المال رجل وامرأتان
الثالث أن شهادة النساء ضعيفة فتفوى بالرجل واليمين ضعيفة فيفسخ
 ضعيف **والجواب** عن الأول أن الفسخ على أنها يقول من مقام

أمر

أمر

الرجل ولم يقع في كونهما لا يفومان مقامه مع اليمين فهو مسكوت عنه وفردا اعتبار
 المتفرع كما دل على اعتبار الظاهر في البيان والبرهان وعني بها
وعن الباقي أنا مريدنا ان البراهين أقوى من اليمين وانما لم تستغل الشهادة
 في احكام الابراء لانها لا يوجبها الشاهد واليمين ولا يخصص للرجل موضع
 كما دل على فروع من ان الشهادة فرخصت بعمود البرهان وغيرها ولم يدل على
 رجاء من على الرجل وهو الجواب عن الثالث **الحجبة السابعة**
 الشاهد وانكول حجة متفرقة خلافا للشايع رضي الله عنه لنا وجوه
الاول ان الشاهد سبب مؤثر في الحكم فيجوز مع الشاهد كاليمن من المردى
 وتأثيره ان يكلول الدماء عليه ينقل اليمين للمردى **الثاني** ان الشاهد أقوى
 من يمين المدعى دليل ان يرجع الى اليمين عن عدم الشهادة **الثالث**
 ان الشاهد يوجب في الخصومة كالحجبة اليمين **احتجوا** بوجوده
الاول بان السنة اوردت بالشاهد واليمين وهو تعظيم لله تعالى وانكول
 لا تعظيم فيه **وثانيها** ان نعت فيه بوجوب الكفارة ويذكر الدير بلافع
 انه افرغ عليها نحو سوا وليس كذلك **الثالث** ان انكول
 لا يكون أقوى من حجته بل هو جرحه لا يقضي به مع الشاهد ما به يكون فظا
 بالشاهد وجوه وهو خلاف الاجماع **كذلك انكول** **والجواب**
عن الاول ان التعظيم لا يدخله ما هنا بل ان لم يسمع به لعل الف مرة لا يكون
 حجة مع الشاهد وانما الحجة هي اقراره على موجب العفوة على تفرج الكذب وهو
 كما هو اذ قد يني وانكول فيه وازع كصبي انه اذا قيل له ان حلفت جربت وان
 نكلت عني مت منك كل كان في خلاف الطبع والوازع الطبيعي أقوى من اشارة
 الظنون من الوازع الشيء دليل ان لا يفرار من قبل من القبر والعاجي اكونه على خلاف
 الوازع الطبيعي والشهادة لا تقبل الا من العدل كان وازعها شيء مما لا يفرار من
 التبع من الناس **وعن الثاني** ان الكفارة من تكذيب ولي من العفوة لا يخلو
 وهو القالب متفرع على اليمين الكاذبة فالوازع حينئذ اما هو الوازع الشيء
 وفرقهم انه في الوازع الطبيعي **وعن الثالث** ان حجج الجرح لا يقضي
 به عليه فلا يخالفه وانكول يقضي به عليه بعد فروع اليمين بخلافه
 فظاهر ان انكول أقوى من اليمين وأقوى من الجرح **الحجة السابعة**

البراهين وانكول غير فاعلا ما الشايع رضي الله عنه والبرك ما تقدم سوالا
 وجوابا **وعن الثاني** انه قياسا على اليمين يظهر الا في الحكم متفرقة
الحجبة الثامنة اليمين وانكول وصورة ان يكيا بالظن باليمين
 اللاعبة فينكل بحجاب الطالب ويستحق بالانكول واليمين ما حمل الظن ردها
 فعلى الحال ان يعلم به ذلك ولا يقضي حتى يرد ما كان فكل الكتاب فلا شيء له وفاله
 الشايع وقال ابو حنيفة ان كانت الدعوى في مال كره عليه ثلاثا ما لم يحلف
 لزمه الحق ولا خرد اليمين وان كانت في فروع فلا يلزمه بالانكول بل يحبس حتى يحلف
 او يعترف ومع انكول والطلاق والنسب وغيره لا يدخل اليمين فيه ولا انكول
 وقال ابن ابي ليلى يحبس في جميعه من حلف على ما وجوه **والاول**
 قوله تعالى **ادع الى ان تواتر الشهاد** على وجهها او عينا او ان ترد ايمان بعد
 ايمانها ولا يمين به من الاماخذ كبرادعي ان كان له يفتي عينا بعد من
 وهو خلاف الاجماع فيتعين علم على اليمين بغيره يمين على الحلف والظاهر
 الظاهر اليه مقامه ان اللفظ اذ اقر من وجه يفتي حجة مع الباقي **الثاني**
 ان الانظار جاء في النبي صلى الله عليه وسلم وقالت ان اليهود قتلت عبد الله
 وصح حته في يفتي فقال عليه السلام انظروا وقسمت ففوز مع صاحبكم قالوا
 لا مال فتحلف لكم يهود قالوا كيف يحلفون وهم كفار فحلفه النبي صلى الله عليه
 وسلم في حته بقسمي خي حبه الوكا وغيره **الثالث** ما روي ان المفرد
 افتح من عثم رضي الله عنه سبعة آلاف درهم فليكن وقت القضاء حيا
 باربعة آلاف فقال عثم رضي الله عنه افح ضحك سبعة آلاف فتح افعا
 الى فقال المفرد يحلف ويأخذ فقال عثم لعثم فلانصبتك فحلف عثم
 فحلف على رضي الله عنه اجمعين اليمين الى المدعي ولم يحلف في ذلك عثم
 والمفرد ولم يحلفهم فحلفهم وكان في الاجماع **الرابع** القياس على
 انكول في اباد القوم والملاعة لا غير انكول الزوج **الخامس** لو نكل
 عن الجواب في الدعوى لم يحكم عليه مع انه نكل عن اليمين والجواب باليمين ولا
 اولى بعدم الحكم **السادس** ان البينة حجة المدعي واليمين حجة للمدعي
 عليه في البينة ولو امتنع المدعي من اقامة البينة لم يحكم عليه بشيء وكذلك
 الرعا عليه اذ امتنع من اليمين لم يحكم عليه **السابع** ان المدعي

اذا امتنع من اليمين يكون للاختصاص **الثامن** ان النكول اذا كان حجة
 قائمة كالشاهد من وجب الغطاء به في الرما او نافضه كالشاهد والمراتين
 او ميمر وجب استغناؤه عن التكرار او كالاغنى او يقبل في انقود خلفه فلا يلزم
 عتراء لا يقبل ان تكرار خلافا **الحكم** بقوله تعالى ان الذين يشتمون
 عهد الله واما نهم منا فليما يضع تعالى ان يستحق يمينه على شيء حقا ما طرح
 اليمين لئلا يستحق يمينه ما عني **الثاني** ان البلاغ ان انكل حر
 ينجى النكول **الثالث** ان من الدبر والى ان يذبح ملكة مضاة اليمين على ان ينجى
 عباس فقال ان هذا الرجل وانى هذا اليمين وانه لا غناى عنك فقال انى عباس
 اكتب اليه على يد الله قال وكتب اليه في حار يقين حرحت احدا فعلا الاخرى
 في كيمها فكتب اليه انى عباس احببهما الى هذا المعنى واما عليهما ان الذين
 يشتمون عهد الله واما نهم منا فليما قال تعالى ولا تستعملوا ما جنت بانزما
الرابع قوله عليه السلام البينة على من ادعى واليمين على من انكر
 جعل اليمين في حجة الدعا عليه بل يوجب جعل في جانب الدعي وجعل حجة
 الدعي البينة وحجة الدعا عليه اليمين ولما لم ينجى نفل حجة الدعي الاجبة الدعا
 عليه لم ينجى ايضا نفل حجة الدعي عليه لجهة الدعي **الخامس** قوله
 عليه السلام شامرا كاو يمينه ولم يقل ويمينك **السادس** ان البينة
 للاثبات ويمين الدعي عليه للنفى لما نقرر جعل البينة للنفى جعل البينة
 اليمين للاثبات **والجواب** عن الاول ان معنى الآية الاثبات اليمين الكاذبة
 يقطع بها ما عني وهذه ليست كذلك فيحتمل لا يمنع ولا يمنع الدعا
 عليه من اليمين الدافعة لئلا يداخل بما لا غير بل يوجب بالكم والكاهر وهو انصرف
وعن الثاني ان الوجوب عند البلاغ فزوم واما لما انه فسقطه فمخ
 ففد البائع على التقضي والنكول عندكم مفقضي بل لا جامع بينهما **وعن**
الثالث انه روى عن ابن عباس انه قال عني قت وانه لم يمينه **وعن**
 برادة اجرا في ابن عباس فان ابن عباس لم يامر به بل حكم عليه **وعن**
 لا حجة في معله **وعن الرابع** انه ورد من توجب عليه اليمين
 ابتلاء وعنف قوله واما ما عني به بل ينجى حله كعريف لاخرى ان لا تكره فيرفع
 البينة اذا اعادوا الذين مكره اليمين فرتوجه في حواله عني في الرقبة

الساينة **وعن الخامس** انه لبيان من توجب عليه اليمين ابتلاء عني الرقبة
 الاول كما تقدمت في جوده **وعن السادس** انما جعل اليمين للاثبات
 بل اليمين مع النكول فمع ان البينة مذكورة في كمينه الغطاء فانه يفي
الحجة السابعة ايمان اللعان وهو متفق عليه مما علمت من حيث الحجة
 وان اختلفوا في النكاح **الحجة الثامنة** ايمان الفسامة متفق عليه
 ايضا من حيث الحجة **الحجة التاسعة** عشرة الراقان بطلان
 اما شهادة الفسامة موضع الخلاف فيها في ثلاث مسائل **الاول**
 قال الله والشابعي وان جعل في الفيل في احكام اللعان قال ابو حنيفة رضى
 الله عنهم اجمعين فينبغي في احكام اللعان شامرا واما في الامم التي اح الوجبة
 لمفرد في التفسير والاخرى في لنا وجود **الاول** قوله تعالى في المراتيات
 رجلين وقال ما نزع يكونا رجلين من اول واما راقان فكان كل واحد يعلق بالمال مثله
 ومفهوما انه لا يجوز في غيره ولا يجوز في احكام اللعان **الثاني**
 قوله نفل في الطلاق والرجعة واشهر رواة عن ابن عمر وهو حكم برضى وكانت
 لاحكام البرنية كلها كذا في موضع ما يطلع عليه الرجل الضرورة في ذلك
الثالث قوله عليه السلام لانكاح الاثني وشاهدين عدل وهو حجة
 برضى وكانت لاحكام البرنية كلها كذا **الحكم** بوجوه
الاول قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية ما فام المراتين والرجل
 مقام الرجلين في الاما عفر عدم الشاهدين وهو باكل يجوز مع وجود
 الشاهد من اجماعا فتعني انهما مقامهما في التسمية فيكونان مراد من لقوله
 عليه السلام وشاهدين على الوجود الا انه الثاني قوله تعالى من رجل وامرأتان اخلق
 وما فاض موضعها مع **الثالث** انها امور راسخة بالشبهات فيقبل فيها
 الفسامة كالا موال **الرابع** ان النكاح والرجعة عفر مناهج فيقبل
 فيها الفسامة كالا حارة **الخامس** ان الخياري والاجال ليست احوالا
 وبقيل فيها الفسامة كذا في بنية صور النزاع **السادس** ان الخلاف
 رابع اعقر ما ينفق ما شبه الا مائة **السابع** ان يعلق في نيم كالموضع
الثامن ان الفنون اربعة مائة كالباع **والجواب عن الاول**
 ان معنى الآية انما يفومان مقام الرجلين في حكم برليل الرقع في بقيل رجل وامرأتين

وكان ايراد ما ذكره لافان مرحلا وامرأتين بالنسبة لانه خبر كان ويكون انفراد
 فانه يمكن الشاهد ان رجلين وليكونا رجلا وامرأتين فلهذا رفع على رايته كان
 فخره رجل وامرأتان يقولان مقام الشاهد من عرو لغيره **وعني**
الثاني اراخي راية مرتبك باولها واولها اخرها انما يفتح بوضي الاجل مسمى
 ما كتبه ثم قال تعالى واشهدوا انما يفتح على ان العموم لو سلمناه تخصصه بالفاس
 على اجماع عموم فبما من منكره اذ لا يشرع اعلانه الرضا او انما
 التي فته ولم يقبل في كسرهما ما يقبل في رايه فكذلك الا اذا ان اعمى من اموالها
 يقبل فيهما ما يقبل في الاموال وان القتل وحده القطع في التي فته وحده الفخ ليس ثابته
 بنحوه وبالفاس على ان العموم اشترى اكر اربعة فيه وبالفاس على الاموال لا
 لا تثبت بالنسبة فتعين فيا سها على الطلاق **وعن الثالث**
 العرو فان كان كمال الايمان اعظم رتبة ان الطلاق وغوة لا يقبل فيه منه مرد اذ
 بلا يقبل فيه مكلفا كالفاس وانما وجدنا النكاح اكر من الاموال الاشياء
 الولاية فيه ولم يدخله الاجل والخيار والنبه **وعن الرابع**
 ان الفصوص من الاجارة المال **وعن الخامس** ان الفصوص اخص المال
 بول ان الاجل والخيار لا يقتل الا في موضع المال **وعن السادس**
 انه حل غير لا يثبت بالنسبة كما تقدم والافالة حل غير يثبت بالنسبة والنكاح
 وايضا مفصوص الطلاق على المال ومفصوص الاقامة المال **وعني**
السابع ان الرضا يثبت بالنسبة مع اذ بخلاف الطلاق وهو الجواب
 عن الثامن وان العتق للمال على خلاف البيع **المسئلة الثانية**
 خالقنا ابو حنيفة في قبول الفاس من غير اذ في الرضا مع لانا انه معنى لا يطلع
 عليه الرجل غالبا يجوز منه مرد اذ كالأولاد والاستمالة **المسئلة الثالثة**
 خالقنا الشافعي في قبول امرأتين معهما يفرم زفيه وقال لا بد من اربع وقال ابو
 حنيفة ان كانت الشهادة ما بين الشيعة الى الرتبة قبل فيه ولحالة وقبل اذ
 لولادة مكلفا في الا يطلع عليه الرجل وعندها لا بد من اثنتين مكلفا ويقيان
 لنا وجوه **الاول** ان كل جنس قبلت شهادة في شيء على رايه اذ كصبي منه
 ولادة كالرجال وكما في الخوف **الثاني** ان شهادة الرجل أقوى
 واكثر ولم تكف ولادة بالنسبة **اولي** **الجواب** بوجوه **الاول**

بني

ما روي عن عتبة من لعمري قال شروعت امة على ثقت ابي ايهاب فباتت امة عودة فقلت
 ارضعتكما ما ثقت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فاعى صغى ثم
 ائتمنه فقلت جرسول الله انما كاذبة قال كيف وولدت من امة مستغفرا على عتته
الثاني عن علي رضي الله عنه انه اجاز شهادة الفالبة وكذا ما في الاستمالة
الثالث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الرضا شهادة امراة واحدة في
الرابع الفاس على الرواية **والجواب** عن الاول انه حجة لنا في
 لمرارة الواحدة او كفت لامة بالغير من امة واحدة كما لو شهدت عرو لانها انما
 عن كمال الحجة واجبا على البور لا سيما في استباحة البورح فلا بد من اربعة على
 ان الواحدة كافيية في الحكم بالمعناه انه من فائدة اخرى وهي ان من غلب على كنهه
 فحجيم شي الطريق من الطريق كان في الطريق فيضيه بغيره امان في الشيء
 يحجيم عليه ومن غلب على كنهه ملوغ البقي في مضم حرم عليه الاكل وان
 اللعاب غرس حرم عليه الله وغوة واذا بالواحدة بغير القن امة عليه
 السلام بطريقه القن لا بطريقه الحج والائتم **وعن الثاني** انه معارض
 فام تقنا التعزيم او تحمله على القن جميعا بلينا **وعن الثالث** كذا انما
وعن الرابع العرو ان الرواية تثبت حكما عاما في الامصار ولا عصار على
 معين للمسكت مقلنة العرواة فلا يشترط فيها العرو فيقبل الرجل الواحد
 بع الرواية ولا يقبل في الشهادة اتفاقا **الحجة الثانية عشرة** المين
 الولادة اذ اتنا زعمنا ان البيه في ابرهما فثبت بينهما بعرا ما بينهما في فضي
 لكل ولحججه في منه وقال الشافعي رضي الله عنه وفيه قول حجة في الشفعة
 حسب انهم عروم حجة على الاستواء المين وكذا اذ استوفى البيه في
 ولا يراى ان البيه من غير دليل في يوثاكت فثبت بينهما بعرا ما بينهما في فضي
 العرو حجة بالمين ويل على اذ قوله عليه السلام امرؤ ان ارضي بالخطا هو
 والله مقول المين من هذا طريقا من ابراهيم في فضي بالخطا هو
 في ابراهيم فكل من ارضي على الفصوص فزوج عنه بيته كسائر قن اذ عني عليه
 وان كانت مع يوثاكت فافترقا به على ضمة انفق عليها فصح بينهما بغير
 مين وان تفرقا زعمنا الثالث يقول بغير لامة وهما معي كما لو كانت باين بها حجة
 انراة لهما وان قال الثالث لا يعلم هي لهما او فيهما فهو موضع نظر وتوفي

وهذا هو الذي يترتب من كون الايمان بهذه الصورة اربعة اجالية في افضى منها على
 بل لا يترتب كمن اذعن عليه ما ذكره وحلف ولا يترتب من القبول بعنف انما اجالية وانما
 يفضى بالقبول وليس كذلك وعلى هذا التفسير ايضا تندرج بقوله اليمين في قوله
 عليه السلام ابيته على من اذعن واليمين على من انكر وقوله عليه السلام شاهدك
 او يمينه لان المراد في هذه الاحاديث اليمين الدامعة وهي هذه عينها وتندرج به
الفحة الثالثة عشر في الامارات من اقل رقبتي عوا وبعين فحصى
 عليه ما قرره كان الفريان او ما جريا من كان الغريم عينا فحصى على الفريان
 الفريان ان كانت مع يد الفريان لا يفضى به بل انما التسلية لا تحتل ان يكون
 الثالث وان كان الغريم يد الفريان لم يفضى به وانما يوجب الفريان في يد الفريان و
 يلتزم به يومه من الدهر ويحصى عليه حينئذ بوجوب اقراره **الفحة**
الرابعة عشر في شهادة الصبيان بعضهم على بعض في القتل والجراح خاصة
 والقول في عشيء شروى والى العقلية هو ما رواه والثاني الزكورة لان الصبي
 لا يقطع له حلق الاثبات وروى عن مالك لا تقبل شهادة من اعتبر بهم دليل القيس
 لو تابع الفسامة في الثالث لم يثبت لان القدر لا يشهد الرابع في اسلام لان الكافر
 لا يقبل في قتال وجراح لان الضرورة انما تقتضي اجتماع الصبيان لاجل القتل وقيل
 تقبل في الجراح لان الشهادة ضعيفة فافترض بها على ضعف من في الخامس
 ان يكون ذلك منهم لعدم ضرورة على الامة التمسك به السادس من ان يجمع من
 منهم قبل التفتيش ولا يثبتوا الكثرة السابع اتفاق اموالهم لان اختلاف بطل
 بالثقة الثامن ان يكونوا ائمة على الامة لا يكونوا ائمة من ائمة من ائمة
 هو نقل الفاي في العونة وزاد ابن ماجة في التاسع اعني كمال الشهادة وسفك
 اعتبار شهادة الصبيان في الجراح والفسامة لان شهادة الفسامة يجوز في القتل
 وعلى الصبي كالحكماء الماشي راي بعض الفقهاء من ان الشهادة في الجراح لا يجوز في القتل
 فيسود الشهود بقتله ولا يسمع وقيل لا يجب البين في جماعة من الاعيان
 قالوا لا بد من شهادة الفريان على رواية البرد في القتل وسع ابو شيعة
 والشايع في الجراح وحمل في شب من العانة جماعة من العلماء شهادة الصبيان
 وقالوا لا يجوز في الجراح وعرض الفقهاء ومعهودة في اليمين ابن عباس في عشيء
 عنهم اعمين لا قوله تعالى ولا عير والهم ما استلغتم من قوة وليجمع الصبيان

انما هو
 والبرهان
 او صار اليه

انما هو
 حلال في
 الصبيان

في
 القتل

لشرب على العبد من اعظم الاستعداد ليكونوا كيانا اهلا للذل وعبدا جاون
 في ذلك حال الصلاح حيث لا يكون معهم كبير فلا يجوز هدر ما بهم فترعون ان يروا
 لقبول شهادة تهم على الشروع في التفرقة والغالب مع ذلك الشروع في الصرف
 ونزلة الكذب فتقوم المصلحة الغالبة على المصلحة النادرة لانه اذا صاحب
 الشروع كما جاز الشروع شهادة الفسامة منه مرد اذ في الموضع الذي لا يبالغ عليه
 الرجال الضرورة لانه قول الصابة رسول الله عليهم اجمعين **اجتنبوا**
 جوحده **راول** قوله تعالى واستشهدوا شهودا من رجالكم ومنهم من شهد
 دة غير البالغ **الثاني** قوله تعالى ولا تشهدوا عداكم ولا انبياءكم ولا من بين
 ليس بعدل **الثالث** قوله تعالى ولا يداي الشهادة اذ امام عوا وهو يهني
 والتمس لا يثبت اول الصبي مد على انه ليس من الشهود **الرابع** انه لا يثبت
 اخراجه فلا تقبل شهادة كالحفوز **الخامس** ان الامرار وسع من الشهادة
 لقبوله من العرو والعاج ما ذالم يقبل لا تقبل الشهادة **السادس** الفياس
 على غير الجراح **السابع** لو منك لقبك اذ اذنت فواك الكبار وليس فليس
الثامن انما لو منك لقبك في حق ثيابهم في العلوات او غارت شهادة
 بعضهم على بعض في غير الجراح **والجواب عن الاول** انه انما منع
 الاثبات لان راج الصبيان مع الرجال في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا وفساء
 فليذكر مثل حظ الانثيين وان الامر بلا شهادة انما يكون في الموضع التي
 يمكن افساء الشهادة فيها اختيارا لان في شريعة النبي الامكان في هذا موضع
 ضرورة تنفع فيه الشهادة بفترة فلا يقتل ولا امر فيكون مسكوتا عنه
 وهو الجواب عن الآية الثانية وعليه تحمل الآية الثالثة في الشهادة التي استشهدوا
 اختيارا مع ان هذه الطوائف عامة ودليلنا خاص فيقول عليه **وعن**
الرابع ان اقرار الصبي ان كان في الموضع فهو في الشهادة باهلا لا يقبلان
 في ذلك او في الامان كانت عدل او عدل خصا فيؤول الى الآية فيكون اقرارا
 على غير ذلك لا يقبل كالبالغ وهو الجواب عن الخامس **وعن السادس** ان
 الا اعظم حجة الدماء بدليل قبول الفسامة ولا يفسم على رهم به وعن السابع
 ان لا يترافع عمل التعليل واليمين والصفى اذ الخلق في عيشته الاول لا يكاد يكلد
 والرجال لهم راع شرعي اذ اذنت فوا على الصبيان **وعن الثامن**

النفر بفعله حرمته اليما وان لم يتجرؤوا على فعله في غير ذلك
واما النساء فلا يمتنعون القتل وهو مطلق فيهم **الحجة الخامسة**
عشرة الفاقة حجة شرعية عندنا في القضاء والشع في الأضداد ووافنا
الشامعي رضي الله عنه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لعكم بالفاقة باكل
قال ابن القصار وانما يجيز مال الرجل ولا لامة يكافئ رجلان في كهر وقا في بول
يشبه ان يكون منهما والشهور عزم قبوله في ولد الزوجية وعنه قبوله ولما
ره الشامعي رضي الله عنه فيه التام في الصحاحين فالت عايشة رضي الله
عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبشره ووجهه فقال الم فمخزا
المعرجي نكح الامة وزيد عليها فليقة وفرد عليها ووسمها وورق افراهما
مقال ان هذه الافلام بعضها من بعض وسبب ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان قنينا من ذرية جارية وكان امير وابنه اسامة بن مود فكان المشي كون
يطلقون في شبهه فيشوخه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان منه لما قال
عجز ذل سرته رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يدل من وجهين احدهما انه لو
كان الخرس لكانت له على ما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام
لا يشي بالباطل ولا يمان ان اقر له عليه السلام على المشي من جهة اذ لانه على المشي
وفرا من تحت راسه على ذلك فيكون حفا مشروعا لا يقال النزاع اما هو في عا والولد
وهذا اكلان حقا بابيه في العراش مما تقيت على النزاع وايضا في وده عليه السلام
لتكرب المنا بفين انهم كانوا يعفرون عنة الفياقة وتكرب المنا بفين
من اذ يات سبب كان لقوله عليه السلام ان الله ليورد هذا الذين بالرجل الباجر
مفريضة الباكل الحسن والصحة واما عزم انكاره عليه السلام بلان
عجز رالم يتعين ان اخبر بذل لاجل الفياقة فليقله اخبر به بناء على الفرائض لانه
يكون راعا ما قبل ذلك لانا نقول امر اذنا ما فمنا ليس ان ثبت النسب فيجوز انما
مقصود ان النسب لانا في حتم وفرد المحدث عليه واما سجد وده عليه
السلام بتكرب المنا بفين وكيف يستقيم السج ورمع بجلان مستنزل التكرب
لما اخبر عن كرس رجل كذاب واما يثبت كرس اذ اكلان المستند حفا فيكون
الشبه حفا وهو المطلوب وهذا التفريق يدفع فوالكم ان الباكل فدا في ما عزم والاطمة
فانه على هذا التفريق ما اتى في شي واما فوالكم اخبر به لروية سابقة لاجل العراش بالناس

بغير ما في
ناله
القول انتم

كلهم يشاركونه في ذلك وفيه ما يرد في اختصاص السرور بقوله لو انه حكم
جشي غير الررك ان كقر المشي كمن ثابا معه ولا كان لكر لا فدا في ياله
وحديث العبداني قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاء ذبه على نعت كرا
وكذا عمارا را فاكروا عليها وان ثبت به على نعت كرا بهولشي بك فلما
انتبه على النعت المذكور فانه عليه السلام لو كان كرا في ودا شان مصرح
عليه السلام بان وجود صفا في هذا مع الاخي يدل على ان من نسب ولحدوا يقال
ان اخبر ان عليه السلام كان من جهة الوحي بان الفياقة ليست في بني هاشم
اما هي في بني مرثد واما الحد انه عليه السلام كان من جهة الوحي فاما وانه عليه
السلام لم يجرى فيكم به شي بك وانتم توجبون لعكم بالشبه وادخالهم عدا المرأة قبل
ذلك على علم اعتبار الشبه لانا نقول ان جاء الوحي بان الولد ليس بشبهة هو
لما يقوله ويثبت الحكم بالشبه او من لعكم بالعراش لان العراش يدل عليه من
حمة كذا هو الحال والشبه يدل على الحقيقة واما كونه عليه السلام لم يقط
علم الفياقة بمصنوع لانه عليه السلام اطلق علم ما ولين في الاخر من سلمه لانه
اخبر عن ظ بك الفايقين ان الشبه متى كان كراهم يحكمون بكذا لانه اذ هي
علم الفياقة كما يقولوا فلان الاحياء يداون المحموم بكذا واذ لم يكن كيميما
ولم يحكم بالولد شي بك لانه زان واما عزم بالولد في وهي الشبهة او اذ
وكهي البايغ والمشتي للامة في كهر ولحدوا واما الحد لما ان المرأة فركون من جهتها
شبهة او مكرهة ولا ان العراش يصفط لعرا فوله تعالى ووراعنا العراش ان قشعر
اربع شهاد اذ رايته او لانه عليه السلام لا يحكم بعلمه وبالحجة بحديث الصحابي
يدل كذا هو دالة فوية على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استدل بالشبه على
التمس ولو كان بالوحي لم يحصل فيه تردد بل كان يقول هي تاتي
به على نعت كرا وهو لانا فان الله تعالى بكل شي عليم فلا حاجة الى التردد بل الذي
لا يحصل رايه موافق الشك واما عزم هذا بالوحي اذ اكلان التماسه في عا
الفياقة وسطاموها بالاشارة وذا هو المطلوب ما عرفت يدل على ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما استدل بالجميخ خوف وهو المطلوب ويؤكد انما فوله صلى الله عليه
وسلم لعاشية رضي الله عنها في لعراش فريت يراكم ومن اجن يكون الشبه
واخبر ان النبي يوجب الشبه فيكون ليل النسب ولنا ايضا ان جلين تنازعوا مولودا

قال

ما خصص الله تعالى رضى الله عنه ما استرعاها الفاقة ما حفره بها مفعلا مفعلا للذة
 واستلوا حاج ابر من فريش بقلن خلو من ماء الا واولا خاضت على الخجل في استخشف
 الخجل لما وكهنا الثاني استخشف ما به ما خذ وشبهها منها مفعلا مفعلا رضى الله عنه
 الله اكبر ولحق الولد بالاولاد والاولاد على غير الفاقة من جاد الا حثها في عتد
 عليه كالنفوس في التلقات ونفقات الزوجات وخرج الثمن في الزكاة وخرج
 حصة الكعبة في الصلوات وجزاء الصير وكل ذلك مخيف وتقريب ولما لم
 يعتج ابو حنيفة الشبهة لخلق الولد لجميع الثمنان عيسى وكبر عليه قوله تعالى
 خلفناكم من ذكر وانثى مما ابدنا ولحق وقوله تعالى وورثه ابواه بل جعل له
 ابا ومارض ابو حنيفة حوثي الصلي بوجوه الا واما في الصالح ان رجلا حضر
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وادعاه ان امراته ولدت ولدا اسود فقال له عليه
 السلام هل اريد اياه من اولادك فقال له انما هو اسود فقال له السبب
 فقال الرجل لعل عرقا خزع فقال عليه السلام لعل عرقا خزع فلم يعتج الشبهة
 الثاني بقوله عليه السلام الولد للبراش ولم يفرق الثالث ان خلق الولد مغيب
 عنا فكان ان خلق من رجلين وفرض عليه ابراهيم في كتاب سماه الخجل على الخجل
 الرابع وان الشبهة لو كان معني امع انه قد رفع من الوالد جميعا عنه لوجب له الفاقة
 به بسبب الشبهة ولم يقولوا به لئلا عسر ولا السبب لو كان معني البطلت
 مشي وعية اللعان واكتفى به السادس من ان الحكم له مع البراش فلما يكون
 معني اعذر علمه كغيره السابع ان الفاقة لو كانت علما لا يمكن
 التساوي كسائر الصناعات الثامن ان من هو مخيم موجب ان يكون باطلا
 كاحكام النجوم **والجواب** عن الاول ان الصورة لو كانت صورة
 الفراع لانه كان طاجه براشا فاساله عن اختلاف اللون فقبره عليه السلام
 بالسبب ولا فالا لا نقول ان الفاقة هي اعتبار الشبهة كيف كان والمبانية كيف
 كانت بل شبه خاص ولذا لم يفتوا بمسألة مع سواد ما به الشريد البياض
 بل حقيقتهما شبه خاص لا يعرج فيه على مراضه من الاولان ولذا لم يعرج
 في اختلاف اللون وهما الرجل الم يكررا مع عدم اللون وليس فيه شرهما
 لفيما معني ثل العادة الفاقة الفاقة **وعن الثاني** انه محمول
 على العادة والغالب **وعن الثالث** انه خلاف العوائد وكذا هو النص

ليست

غيره

المعقمة قايده والشرع اما يقتضي احكامه على الغالب وانفراكم تكلم على الفاعل
 ملا يعارضه **وعن الرابع** ان الحكم ليس مضاهيا لما يشاهد من شبه الاضمان
 جميع الناس اما صوابا لشبه خاص يعي به اهل الفاقة **وعن الخامس**
 ان الفاقة اما تكون حيث يستوي البراش واللعان اما يكون لها شاهدة الزوج
 فمما بان متباينان لا يشوبهما مسر الاخر **وعن السادس** من
 العود بان وجود البراش وحده سالما عن المعارض فيقتضي استغناءه عن المعارض
 البراش **وعن السابع** انه موقوف في النفس وفوق النفس وخواتمها امير
 اكتملها كالعين التي يطأ بها بقدر الخجل الفروع والرجل الفرج وحيث ذلك
 معاد الوجود عليه من الخواص والفيافه كماله حتى يقرر انفسها **وعن**
الثامن ان ثبوت احكام النجوم كما ثبتت الفاقة وان الله تعالى ربطها
 احكاما لا يعتج في ثل احكام الربطة بها كما اعتج في الشمس في اصول
 ونج الثمار وتعييف الميود والكسوفات ووافاق الصلوات وعني ذلك
 مما هو معني من احكام النجوم وانما الفرج منها ما هو كزبد واقع على الله
 تعالى من ركب الشفاوة والسفاد والامانة والاحياء بقليلتها وخريرها وحيث ذلك
 معانم يجمعها ولو عيقلنا به والفيافه عتبت بما تقدم من الاحداث والاقار فاقع
الحجة السادسة عني في الفقد وشواهد الجحيم فانها ما لا يشا
 مع وجاهة من العلماء رضى الله عنهم وفيه امستان **المسألة**
الاولى ان ابن ابي زياد في النوار فقال اشبه ان اذ اعيا جارا او مقصلا بينا لخدمته
 وعليه جروعه للاخي هو من انصافه ولصاحب الجروعه موضع جروعه لانه
 حوزة ويقضي بالعدا من ابيه عفود الا ربطة والاخي موضع جروعه وان كان
 لخدمته عليه عشي خشبات ولاخي عشي خشبات ولا ربطة ولاخي ذلك هو
 بينهما نصيبان لا على عدد الخشب وبقيت خشباتهما لخدمتهما واذا انكس خشب
 لخدمتهما مثل ما كان في العمل لكل واحد تحت خشبه منه ولو كان عدله لخدمته
 بعلية ثلاثة مواضع ولاخي في موضع فسم بينهما على عدد عفود وان لم يعفر
 لولحده لخدمته عليه خشب معفودة يعفر البنا ومعفودة يعفر البنا يوجب
 ميراثا لانه في العادة اما يكون للملأ وفيما لا يوجب ميراثا في النفقة فظهر
 كانهما كاري على الميراث والكو كعقر البنا يوجب الميراث وكذا الضوء المنعومة

اش

ادبيل ومما قاله ابن عمر رضي الله عنهما انهم مكنوا لحدسهما عند ولاخي عليه خشب
 ولو واصلوا فصوله وان لم يكن الا كواخي منبوعة او جيت الله وان لم يكن
 الا حصصا فصولهما والحدس والحدس هو اقل المراكب في هذه القتاوي
 كلها شواهد القامات من ثبوت عند عادة قاضيها وان لم تختلف العوايد
 في الامصار والاعصار وجب اختلاف هذه الاحكام بان القادة تجمع عليها
 ان كل مني عاداة اذ انقضى ق العادة تغني كالتفوق ومنايع الاعيان وغير
المسألة الثانية من ان بعض العلماء اذ اتوا رعا حارطا مبيضا
 هل هو متعطف لاركان اولاد في امره كاشبه البياض ليل ليل جعلت في
 في الكتيب على شكل ان يكون في كونه كونه ولا جرة ينبغي ان
 تكون في رفع له العمل وينبغي ولا يمكن ان يقع الجارة على ان لا جرة على من يثبت
 له الله لا تكما في مقام الملكية وما وفقت الجارة الاجزامة وكذا
 الفايض لو امتنع لا باج فال ويمكن ان يقول يلزم لهما كمال واحد منهما باسما
 رة ولا يلزم الاجرة في الاجر من ثبوت له في العوايد على في العوايد وفيه وحل
 مما كاد في **الحجة السابقة بحسرة** البروهي في جرحها وفقر
 الدعي به لاصحبه ولا يفيضي له بل يلزم في الفقر جرحه وجرع لحدس البينين
 وغيرهما من الجراح وهي للترجيح كالقضاء بالامر من هذه هي الجراح التي يفيضي
 بها لهما وما عداها لا يجوز القضاء به في القضاء

القسم الثاني من الثلاثين والمائتان
في قول علة ما عني من القابل وغيره ما عني

من القابل وقيل بغير التام منه وقد بلغنا معناه ان لا يطرأ اعتبار القابل
 وتقرر على التام وهو شان الشيء كماله يقوم القابل في جوار المية وعقود
 المسلمين وفيص في السفر ويظهر بناء على غالب الحال وهو المشقة ومنع من شهادة
 للاعمال وللغصوم لان القابل منه الخفيف وهو كثير في الشيء بغيره لا يحصى كثرة
 وقد يفي في الشيء القابل حمة بالعباد والنادر فسمان في الشيء فيه العادة وفيه
 يلغيان معا وانما اذ من كماله في مثل التين في بها البقية ويقتبه الى وفوقها في
 الشيء بغيره فانه لا يكاد يظن في البال لاسيما في التيمم والنادر وعلى القابل
الفصل الاول من النعي في القابل وفرم التام رعليه وان ثبت حكمه

ان في العادة القابل
 في قول التام

منه حمة بالعباد وانما اذ كرمه عشي في مثل الام **الاول** غالب التولاد يوضع
 لتسعة اشهر واذا جاء بغير عشي سنين من امارة خلفها زوجها ان يكون
 من نوا هو القابل ويبين ان يكون في في بطن امه وهو نادر في النسبة الى وقوع
 الزنا في الوجود القابل الشارع القابل وان ثبت حكم التام وهو نادر في الحجة
 بالعباد لحصول التيمم عليهم وصور عرضهم عن التيمم **الثاني**
 اذ اقترن وحدث نجاسة بول لستة اشهر جاز ان يكون من وكفي قبل العذر وهو
 القابل او من وكفي بغيره وهو نادر فان غالب الاحتمالات في وضع التيمم اشهر
 وانما يوضع في الستة سفك في القابل القابل في القابل وان ثبت حكم التام
 وحمل في التوليد بغير العذر لغيره بالعباد لحصول التيمم وصور العيض
الثالث نود الشيء في النكاح لحصول الزينة مع ان القابل على الاولاد
 له على جالفة تعال والاقلام على المعالي وعلا في كشي العلماء من لم يعي في الله تعالى
 بالبرهان وهو كافر ولم يخالف في هذا اذ اهل الظاهر معاركة رماهم في
 الشامل والاسير اين ومقتضى هذا ان ينهي عن الزينة لعلبة الفساد عليهم
 في العادة الشيء واعتني حكم النار في جرح القابل وانما على كشي الكفر والعباد
 تعظيم الحسنة في الخلق على سياهم حمة بهم **الرابع** حين اهل الواقع
 في الطرفا ومير الدواب والاشي بالامرسة التي يعلس بها في البرا حيز القابل
 عليه وجود النجاسة من حيث الجملة وان كانا اذ شاهر عينا والنادر رسلا
 مستغما منها ومع ذلك القابل الشيء حكم القابل وان ثبت حكم التام في توسعة
 وحمة بالعباد فيصالح من غير غسل **الخامس** النعال القابل عنها فصاحة
 النجاسة لا سيما في ثوب سنة وجلس به في مواضع مضافا حاجات الاضطرار
 سنة او غوطها والنادر رسلا منها من النجاسة ومع ذلك القابل الشارع حكم القابل
 وان ثبت حكم التام رجاء في السنة بالصلاة بالنعال حتى في بعضهم ان خلع النعل
 في الصلاة بدعة كل ذلك حمة وتوسعة على العباد **السادس** القابل على
 ثياب الصبيان النجاسة سيما مع كمالهم بها والنادر رسلا منها وفيه في السنة
 الصلاة عليه السلام بأمامة تحيلها في الصلاة انما حكم القابل وانما في حكم التام
 الطهارة بالعباد **السابع** ثياب النصارى التي يجسسونها بايديهم مع عزم في زعم
 من النجاسة في القابل نجاسة ايديهم ما يبيد في وفيه عن فساد الحاجة الاضطرار

فان

في

ملازمة

ومما يشترط في الخوض والختان من رطوبة الميتة في جميع اوانهم غسلة ارجلهم
 شي وزالنج والعام بيلة ايديهم وفيها حالة العار ويكفون في الامتناع
 بالمشا وفيه مما يفوي نعم الخوض ويغنيهم على النجس والقالب نجاسة
 هذا القماش والنادر سلامة من النجاسة وفوسيل ما لا يحكم الله عنه فقام
 ادر كتملوا فيخرج من الصلاة في مثل هذا اما ثبت الشارع حكم النادر والفي
 القالب حكمه بالعباد **الشارع** ما يصنع اهل الكتاب من الكحة مع اوانهم
 وما يربح القالب نجاسته ما تقدم والنادر كعادته ومع ذلك اثبت الشارع حكم
 النادر والفي حكم القالب وجوز اكله توسعة على العباد **التاسع** ما يصنع
 المسلمون الذين لا يكفون ولا يستنجون بالماء ولا يتحيزون من نجاسة من الاضمة
 القالب نجاستها والنادر سلامتها بالفقهي الشارع حكم القالب واثبت حكم النادر
 وجوز اكله توسعة على العباد **العاشر** ما يصنع المسلمون المتقدم
 في كرمهم القالب عليه النجاسة وفرا ثبت الشارع حكم النادر والفا حكم القالب
 وجوز الصلاة فيه لطلب العباد **الحادي عشر** ما يصنع اهل الكتاب
 القالب نجاسته وهو اشر من ما يتنجونه لكثرة الرطوبة في بيلة للنجاسات
 والغائم الشارع حكم هذا القالب واثبت حكم النادر وجوز الصلاة فيه لطلب
 العباد **الثاني عشر** ما يصنع العوام الذين لا يكفون ولا يتحيزون
 من النجاسات القالب نجاسته بحوز الشارع الصلاة فيه تغليباً لحكم النادر
 على القالب توسعة على العباد **الثالث** ما يليق به الناس وما يصنع في السواق
 ولا يعلم احده كما مر او سلم غلط او متحيز مع ان القالب على اهل البلاد العوام
 والفسفة وخر اكل الصلاة ومن لا يتحيز من النجاسات والقالب نجاسته هذا المهور
 والنادر سلامة ما ثبت الشارع حكم النادر والقالب حكم القالب لطلب العباد
الرابع عشر ما يصنع البسط التي فلا سودة من كحول ما لم يستوي شي عليها
 لعمارة والصبيان ومن يصب على القالب مصاد قتل النجاسة والنادر سلامتها
 ومع ذلك في حجة السنة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى على جميع قدر
 اسود من كحول ما ليس به من نجاسة ولا يضر بالنجاسة بل يفيش بها بفرم
 الشي عن حكم النادر وعلى حكم القالب **الخامس عشر** لعمارة بغير فعل
 القالب مصاد منهم النجاسة ولو في الفراغ ومواضع مظلمة لاجل النادر

عش

ن

سلامتهم منها ومع ذلك يجوز الشئ ع صلاة لعمام في الجوز له الصلاة بتعوله من غير
 غسل وجلبه وهو كذا في بن الخطاب رضي الله عنه بمشي حدا فيا وايحي خا
 في صلاة لانه يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعله ومعلوم ان العباد اخب
 في تحمل النجاسة من النادر في الشارع حكم النادر وعلى القالب توسعة على
 العباد **السادس عشر** دعوى الطبخ النول انفي على الهام الشفي
 الغاصب الظالم درهما القالب صفة والنادر كذبه ومع ذلك افرم الشي عن حكم
 النادر وجعل القول قول العباد لطلب العباد باسقاط الدعوى عنهم وانزاع الصالح
 مع غير ذلك سلب الادب والظلم بالدعوى الكاذبة **السابع عشر**
 عمل الخبيثة لقنوع اسلام بعضهم وهو نادر والقالب استجى اربهم على الكبر
 وموتهم عليه بعد الاستجى اربا لفقهي الشارع حكم القالب واثبت حكم النادر
 حمة بالعباد في عدم تعجيل القتل وحسم مادة الايمان عنهم **الثامن**
عش لا يشتغل بالعلم ما موربه مع ان غالب الناس البيا وعزم الا خلاص والنادر
 الا خلاص ومقتضى القالب اني عن لا يشتغل بالعلم لانه وسيلة للربا ووسيلة
 المعصية معصية ولم يعتق الشارع واثبت حكم النادر **التاسع**
عش المنزاعيان لدرهما كاذب قطعاً والقالب ان يجره على كبره
 والنادر ان يكون فروفقت لكل واحد منهما شبهة وعلى التفرج الاول يكون
 غلبه سعيه في وقوع اليقين الهام في الحجمة فيكون حراماً غايته انه يعارضه
 لخرق الوعد والحد اليه وذرا ما مبرح او واجب واذا انقار من الحجم والواجب فرم
 الحجم ومع ذلك القلي الشارع حكم القالب واثبت حكم النادر لطلب العباد
 في غلبه حقوقهم مكره الفواني في القالب ان يجره على كاذب يعلم
 بكذبه ومع ذلك شرع الدعان **العشر** وزعاب الموت في الشباب
 فالغني اليه في الحيا يعني انه لو كان الشبان يعيشون لصاروا شيوعاً فتكش
 الشيوخ ملكان الشيوخ في الوجود اقل كزحف الا خساراً بالارث وحياته
 للشيوخ خفة نادر ومع ذلك شرع طاحب الشي عن النعمين في القالب يميز ان سبعة
 سنة الفاء لحكم القالب واثبت لحكم النادر لطلب العباد في ابقاء مصالحهم
 عليهم ونكاحهم هذا الباب كشيء في الشي بنية فينبغي ان تتامل وتعلم بفر
 غلب عنها قوم في الظهارات فدخل عليهم الوساوس وهم يعنفون راسهم على

النادر

ما علة شرعية وهي الحكم بالغالب بان الغالب على الناس والا وانه والكتب
 وغير ذلك مما يلاحظونه الخامسة فيفسلون شيائهم وانفسهم من جميع ذلك
 بناء على الغالب وموافقا كما قالوا ورا كنه قدم النام والموافق لما صل عليه وان
 كان موجودا في النهر وكنه معروم بالغيبة لا الظن الناشئ عن الغالب
 لا كنه صاحب الشيء بعينه من دفع في شرعه ما شاء وصيته في من فوا علة ما شاء
 مواعيل مجاز عبادته فينبغي ان يفسد انشا حكم الغالب ووزن النام ران في كثر
 هل في الغالب مما الغالب الشرع ام لا وحيد فينبغي ان يفسد عليه واما مكملو الغالب
 كيف كان في جميع صورة خلافه لا جماع **قضية** ليس من باب تقديم
 النار على الغالب عمل اللطف على حقيقته ووزن عجزه وعلى العموم ووزن التخصيص فانه
 يمكن ان يقال انه منه لغلبة النام على كلام العج وحق في ان جنى كلام العج
 كله عجزا وغلبة التخصيص على العموم وحق في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه
 ما من عام الا وفرض لا قوله تعالى والله بكل شيء عليم واذا اطلب الجواز والتخصيص
 فينبغي ان اخبرنا بلطف ان لا نخله على عجزه تغليب الغالب على النام ورا كنه
 على العموم لانه نام ونعت عكسنا فان **الغالب** النام على الغالب **والجواب**
 عنه انه ليس من هذا الباب وسببه ان شرع العجز عن التردد بين النام والغال
 يجعل على الغالب ان كان من جنس الغالب ولا فلا يخل على الغالب **بيان**
 بالمثل الشفقة اذا اجازت من الفطر عجزا ان تكون ظاهرة وهو الغالب او غيبة
 وهو نادر ان يصيبها بولار او حيوان او غير ذلك **الغالب** انما حكم بكم بها بانها على
 الغالب انا حكمنا بظاهرة التباد الفصورة لانها خرجت من الفصورة وبهاذا
 التباد المتعدد بين النام والغال خرج من الفصورة فكان من جنس الغالب بلحق
 به اما لو كنا لا نقضي بكمارة التباد الفصورة لكونها خرجت من الفصورة
 بل لانها تغسل بمرور وهذا التباد المتعدد بين الغالب والنام ولم يغسل فافا
 كنا لا نقضي بكمارة لاجل عدم الفصل بعد الفصورة الذي لا يخله حكمنا
 بالظاهرة وهو حقيق ليس من جنس الغالب الذي فرضنا بكمارة لان **الغالب** مفسول
 بعد الفصورة وهذا التباد خرج مفسول كل شيء الا لما كان ما لم تقض على لطف
 بان عجزا وخصوصا في كونه لفظا بل لاجل افتراءه بالقرينة الطارئة عن
 الحقيقته ان الجواز وافتقار ان التخصيص صار عن العموم للتخصيص وهذا اللطف

ان

الوارد ابتداء الذي حملناه على حقيقته ووزن عجزه والعموم ووزن التخصيص ليس
 طرف من قرينة طارئة عن الحقيقة والتخصيص صار عن العموم وهو حقيق ليس
 من جنس الغالب بل هو حملنا على الجواز والتخصيص حملنا على غلبه فانه لم يوجد
 لطف من حيث هو لفظا على الجواز ولا على التخصيص فلهذا عن كونه غائبا
 بالظاهر الذي علة مستقلة بنفسه ليس فيه غلبه ونام ران في كثر وهو
 الحقيقته مكلفا والعموم مكلفا فاما **الغالب** وهو شرع حقيق في عمل الشيء على
 غلبه ووزن نادر وهو انه من شرعه ان يكون من جنسه كما تقدم تقريره بالمثل
 فظهر ان عمل اللطف على حقيقته ووزن عجزه ابتداء والعموم ووزن التخصيص ليس من
 جاد العمل على النام ووزن الغالب ولذا ورد في هذا السؤال فاما على جمع كثير من الغالب
 ولم يحل عنه جواب وهو سؤال حسن وجوابه حسن **الغالب**
 ما الغي الشارع فيه الغالب والنام ومعناه وانما اكرمه ان شاء الله تعالى من
 مثله **اول** شهادة الصيغ في الاموال اذ اكتب علة مع جبر الغالب طرفه
 والنام ركز به ولم يفتي الشيء صوفيه ولا قضى بكم به بل اظهره
 عليه ولما في الخارج والفتل فيهم ما **الغالب** وجماعة كما تقدم بيان **الغالب**
 شهادة الجمع الكثرة من جهة التيسر في احكام الا بوان الغالب صوفيه والنام
 كونه لا يسمع العدة وقد اطلقا في الشيء صوفيه ولم يحكم به ولا حكم
 بكونه لفظا بالمرعا عليه **الثالث** الجمع الكثير من الكفار من الرهبان
 ولا حبان اذ اشتهروا الغالب صوفيه والنام ركز به والغني الشارع صوفيه
 لظهور المرعا عليه ولم يحكم بكونه **الرابع** شهادة الجمع الكثير من
 الفسقة الغالب صوفيه ولم يحكم الشيء به لظهور المرعا عليه ولم يحكم بكونه
الخامس شهادة بلامة عروا في الرضا الغالب صوفيه ولم يحكم الشيء به
 ستر المرعي عليه ولم يحكم بكونه بل اقام لغيره من حيث انه قل ربه
 لا من حيث انه شهود **السادس** شهادة العزل والولادة في احكام الا بوان
 الغالب صوفيه والنام ركز به ولم يحكم الشيء به صوفيه لظهور المرعا عليه ولم
 يكره **السابع** طلب المدعي لطلب وهو من اهل الصلاح والفتي الغالب
 صوفيه والنام ركز به ولم يفض الشارع بصوفيه لم يحكم به بل لا بد من
 البينة ولم يحكم بكونه **الثامن** رواية الجمع الكثير خبر رسول الله

ان

اربع ما الغي الشارع

صلى الله عليه وسلم من الاحبار والرهبان المتدينين المعتنفين بتجريم الكذب
 في دينهم الغالب صرفة والنام ركزهم ولم يعتني الشيء صرفة لهم لعلها
 بالعباد وسئل للذريعة ان يدخل منهم ما ليس منه **التاسع** رواية
 الجمع الكثير من الهبة جشع الخبيث وقتل النجس وهم رؤساء عظماء في
 الوجود كالملوك والامراء وغوهم الغالب عن اجتنابهم على الروايات
 الوحيدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغالب صرفة ما رواه عنهم وازع
 كسبي منهم الكذب عزة اذ بنا ومع ذلك لم تقبل روايتهم صوتا للعباد
 عز ان يدخل في دينهم ما ليس منه بل قيل الظابط القدرية ولم يحكم بكذب
 هؤلاء **العاشر** رواية الجمع الكثير من اهل العلم بالحدوث النبوي الغالب
 صرفة والنام ركزهم ولم يحكم الشيء صرفة ولا يكذبهم **الحادي**
عشر اخذ السراة التمييز بالتميم ومراين احوالهم كما يفعل المراد
 اليوم من الاقرار بالصحح والبيان المتعقبة الغالب معاد فته للصواب
 والنام رخصاه ومع ذلك الغلاة الشارع صوتا للامحاض والاصراف عن القطع
الثاني عشر اخذ الحكم بفراين احوال من التظلم وكثرة الشكوى
 والبيكامة كون الجمع مشهورا بالفساد والفساد الغالب مصداقته للحدوث والنام
 حكاية ومع ذلك منقحة الشارع منه وحترمه وانصح لعاكم صناع حق لا بينة
 عليه **الثالث عشر** الغالب على من جرد بين جرد امرأة وهو متحج
 حجة الواجبة وحال الزمان في ذلك انه فلا ولا يح والنام رخصاه وهو متحج
 بل لا الغنى الشيء عن هذا الغالب ولم يحكم موكله ولا يعرفه وكيفية **الرابع**
عشر شهادة العزل المبرز لولده الغالب صرفة وفي الغلاة الشارع والغنى
 كذب بل يحكم بولده منه **الخامس عشر** شهادة العزل المبرز
 لولده الغالب صرفة ولم يحكم الشارع بصرفه ولا يكذب بل الغلاة حكمة
السادس عشر شهادة العزل المبرز على خصمه الغالب صرفة وفي الغنى
 الشارع صرفة وكذب **السابع عشر** شهادة لعاكم على جعل
 نفسه اذ اعزل وشهادة الاخصان لنفسه مكلفا اذ اوفعت من العزل المبرز الغالب
 صرفة وفي الغلاة الشارع في صرفة وكذب **الثامن عشر**
 حكم الغاية نفسه وهو على المبرز من اهل الورع والنفوس الغالب انه انما

لش

حكم بالغنى والنام رخصاه وفي الغنى الشيء عن ذلك بل لا يحكم بالفساد
التاسع عشر الغنى والنام رخصاه وفي الغنى الشيء عن ذلك بل لا يحكم بالفساد
 ولم يحكم الشارع بولده منه **الحادي عشر** اخذ السراة التمييز بالتميم ومراين احوالهم
 من هذا عن امرأة متبركة في كسبها او طلاقها منها الغالب جوازها والنام رخصاه
 وفي الغنى الشيء عن ذلك بل لا يحكم موكله ولا يعرفه وكيفية **الرابع**
 لان وقوع الحكم قبل سببه غير معتبره وتكاد يرد في الشيء كثر من الغالب
 الغلاة صاحب الشيء ولم يعتني به وثارة بالغنى في الغلبة ما عتبر بادره وانه كما انقروم
 بانه مع هذا ان يعوز مع هذا فيسرد تمامي في هذا من ان يعين حقا في القيت
فان قلت انما في تحت العرف في هذا بين ما لغنى منه وما لم يبلغ ولم
 تتركه بل ذكر احدا في الفقه خاصة بما يعرفه وكيف الاعتماد في ذلك
قلت العرف في هذا المقام لا يقتضي على المتدينين في اعلى صفة العقلاء
 وذلك انما ينبغي ان يعلم ان اصل اعتبار الغالب وهذه را حنا في كثر
 استثنائا لها على خلاف ما اذ اوقع الغالب ولا تدرى بل هو من قبل ما في اومن
 فيل ما يعتني بالاريف في ذلك ان تستقر موارد النصوص والاعتناء استثنائا حنا
 مع انك حنيل تكون واسع لفظ حيل الغنى ما لا تخفون الفارقة ما عتقد انه
 معتني وعن العرف لا يحيط بالمتسع في الغنى في الموارد التي هي عاقد وانما اوردت
 هذه را حنا في كثر لا يقتضي ان الغالب وقع معتني اشياء وعجز امضاد شيلين
 لم يرد هذا في قول الغلاة اذ ادرك الشيء بعين الغالب والنام رخصاه في الغالب
 وثانيتها قول الغلاة اذ المجتمع باطو الغالب به بل يغلب الاصل على الغالب او
 الغالب على الاصل فوالان مفر من اجناس كثيرة اتفق الناس فيها على تقويم
 الاصل والغنى الغالب مع القسم الا والاولى يعتني بادره ما تكون في الدعوى على
 عجمها وفي اجتماع الناس ايضا على فزح الغالب على ما طر في امر البينة في الغالب
 صرفة وما طر جراءة الزمة ومع ذلك ان تفرم البينة اجماعا وهو ايضا تخصيص
 لعموم تلك الدعوى وهذا هو المصود من بيان هذا الغنى في التبيين على هذه الواجبات
العيز **فان قلت** انما في تحت العرف في هذا بين ما لغنى منه وما لم يبلغ ولم
 تتركه بل ذكر احدا في الفقه خاصة بما يعرفه وكيف الاعتماد في ذلك
قلت العرف في هذا المقام لا يقتضي على المتدينين في اعلى صفة العقلاء
 وذلك انما ينبغي ان يعلم ان اصل اعتبار الغالب وهذه را حنا في كثر
 استثنائا لها على خلاف ما اذ اوقع الغالب ولا تدرى بل هو من قبل ما في اومن
 فيل ما يعتني بالاريف في ذلك ان تستقر موارد النصوص والاعتناء استثنائا حنا
 مع انك حنيل تكون واسع لفظ حيل الغنى ما لا تخفون الفارقة ما عتقد انه
 معتني وعن العرف لا يحيط بالمتسع في الغنى في الموارد التي هي عاقد وانما اوردت
 هذه را حنا في كثر لا يقتضي ان الغالب وقع معتني اشياء وعجز امضاد شيلين
 لم يرد هذا في قول الغلاة اذ ادرك الشيء بعين الغالب والنام رخصاه في الغالب
 وثانيتها قول الغلاة اذ المجتمع باطو الغالب به بل يغلب الاصل على الغالب او
 الغالب على الاصل فوالان مفر من اجناس كثيرة اتفق الناس فيها على تقويم
 الاصل والغنى الغالب مع القسم الا والاولى يعتني بادره ما تكون في الدعوى على
 عجمها وفي اجتماع الناس ايضا على فزح الغالب على ما طر في امر البينة في الغالب
 صرفة وما طر جراءة الزمة ومع ذلك ان تفرم البينة اجماعا وهو ايضا تخصيص
 لعموم تلك الدعوى وهذا هو المصود من بيان هذا الغنى في التبيين على هذه الواجبات

وما اترخله وان ظاهرا في السماوي مع قبول الرضى بالنقل وما انفس فيه بحر الشك حين
تقررت فيه الغرمة

الفصل في التمايز والافقار والمائتان

بين فاعلة العصية التي هي كبر وفاعلة كماله ليس بكبر ان
الشيء يعتمد على ما سواه ان لا يواضع تحت المصالح ما على رتب العباد الكبر والاعمال
الصغار والكبار متوسطة بين الرتبتين واكثر التماس الكبر انما هو بالكبار
ما على رتب الكبار يليها ان رتب الكبر وان رتب الكبر يليها على رتب الكبار
واعلى رتب الصغار يليها ان رتب الكبر وان رتب الكبر يليها على رتب
الصغار واصل الكبر انما انتما كخاصة من الرتبة اما بالجهل بوجود الله
نقل وصحة العلم او يكون الكبر بفعل كرمي المحب في الفناء ورات او السجود
للمنعم او التي لم للكفاية في اعيادهم ومباشرة الخوارج او تحجر ما علم من
الدين بالضيورة فقولنا انتما كخاصة من الرتبة الكبار والصغار فانها انتما ك
ولم يست كبر او سيأتي بيان في المقصود بعد هذا ان شاء الله تعالى وتحجر ما علم
من الدين بالضيورة تحجر الصلاة والصوم والنجاسة والواجبات والفي باق
بالبحر بعض الاما حقا للعلومة بالضيورة كبر الوفا ان الله تعالى لم يبح
التين في العيب وايضا فقل ان هذا هو الجمع عليه كبر على الاصلاح بل لا بد ان يكون
الجمع عليه اشتهر في الدين حتى طرأ في رباكم من المسائل الجمع عليها اجماعا
لا لعله را خواص الفقهاء يحجر مثل هذه المسائل التي يجمع الاجماع فيها ليست
كبر بل قد يحجر اجماع جماعة كبيرة من الروافض والخوارج والتمكلم ولم
اعلم لعل ان كبرهم من حيث انتما حجة والاجماع وسبب ذلك انهم بدوا حجة
في ادلة باخبروا بها كبرها بالجمهور مكان لا عذر في حقهم كما ان تحجر
الاسلام اذ اقدم من ارض الكبر وتحجر في مبادي امر من بعض شعائر الاسلام القلو
مة من الرضى لما بالضيورة لا يكفر لعله بغير الاصلاح وان كنا نكفر بذلك
لحججنا فيه وهذا الفرق من غيب عن سوال السؤال كيف تكفر ومن خالف المسائل
الجمع عليها ولا تكفر من هذا اجماعا وكيف يكون الفرق اقوى من الاصل بان
نقول انما نكبر بالجمع عليه من حيث هو مجمع عليه بل من حيث اشتهر له حجة
للمضي ورمي في انما اشتهر للاجماع كبر جازر بالجمع عليه واذ لم تنضب

لوم

لم نكفره وعلى هذا التفرد لم نجعل الفرق اقوى من الاصل وانما يلزم ذلك ان لو كبرنا
به من حيث هو مجمع عليه لمن حيث هو مشهور ومن حجة ابا حنيفة التي ارض الكبر
من حيث انه مجمع عليه بان انقضاء للاجماع فيه انما يعلمه خواص الفقهاء او القضاة
ومن غيرهم والفقهاء الشيخ ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه بالكبر ارادة الله
كقوله الكنايس نكبر فيها وقيل يبع مع اعتقاد حجة رسالته لم يثبت شي بغيره
ومنه تاخير اسلام من اتى به على يدك فتشير عليه بتاخير الاسلام انه ارادة
لغاية الكبر وان يدرج في ارادة الكبر اندراجا بسوء الغفلة على من يعاديه وان كان
فيه ارادة الكبر لانه ليس مقصود ابيه انتما كحجة الله تعالى بل اذية المدعو
عليه وليس منه ايضا اختيار الامام عفر الخية على اساسه على القتل الموجب
لحو الكبر من قلوبهم وفي عفر الخية ارادة استي ار الكبر في قلوبهم وسوء فيه
ارادة الكبر ان مقصود توفع لاسلام منهم او من ذيارهم اذ اليقوا احياء وفي
تجليل القتل عليهم ستر جاد الايمان منهم ومن ريتهم بل مقصود توفع الايمان وحصول
الكبر وتوفع بالفي في مشروع ما مودبه واجب عفر تغش من مقصوده وثبات
عليه الامام العاقل على غلبه الدعاء بسوء الغفلة وهو من عفر وياتي ما يله
وان لم يكفر بذلك واستشكل بعض العلماء الفرق بين السجود للشيء او للوالد
في ان الاول كبر والآخر لا وان كان الساجد له عاين مقفرا ما يجب له تعالى وما
يستحيل وما يجوز عليه وانما ارام الشيء بك في السجود وهو يقف بل انشرب
لا الله تعالى كما يغفره التاجر للوالد وفرقات عبادة الاولين انما تغفرهم ليقوا
ال الله زلفي مع ان الفاعلة ان الفرق بين الكبر والكسرة انما هو بعلل العسرة
وصيغها اشياء اك للجمع مع العسرة والشيء والفي مع وما بين هاتين الصورتين
من العسرة التي جعلها ما يقتضي الكبر في هذا المعاد والآخر في هذا المعاد
الملايك بالسجود ادم في سجود والو لم يكن فيله على هذا القولين بل هو المقصود
بالغفلة بل ان السجود ولم يقل هذا ان الله تعالى امر هذا بها من عفر من الكبر
وانه ابا ك الكبر ما جاز ادم عليه السلام ولا ان في السجود ادم مقسلة تقتضي
كبر الوافل من غير امره ولا يمكن ان يقال الشيء والامر عنما سبيل العباس والطلع
ما ن شي عن السجود كان مقسلة وان امره كان مصلحة ان هذا يلزم منه الدور
لان العسرة تكون حينئذ تابعة للشيء مع ان الشيء يتبع العسرة فيكون كل واحد

اشعر لاد الكبر

اشعر لاد الكبر

السلام الكماير فقال والمسيح غي ان التت الوضوعة مع السج وضع ميسا هذا
 الاسم على ما هو كذا كبر ومحيي ومع على اليسر كذا وكذا السج يظنون
 لفظ العبر على انفسهم من ما يد من النقيض لبيان ذلك **فنقول** السج حواس
 حنسر ثلاثة انواع **الاول** السج وهو عبارة عما جرب من
 حواس الرضمة كدمن خاص او ما يفة خاصة او كلمات خاصة توجب تغييرات
 خاصة وادراك الحواس الخمس او بعضها لفان خاصة من الماكولات والشمومات
 والنبضات والمواسات والسموعات وفرد يكون لادله وجود يغلو الله تعالى
 تلك الاعيان عن تلك الحواس وقد يكون لا حقيقة له بل تغيير صرف وفلا يستولى
 ذلك على الاوهام حتى يتجلى الوهم مضى السنين الطويلة في الزمن البسيق وتنتج
 العبول وتغير السنين وجرود الاولاد وانقضاء الاعمار في اوقات انتفاد من
 الساعة وهو ما وتسلب اليك السج بالكلية وتصور لبقول الانسان مع تلك
 الحواس كما لا انما من غير مرفوع وتخيصر ذلك كله من غل ومض لم يعال لا يجد
 شيئا من ذلك **الفروع** الثاني السج او امتيازها عن السجيم انما تقدم
 مضاف للاثار السماوية من الاقنالات العلكية وهي ما من الحواس الاملاك
 ويجرد جميع ما تقدم ذكره فخصوا هذا النوع بهذا الاسم فميزوا بين الحواس
الفروع الثالث بعض حواس الحفايف من الحيوانات وغيرها كما تقدم سبع
 من العجاء في جميعها نوع من الكلال شأنه اذا رجم في حوضه وبعض الكلال العضة
 ما النوع الاول الذي يجره اجار عضة كلها وتفلطت هودا وكهرخت في
 ما من مشرد منه كخر فيه اثار خاصة بض عليها السج وغو هذا النوع من الحواس
 الميضي لحوال النعوس واما حواس الحفايف التي تخصه بالفعالات الامروحية عنها كنة
 او سقما غوا لادوية والاعززية من الجماد والنبات والحيوان المستورة في كتب
 الكما والاعتناء بين والطبايعيين فليس من هذا النوع بل هو من علم الطب لا من علم
 السج وتخص السج ما كان ملكا له على النعوس خاصة **فقال** الطر كوشكي
 في تعليقه في الموازنة ان قطع اذ تاقص الصفها وادخل السكاكين في بطنه فقل
 يكون هذا السج او قد لا يكون والاختلاف للاصوليون فقال بعضهم لا يكون السج الا رفا
 ليس الله تعالى عادة ان يخلف عن ذلك افع او المتخلين وقال الاستاذ ابو الصوف بل يقع
 به النقيض والتصانور مما انكف واوجب الحب والنعوض والسك وفيه اذ وية مثل السج

السج

والكباد واللام مغنة بهذا النوع عوادة او ما كلوع الزرع في الحقل ونقل الامتعة
 والقتل على البور والعبي والصم وغوده وتعلم الغيب بمقتنع واللام يامن السج
 على نفسه عند الفراوة وفرد مع الفل والقتل من السج ولم يبلغ الحريمه هذا المبلغ
 وفرد على الفل فيه الى العانة وقطع يرعون ايدهم وارجلهم ولم يتمكنوا من السج
 عن انفسهم والتغيير والهروب **وحكي** ابن الصوبني ان احدى علمانيا
 جوزوا ان يستروفسهم الساج حتى ينج في الكوة وهي على حديد مستوي ويطلع
 في الامور ويقتل غيره قال القائل ولا يقع فيه الا ما هو مفرد للشيء واجمعت الامة
 على انه لا يصل الا حيلة الموت وابراء لانه ولفظ السج وانكاف الساج **فقلت**
 ووصوله الى القتل وتغيير لظن ونقل الايمان الى صور البهايم هو الصحيح المنقول
 عنهم وقد كان الفيل في ايام دوكا ملكة مصر بعد مرعون وضعوا السج في
 المراعي ومودة فيه عساكر الدنيا على عسل فصرهم في شئ معلود غيل في
 البشير الصور او جردا له من فلع الاعين او في د الرفاد وقع بذلك العسكر في
 موضعه فحاشيتهم العساكر واما مواسنة وانا هم الملوك والامراء مصوبه
 غرور وعوز وجوشه كذا هناك النورخون **واما** السج مرعون ما عوا عنهم
 من جوده **الاول** انه تابوا فبعتهم القوبة والاسلام عن معاودة الكفر الذي
 تكون تلك الاثار ورغبوا فيما عند الله ولله قالوا لا ضمير انا الى ربنا لنقبلون
الثاني لعلمهم لم يكونوا ممن وطوا ذلك وانما فصر من السج في ذلك
 الوقت من يفر على قلب العدا حية خاصة ليل موسى عليه السلام **الثالث**
 انه عبوزان يكون في عوز من علمه بعض السج عجا وموانع يبطلها السج السجدة
 اعتناء به والحب والبطلات فيه عن اهلها ما نزع السج **الرابع**
 انواع السج الثلاثة ثم نذكر الانواع من رفع بلوط هو كبر واعتقاد هو كبر ومعل
 هو كبر ما لا اول كالمشيب المتعلق من كسبه كبر **والثاني** كاعتقاد افراد الكواك
 او بعضها بالرجوسية **والثالث** كاهانة ما وجب الله تعظيمه من الكتاب الفجر
 وفيه من هذه الامة من وقع منها بشي في السج فلهذا السج كبر او مزية فيه وان
 وقع السج بشي مباح كما تقدم في وضع تلك الاجار في الماء ما بنا مباحة وكذلك
 رات بعض السج في سبي لحيات العظام فتقبل اليه وموقد بين يديه ساعة ثم يقبض
 ثم يعاود ذلك الكلام بعبود حالها كذا اذا كان يقول في ذلك موسى مصا

سج السج

مادر و کز
آفتاب و ابر
انوار و عروس
چشم و لب
۴
قلی و حیات و انوار
و لب و چشم و لب و چشم

الوضوء في كتبه
فماذا حصلت
بكمالاتي

انظر العبد
لا يقدر
اقابل

وخواص النبوس لا يمكن التكليف بها لانها ليست من كسبهم ولا كبريائهم فليست
واما اعتقادهم ان الكواكب تعبد الله فبغض الله تعالى بها هذا الخطا بما هذا لا يعمل
ولا ربه الله تعالى بها هذا ولا ما جاء في كتاب من خواصهم التي رتبها الله بها ان
الانوار عند الله لا اعتقاد بكونها لا اعتقاد في الكواكب حكايا لما اعتقد
حبيب ان الله تعالى اوجع مع الضحى والسفوف عطف البصر وطلع الاسرار واما تقي
بذلك ما وان اعتقد وان الكواكب تعبد الله والشيء كمثل بغيرها لا صورة الله تعالى بغيره
فخص الله الشايعية هو ما ذهب اليه في استقلال الخبيات وانما في هذا من فلاة
الله تعالى كماله في العنق لانه لا تكبر هو لا ومنه من مذهب ان الكواكب
مطلقة العبادة ما في النسخ ان اعتقاد الفلاة والتأثير كان كرها ولا يجب عن هذا
العرويات في الخبيات في الضرر والنفع مع هي العادة فشا قهر من السباع
وراد مدين وعني هم وام كوز الشترى وزحل يوجب شفاوة او سعادة او افساد
حزرو وخمين من الخمين لا حجة له وفلا عند البفر والشح والجمارة والتعالي بين
مجازة هذه الشايعية مشتركة بين الكواكب وغيرها فهو موضع نظر والى كالمرة
فيه انه كبر ان يعتقد انها مستقلة بنفسها لا تحتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصابية
وهو كبر صريح لا سيما ان صريح ينفع ما سعادا وبما في البحث يظهر ضعف ما قاله
للعنفية من امر الشيا كمين وعني هم بل ينبغي ان يعلم ان هؤلاء في هذا ارا خلا في
بان الشيا كمين كانت تصنع لسلطنة عليه السلام ما يامرهم به من عاروب وتاقل
وغير ذلك فان اعتقد السحاب ان الله تعالى سخي له بسبب عفا في مع خواص نفسه
الشيا كمين ضعف القول بتكليفه واما قول راجح انه علامة الكبر فمستحيل
لانا نتكلم في هذه المسئلة باعتبار القبا ونحن نعلم ان هذا راجح ان تصريفه لله تعالى
ورسله تعرجل هذه العفا في حاله فبان ان الشرع لا يخبر على خلا في الواقع ما في
الاراد والخاتمة بمشكك ايضا لانا لانك كبر في حال كبر واقع في المثال كما اذا جعله
مومنا في حال ايمان واقع في المثال وهو بعد ارا صنام ران بل اراك كاه الشى عية تتبع
اسماها وغفها لا يوفعها وان فلعنا يوم عدا اذا فلع بعغ ود الشمس وغير
ذلك في تبت مستبنا فلها واما قول الصابية في العز د الى الكفايس والغنير
وغيره انا مضينا كبره في الفضا د ون البتيا وفلا يكون بينه وبين الله تعالى مومنا
والا في متفيع في هذه المسئلة ما حكاها الطر كوشى عن فلما انا الصابية انا لا تكفي

الله

حتى ثبت انه من السحى الذي كبر الله تعالى به او يكون سحرا مشتملا على قهر ما قاله
الشابيعي واما قول الله ان نعلمه او تعلمه كبره في غاية الاشكال فيقول الله
كوشى وهو من سباد ان العلما انه اذا وقف الارجح الاسد وحكى الفصية الى ارضها
بان هذا السحى في صورة وحكم عليه بانه سحى وهذا هو تعلمه فكيف تصور
شئ لم يعلم واما قوله لا يتصور العقل اياها شئ كفى ب العود فليس كذلك بل انك
السحى مملوءة من تعليمه ولا يحتاج الى ذلك بل هو كعلم انواع الكبر والى كبر
بما لا نسا ان تقول ان الصابية تعتقد في عيسى عليه السلام كذا والصابية تعتقد
في الخيوم كذا وتعلم من اربعهم وما هم عليه على وجه حتى جرد عليهم في الله وهو في
لا كبر وفلا في عصر العلماء ان تعلم السحى ليعرفون بينه وبين السحى ان كان ك
في تبة وكفى نقول ان اعل السحى بامر مباح ليعرفون بين السحى وبين السحى في الزنا وطلع
الطريف بالغبض والشحناء وبعث ان كبره فيقتلون من ملوكهم بفر
كله في تبة او بجنه عتبة بين الزوجين او الملام مع جموش الاسلام عفا فل هذه الباحت
كلها في الموضع مشكك كذا ومول الطر كوشى ان اقل صاحب الشرع من دخل الدار فهو
كاهر فضا بكفرة عند خول هذه الدار فهو في حال او اخير صاحب الشرع عن اقل
ان كبره وفولهم هو دليل الكبر معنوع وفولهم لا في صاحب الشرع احبر بذلك
في الكتاب العجيز فلنا ما رايه على ما هو كبر من السحى لا على ما فيه فاشبه دخول
انخصيص في العوم بالقول عرو هذا موشا ننا في العوم لا ولا التكليف في سب
الكبر فهو خلا في القول عرو واشا من ذلك اعتبار رواية دليل لنا على ان تعلم السحى
او تعليمه لا يكون الا بالكبر وفولهم نقول ولا كن الشيا كمين كبره واملون الناس
السحى والعباد عنه ان يعلمون الناس السحى منع انه تفسير قوله تعالى كبره واملون
عن حالهم بعد تفكر كبرهم بعني السحى وانما يقع الفصود ان كانت الخلة الثانية
مهيورة للاولى سلمنا انها مهيورة لها لا كن بعين حله على ان ذلك السحى كان مشكلا
على الكبر وكانت الشيا كمين يعتقرون موجب ذلك لا بل كذا كالفكر ان اعلم
الفصل د منه بانه يعتقرون موجب واما اصولي اعلم السلام د في النصرافية
ليد عليه وفيها قفساد فواعله فلا يكبر العلم ولا التعلم وهذا التفسير على وبنى
افواعله واما جعل التعليم والتعلم مكلفا كبر اخلا في القول عرو ونفتصر على هذا
القرار من التنبية على غور هذه المسئلة . **المسئلة الرابعة** العرو بين

في القوس
المعجمة في القوس
في القوس

[illegible][illegible]

بِئْرٍ فَاعِلَةٌ فَتَالِ الْبِعَاةِ وَبِئْرٍ فَاعِلَةٌ فَتَالِ الْمَشْكِيِّ

ابن كثير النخلة ثم الرضوخ. ون علي بن ابي امامة تفي ضاحية او شغل او شول
بضاحية او تقيع فنعوه واجباتنا ويلين في ذلك وقاله ابو حنيفة والشافعي
في حنابلة ثم اليه عنهم بعض من اعلمت به في شراها اننا وليا لانا وجه
عبدون عن ابن ابي عمير في ربيع وفتايم عن قتال اشقي بموايد وعشي وحنابل في كل
بالمقتل في عمم لافناهم ويكف عن كل من عمم في حنابلة عن ابي حنيفة ورافقة المير
فهم ولا تغنيهم اموالهم واقتسب في ربيع ولا يستعان في ابي امامة بمشرك ورا
في ابي امامة على ما ولا تقتص عليهم اموالهم اقول في حنابلة اما كن في اقل
شجرهم وغير ابي امامة حنابلة يقتلوا في حنابلة في ربيع ولا يورثون قتالهم وحنابلة ابو حنيفة

انتم ما
من علم
في الباطن
الغنى

بأن البعز يتعدى من أن يزف الزوج زوجة في مجلس أو مجلسين وبين فاعلة
 فزوجة الجماعة من الولد يتعدى من أن يزف الزوج زوجة في مجلس أو مجلسين وبين فاعلة
 وفاعله أبو حنيفة وقال الشافعي أن علة مع بكالات مفتح فاعله لكل واحد
 حر وفاعله ابن أبي حنيفة وبكالة واحدة فاعله من الشافعي واحد وبكالة للحنفية
 على أن هو الله تعالى مع التراخي وبكالاتها من على أنها حلال مع متعده وبلز
 من أن يكون عندنا فاعل على أن حر العبد حوله تعالى أم لا لأننا مع هذه
 الفاعلة فولين وفرد كراه العبد والجمع وفي هذا الشأن فاعل من أمية العجلائي
 رقي امرأة بنحيك ابن حنيفة فاعله النبي صلى الله عليه وسلم حاكم في حركه أو
 تلعن ولم يقل حران وحدهم رضي الله عنه الشهود على المغيبة حران وحدهم كل
 واحد منهم مع أن كل واحد منهم قدوة المغيبة والسنة بها وفرد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قدوة عاقبة ثمانية ثمانين رواة أبو داود مع أنه قدوة عاقبة وصهوان
 ابن العطار وفيما سأل على حر الزنا **أجواب** بوجوه **أجواب**
 بالقياس على الزوجات الأربع فانه يحتاج للعائدات الأربع **الثاني** أنه حق
 لأم مع بل يرضه التراخي كالفصل وغيره **الثالث** أنه لا يفسد
 بالرجوع لما تداخل كالأفراد **والجواب عن الأول**
 وهو العرف بين أهل عرتين أنه إيمان ولا يمان تراخي خلاف الضرر ولو وجب
 عليه الجماعة إيمان لم تداخل **وعن الثاني** أنه لا تكره الشخص
 الولد ولو قلت فيه حر لأم مع لم تداخل في الشخص الولد لأم تداخل إلا في
 وهو الجواب عن الثالث **قلبي** فاعله بعض أصحابنا وجماعة من
 أهلنا أن قوله تعالى والذين من دونهم لم يأتوا بأربعة شهداء فاعله هو
 ثمانية جلاء أو فاعله جميع المصنفات بحكم ثمانية فتعني لغة أن حر الجماعة
 يكون حر لا واحد أو عطل التراخي وهو باطل حسب فاعلة وهي أن فاعلة الجمع
 بالجمع في اللغة فاعلة تزوج الأم على أن حر لأم كقوله تعالى لم يجدوا كاتبا
 مهران مفوضة فاعله لا يتوزع على الجمع بل يثبت لأم حر من ماله وكقولنا الزانية
 لورثة ونارة لا يتوزع على الجمع بل يثبت لأم حر من ماله وكقولنا الزانية
 غوا فاعله لا يتوزع على الجمع بل يثبت لأم حر من ماله وكقولنا الزانية
 لأم حر من ماله وكقولنا الزانية لأم حر من ماله وكقولنا الزانية لأم حر من ماله

حبيل

أمر

أمر حبيب

باب

وعنه كقوله تعالى أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها
 وأحر من المومنين حر جنات بمعنى جنات الجنة ومن أن وعمل أن يزف ويكون
 لبعضهم جنات الفرد وسر ولعصم جنات المأوى ولعصم أهل عليين وأه الخلف
 أحوال المقابلة من الجمع بالجمع وجب أن يعفوا عنه حقيقة مع حره فاعله أحوال البيلا
 يلزم الشئ أكواك أن فيبكر الاستدلال على مقابلة الجماعة المفروقة عبد ولط
 تأخوله الطر كوشى وحكيه مفرد تقوم العرف بين الجماعة المفروقة والزوجات
 بالامان ومن وجه آخر أن حكم الله تعالى تفرد في توجه لأم على المرأة وانتفاء
 النسب والميراث وتباين الترخيم ووفوع العرفة وأحد المفرد في كمورد واحد
 وهو التسخي وخ لا يصلح لأم واحد وثم لما اختلفت الأحكام أمكن ثبوت هذه
 دون هذه أو اعتراو غيبي من الأحكام فبنا سب أفراد كل واحد بلان تفوق
 ثبوت بعض تلك الأحكام مع بعضها من الباقي ومن وجه آخر أن الزوجية
 مكلوبة أيضا فبنا سب الغليظ بالتفرد وليس بين الفاذب والمفرد فاعله
 يفتضي ذلك

الفصل السادس من ولا تزوج والمائتان

بين فاعلة الضرر وفاعلة الشغار حر من وجوه فاعله لأم مع مفرد والضرر
 مفردة وانفقوا على علم غدير لأمه ولحقوا مع الحث في معتدنا هو غير ضرر
 بل بحسب الجنانية والحنفي عليه وقال أبو حنيفة لا يجزأ وزنه أو الحرود وهو رهن
 حر العبد بل يفتضيه مود ولحقا مع في ذلك فاعله الجماعة الصالحة رصوان
 الله عليهم بأن فاعله زور ككتاب على رضي الله عنه ونفس خاتما
 فاعله مائة فشفيع فيه قوم فاعله أن كزوني الطعن وكنت ناسيا فاعله مائة أو في
 ثم جلاء مفردة مائة فاعله لأم حر وكان ذلك الجماعة ولا أن لأم مسواة
 العفو بات الجنديات **أجواب** فاعله لأم حر كان ذلك الجماعة ولا أن لأم مسواة
 عليه ولم قال لأم حر أو مود فاعله لأم حر كان ذلك الجماعة ولا أن لأم مسواة
والجواب عنه خلاف من سبهم ما من يزورون على الفتى أو كانه محمول على
 صماع السلف رضي الله عنه كما قال الحسن أنكم لتأتون أمورا يعني في أعينكم
 أم من الشئ أن كمانه من الموفيات وكان يكسبهم قليل النعم يزعم تناسع
 الناس في العاصي حتى زوروا خاتم عمر رضي الله عنه وهو مفعي فاعله من عبد الفتى جز

أمر حبيب
 أمر حبيب

رضي الله عنه عود الناس انضية على امر ما احدثوا من العجور ولم يرد فسخ حكم
 بالاعتقاد فيه ينقل فيه الاختلاف لا سباده وثانيهما من العجور وان الحدود
 وليتية اقامته على اقامة وليتية العجور في العجور ما لا يوجب حجية رضي الله
 عنهما ان كان في الله تعالى وجب كالعجور ان يقلب على كثر الامام ان غير الضج
 مصلحة من الامانة والكلام وقال الشافعي رضي الله عنه هو غني واجب على
 امام ان شاء اقامته وان شاء تركه **س** الشافعي رضي الله عنه ما
 في الصحاح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصر الاضار الذي قاله في حق النبي
 في امر الشج اج ان كان من تحتك ينج من عنته وان غني مقرر لما يجب كغني
 الاد والعلم والزوج **و** العجور **س** عن الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بعد ان تركه خلاف قول الله تعالى لا يجوز له تركه لقوله تعالى كونوا قوامين
 بالفسل وهذا فسل بتجيب اقامته **و** عن الثاني ان غني المقرر فوجب كسفقات
 الزوجات ولا فارد وضيب الاضمان في بيت المال غني مقرر وهو واجب وان
 الكلام ان كانت حصة في مال لا يوجب اية الفصل السب وثالث العجور وان النعي جرح على
 وفوق اصل من جهة اختلافه باختلاف الجنائيات وهو لا يصلح لبيان الزنا طرية وحز
 الفرو ثم ان في السب فة القتل والحي اية القتل وفرد حلفت افا علة في العجور
 ووزن الثقل من مستوى الشيء سرفته بنسوة في العجور وشارد فطرة من النعي وشارد
 حرة في العجور مع اختلافه سرفته حرة او عفوقة العجور سوان في العجور
 مع ان في العجور اعظم علامة مقرر ان يارجم العجور **و** البكر لعظم مقرر
 مع ان العجور ما خسا وقت مع الاحرار في الردة والحي اية العجور في العجور
 في العجور العجور السب والنفس والعظيم في الفصاح مع قبا واما وقتل الرجل العالم
 الصالح في العجور الشجاع البكر بالرضيع **ن** الرابع من العجور ووزن النعي جرح
 البكر سرفته في العجور في كثير من الصور كتاديب الصبيان والبهائم
 والحيات في العجور مع عدم العصية وجاز في هذا العجور في العجور
 ان الشج ان يندولم يسكر فالامام **س** الله لا يدره ولا اقبال شهادة ان قلبيده في
 هذه المسئلة لا ينجية لا ينج **و** ثانيا ما بها للفاصل على النعي وعذوبة النصوص
 الصحة ما اسكر كثيرة بفليله حرام وقال الشافعي رضي الله عنه احذر
 واقتل شهادة ان احذر بالله سرفته في العجور لا يفسد العقل واما فبول

اشد العجور

شهادة فلانة لم يحضر بناء على حجة التقليل عن ذلك والعفو بقاء تتبع الميامر
 المعاصي فلانة هي بين عفوته وقبول شهادته وببطل عليه قوله من جهة
 ان هذا الامام في التعان حرام الحدود الفقرة بل يوجب في الشرع الا في معصية
 عملا بالاستفراء فليجمع ما لا حجة الله **ن** لفا من العجور وان النعي جرح
 وفسط ان فلانا بوجوبه فلان امام النعي من ان كان النعي من الصبيان او الكلبين
 متي حيا حيا حية حفيضة العفوقة الصالحة لفا لا توثق فيه رعا والعظيمة التي
 لا توثق فيه لا تصح لفا حيا حية فيسقط تاديبه مكلفا اما العظيمة فلعزم مو
 حيا واما العفوقة فلعزم تاديبها وهو تحت حسن ما ينبغي ان يغالب فيه **ن**
 السادس من العجور وان النعي جرح فيسقط بالقوة ما علمت مع ذلك با والحدود
 لا تسقط بالقوة على الصحيح **س** النعي اية لقوله تعالى من ان يفسدوا عليهم
سؤال مفسدة الكفر اعظم الكفر والحي اية اعظم من مفسدة من ان يفسدوا
 واما ان المفسدة ان العظيمة ان تسقط بالقوة والقوة في سفوك الاعمال
 ان يوثق في سفوك الادب وهو سؤال من يوثق في سفوك الادب في سفوك
 بالقوة في اساس على الجمع عليه كبر في الاول **و** **جوابه**
 من وجوه **ن** احذر ان سفوك القتل في الكفر في غيب في الاسلام بان قلت
 انه يبعث على الردة قلت الردة قليلة ما اعتبر حفسر الكفر وغالبه **ن**
وثانيها ان الكفر يقع للشهادت فيكون فيه عذر عادي ولا يوثق احذر
 ان كبر لهواه ولا خير في احذر لهواه فباسب التقليل **و** **ثالثها**
 ان الكفر لا ينج رغابا وجنابا الحدود تتكرر رغابا فلو اسقطنا ما بالقوة
 ثم نعت مع تكررها عذرا ونجج الناس عليها في اتباع اهلوتهم اكثي واما النعي اية
 ما بها لا تسقطها كما انهم يتفقوا المفسدة بالقول والحد اما متي قتل فقتل ان
 يعفوا ايا وليا عن الدم واذا اخذ المال وجب النعي وسقط العجور لانه حو فيه تخيير
 بخلاف غيره ما به عتق والعتق اكر من الحفر فيه **س** السابع ان التخيير يدخل في العجور
 في مكلفا ولا يدخل في العجور الا في اية في ثلاثة انواع فكل **ن** **ورابعها**
 التخيير في الشيء بغيره فكل مشترك بين اشيا احذر ما باحة الطلقة كالتخيير
 بين اكل الطيبات وتركها وثانيها الولد المطلق كتحريم اية الولاة فمتي فلانا امام
 تخيير في صرف مال بين مال وفي اسارى العجور والمجانين او الشقي جرحه انما تعين

مسيه ومصلحته وجب عليه فعله وياثم بتركه فهو ابدى يتفلسف من واجب
 الى واجب كما يتفلسف الكافر في كفارة من واجب الى واجب غير انه لا ذك لهواه
 في التكفير ولا امام يتخير في صفة ما اذا كانت الصلحة اليه لان ما فعلنا اذ احته اليه
 وانه يحكم في انظار من يحواله واراثة كيف خضره وله ان يعرض عن شأه قبل
 منها على ما شاء شأهوا فهو وخطا لا اجماع بل ان تفرم ذكره وبالشأ يخير
 السامع بين ان لا يعفو او يحسن بقاء لم يوق في صفة ارباب ما ان الامام بما فعلنا يتخير
 كما يتخير الكافر في كفارة لعنت غير ان العفو بينه ما ان هذا يتخير اذ في اليه الاحكام
 وفي لعنت تغيير متبادل فاما هذه التخييرات في الشأ من انه يختلج باختلاف
 العاقل والمفعول معه والجنابة والعروة ما غلب باختلاف ما عليها فلا بد في البقي جبر
 من اعتبار مقدار الجنابة والجنابة عليه في التاسع ان البقي جبر يختلج باختلاف
 الا عطر ولا مطر مؤثر في جبري بل لا يكون الكرام في بلد كفلع الفيلسوف ان جبر في
 وفي الشام اكرام وكشف الراس عن الالفلس ليس هو انا وبالعراق ومصر هو انا
 العائنه سرانه يتنوع نحو الله تعالى كالجناية على الصائفة رصوان الله عليهم او
 الكفاد الفخر وعونه والحق العبد الصالح وكشتم زبد وعونه والحدود ان يقع
 منها حبل الكفاحو الله تعالى ان لا يفرق على خلاف فيه امامه تارة يكون جفاله
 وتارة يكون جفالا في ملايوت جبر البتة

البسوف السابع وكرار بعوز والاثان من فاعله كالتلا في الصياح ومن فاعله كالتلا

يقسمه في ان الصياح يختص بنوع من امهات اعتبار ان تلافه حسب علة
 وعلاؤه ويقوى الضمان في غيره على مقله لعدم المسقط وله خصيصه اخرى
 وهو ان الشاك في عن الاربعة عن نفسه حتى لا يقتل لا يقتل كما وكافا تلافه نفسه بخلاف
 لو منع من نفسه صعامها وشي اهل الحق ما في فانه اثم فالتل نفسه ولو لم يمنع عنها
 الصايح من الاربعة لم ياتم بذلك وسطه ان كان انسانا وحيي في حال مبدوع
 عن معصوم من نفس او وضع او مال فبطل فنتله بل الاربعة خاصة وان ادى الى
 القتل ان يعلم انه لا يربوع اذ القتل يفصل فنتله ابتداء لتعيينه ضررنا الى الاربعة في
 شئ شيئا من الاربعة عن نفسه فهو حر لا يضر حتى الصبح والجنون وكذا
 البهيمة لانه فاج عن احبها في دمه وهو من العروق غير الفاعل في كل المختلف

انما هو جبر في نفسه
 سره في اوردانه
 من غير علة له

انما لم ينف عن غيره في الفياح بل في التلاف في الفياح اورد في اعظم الدروع عنه
 النفس وامره بترك ان شاء سلم نفسه اود مع عنها ويقتل لثعال معي من البتة الصبح
 اول فليلا لها وهو في صرحه من غير فنتة عامة فالامر في ذلك هو ان عصى
 الصايح بترك من عتاه من فيه ففعلت اسنانه ضمنت دية الانسان اهل من معلق
 وفي الاخير لانه الجأك لانه وان نظرا الى خرج من كوة فخرج ان يفسد عينه او
 غير هال انه لا يوقع العصية بالعصية وفيه افود ان معلق وعجب تفرد الا بزان في
 كل دمع ومستقر ترك الاربعة عن النفس ما في الصبح عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كن عبد الله المفلون ولا تكن عبد الله الفاتل ولفضة ابنه ادم اذ في با
 في با فاعل ان اريد ان يتو باغي وامك ولم يرمعه عن نفسه طار اذ قتله وعلى لك
 اعتد عمن رضي الله عنه على الحر لا فوال وان تعارضت معسلة ان يقتل او يكره
 القتل والتمكين من المعسلة اخذ معسلة من مباحة المعسلة نفسها فاذ انقارضا
 سقط اعتبار المعسلة الدنيا يرفع المعسلة العليا وهو اهل العرووف بين الفاعل تقيس
 والعرووف بين ترك دفع الصايح وبين ترك الغزا والشأ اذ حتى موقد ان ترك الغزا هو
 التسيب العام في الوقت لم ينفذ الى غيره واذا ان يضاف فتل الصايح التمكن والعرووف بين
 ترك الغزا في ترك دفع الصايح ان الدوا في ترك الدوا في غير مفسدك التبع ففعل
 وفرا بغير والغزا ضروري التبع ووافنا الشأ معي رضي الله عنه انه لا يضمن العقل
 الصايح والجنون والصبي ومال ابو حنيفة يباح له الاربعة ويضمنوا تفقوا اذ اكان
 ادبيا بالغا عا فلا انه لا يضمن لنا وجوه راوا ان لا يطل عدم الضمان الثاني الفياح على
 الام في الثالث الفياح على الاربعة الاربعة وفيه في الاخر انها تقتل وان تضمن احدا عا ولا يلزمنا
 اذ اغصبه مصل عليه انه ضمن ففعلنا بالاربعة لا بالاربعة ولا اذ اضمته مجموع ما كله
 فانه يضمن ان لا يربوع الفاتل في نفس الصايح لانفس الصايح والقتل بالصياح من جهة الصايح
 لم يجرى بوجوه راوا ان ترك عدم الضمان انما هو اذ في الاخر انما يجرى بالاربعة
 لو اذ في فتل عمره لم يضمن ولو اكله لم يضمنه في الثاني ان ادم في فتل عمره لم يضمن
 فلهذا لم يضمن والبهيمة الاختيار لها لانه لو جبر بغير اذ يجرى اخذ ان نفسه في يده لم يضمنه
 ولو جبر بغير بهيمة نفسه ففعلنا ضمنت وحيانية الغير تتعلق بغير فنته وحيانية البهيمة
 لا تتعلق بغير فنتها في الثالث قوله عليه السلام جرح العجاير جرحا لم يضمن لم يضمن
 جرحا كالماد في الجوارح عن راوا ان الضمان انما يتوقف على عدم جواز العقل

انما هو جبر في نفسه
 سره في اوردانه
 من غير علة له

بذلك ان الصيدا اصل على محرم لم يضمنه او طار على العرس سيرا فقتله العبد والادب
 على انه فقتله ابنه لا يضمنون بجوار العبد **وعن النبي** ان البهيمة لها اختيار
 اعتبره الشرع ان الكلب لو استقر سلب نفسه لم يوكّل صيداً والبعير الثالث يصير
 جميعه مختاراً على اهلهم وان وقع ففصا فيه كحايير ففقد الكافر ساعة ثم كان ابيض
 لانه كان باختياره واما قولهم في ادم مع لوكرح نفسه في البير لم يضمن غلاب
 البهيمة فيلزم معهم انه لو نصب شبكة موفقت فيها بهيمة لم يضمنها لانها لم
 تختار الا وانه لم يختارها واما تغليب الجنابة جرفية العبد فتنكب بالعبء الصغير فانه
 تنقلب الجنابة جرفية مع مسما وانه الدابة في الضمان **وعن الثالث** ان العبد
 يقتضي عزم الضمان مكلفاً **مسئلة** ان سلت الدابة في الضمان
 افرجه او اقلنت ما تلقت بالاضمان وان كان طامساً معاً وهو يفر على منعهما بل
 عنهما ضمن ووافنا الشايعة وابو حنيفة رضي الله عنهما في الزرع وفي غير الزرع
 اختلافاً عندهم وفالوا يضمن ارباب الفلح الغداة العبد لئلا يفسد او يهمل
 وان خرج الكلب من ارض محرم ضمن والدخل باذن موجه ان اوقعه اذ لم يضمن وان
 ارسل الطير فافلتت حب الغنم لم يضمن لئلا او يفر او قال ابو حنيفة رحمه الله لا ضمان
 في الزرع لئلا كان ارباباً لنا وجوه **الاول** قوله تعالى اود وسلمين
 اذ يحكمان في الحج اذ فشت فيه غنم انقوم راية **وجبه** الدليل ان
 اود عليه السلام قضى بتسليم الغنم لارباب الزرع فباله زرعههم وقضى سليمان
 عليه السلام بزرعههم انهم ينفعون بزرعها وفصلها وحي اجها حتى يغلب الزرع ويقت
 زرع الاخي والبشر رضي الله والمهلان في اشرار **الساني** انه مترك
 فيضمن كماله وان جازي **الثالث** انه بالنهار يمكنه التحفظ من البيل وفل
 لغني نعمه ان يبيع ماله من الدابة حصاة كبيرة اطابت اخساراً حتى ارباب
 غلاب الصغيرة لان الصغيرة لا يمكنه التحفظ منها ويحفظ من الكمين بالتمكيب
 عنه وفلته يضمن ما تحت بيلها لانه يمكنه التحفظ منها واذا ضل ما اسودت جرجلها
 وذنمها **ابن حنبل** بوجود **الاول** قوله عليه السلام جرح العجا
 جبار **الساني** ان يفسد على النصارى وما ذكره من العرف بالحي استه بالتمار باكل لانه
 اود فيمن من حيث ماله ما تلبه افسان او افعله ما تلبه انه يضمن في الوحي من
الثالث ان يفسد على جنابة افسان على نفسه وماله وجنابة ماله عليه وجنابة

وان اقلنت بالليل
 او اقلنت مع فريسة
 على نحره فماله
 الساعي في الزرع

على اهل العبد او اهل الفج د عليه وعكسه جنابة طاب البهيمة **والجواب**
 عن اول الحج عننا جباراً انما الفزع في غير الحج وانفقنا على تضمين اساجر
 والراكب والفايد **وعن النبي** ان البير والعرف انفقوا وما ذكره ان اطلاق المال حسب
 المال فاعلمنا به هو كمن ترك غلامه يصول فيقتل فانه لا يضمن وعن الثالث انه فيما س
 غلاب الآية وانه بالليل مبرر وانه ان لم يضمن **والجواب** عن قوله
 انفقوا ان لا يضمنهم ليس من اهل الضمان بل ما هنا ممكن التضمن **سؤال**
 في قوله تعالى فاعلمنا به هو كمن ترك غلامه يصول فيقتل فانه لا يضمن وعن الثالث انه فيما س
 اود عليه السلام لروفع في شرفه افسان لانه فيمة الزرع يجوز ان يوصل فيها
 غنم ان طامساً مفسداً او غنم اود واما حكم سليمان عليه السلام لروفع
 في شرفه غنم من بعض الغنم ما افسد لانه لا يجاد اقيمة موجلة ولا يلزم ذلك
 صاحب الحج اذ ان لا يضمن الغنم لارباب الزرع او جيت في الاطلاقات وانه بحالة على اعيان
 كما يجوز بيعها وما لا يباع الا بالحق في الفهم فيلزم لارباب الزرع ان لا تكون
 شي يعتناهم في المصالح والكل الشئ ايع او يكون اود عليه السلام معهم ومن سليمان
 عليه السلام وكما يعرف لاية ضلابة وهو موضع مشكل يحتج الى الكسفة والنكر
 حتى يعهم الغنم فيه **وجبه** الجواب ان المصلحة التي اشار بها سليمان عليه
 السلام بجوز ان يكون اذ اعتبار ان الزرع ان يكون مصلحة وماله كان
 تقتضي الحج عن مال افسان من يده اما القلة لا عيلان واما العظم ضرر على اعيان
 لعدم التركة للفقراء بان تقدم اشرار التي تاكل الغنم او يعجز ذلك او تكون المصلحة
 الاخرى باعتبار ما ننال من فتنه غير لكم كما قلنا ان النسخ حسن باعتبار
 اختلاف المصالح مع الزمنية فاعلم ان النسخ كشملة الجواب **سؤال**
 في قوله تعالى في راية وكناهم كجهم شامدون المراد بالشهادة ما اعلمنا العلم
 مما ما يرد في كبره والتموج به ما هنا يعبر بان الله تعالى لا يمدح بالعلم الحج وليس
 للسياق سياق غير هذا وقرعيب حتى يكون المراد التاجرة لقوله تعالى فاعلمنا به هو كمن
 عليه فاعلم الله الاخر يقتضون منكم لولا او غنم **جوابه** ان
 هذا الفصل اورد في تفسيره من رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله تعالى في صدر
 السورة حكاية عن الكفار ان هذا ارا حشر مثلكم ابناء تون السعي وانتم تبصرون
 ببسك الله تعالى القوم في هذا الفصل ليس في الله تعالى انه يذعن من الرسل ان يظن من

و انما
 وسلمنا

دشاة من المشرك وغيره وانما خرج شي عن حكمه ولا يعقل ان غفلة بل عن علم ولذلك
يقع مسلمين من اود عليهما السلام لم يكن عن غفلة بل عن غن المون وهو
اشارة الى ضبط القضي وادكاه الى غير ذلك كما يقول الله العظيم اعلمت عن
زيد وانما اعلم بحضوره وليس مقصوده الترخ بالعلم بل احكام القضي في ملكه
مكذبا ما يقنا

**الباب الثامن والاربعون في المائتان
بين قاعه ما خرج عن المساواة والمماثلة
في القصاص وبين قاعه ما بقي على ما علة المساواة**

اعلم ان القصاص من اخص الرز هو المساواة لان من قضي شيئا من شيء بقي عليه ما
سواء من اجله بغيره او من اجله في يومه الى تعطيل القصاص فكذلك ما سواه من مثل
احكامها المتساوية في اجزاء الاعضاء وسمك اللحم من العظام لو اشتراكها
حاصل لانها في الغالب في الحاق في العظم وتساوي مناجع الاعضاء
وثالثها العقول والاربع للرواسي لتمام قتل الجماعة بالواحد وقطع الاربع
بالواحد حتى كانت الولد له لمساعد الاعراب في قتلهم وسقط القصاص في السلام من
الحياة البسيطة كالشيخ الكبير مع الشاب ومنه يوزن المقاتل على الخلاف السابع
تفاوت الصناعات والاهلية فيما **وبما يقنا** ثلاث مسائل **المسئلة**
الاولى قتل الجماعة بالواحد اذ اقلوه عمدا او نوا على قتله عمدا بالحي امته
وغیرهما حتى يقتل غيرنا اننا نكروا وافنا الشايعي وابو حنيفة ومشهور
احمد حنبل رضي الله عنهم اجمعين في قتل الجماعة بالواحد من حيث الجملة وعن
احمد وجماعة من النابيين رضوان الله عليهم ان عليهم الدية وعن الزهري وجماعة
انه يقتل منه واحد وعلى الباقي حصص من الدية لان كل واحد مكلف له ملا
يستوفى اذ لا يقبلوا ولا في ديات ولقوله تعالى في باج ولقوله تعالى النعمس
بالنعمس وان تفاوت الاوطاء تمنع كالج والعبد بالعدد او بالتمنع لما اجماع الصحابة
رضوان الله عليهم على قتل عي رضي الله عنه سبعة من اهل صنعاء بوجده واحد
وقال الوفا الا عليم اهل صنعاء لقتلتهم وقتل على رضي الله عنه ثلاثة وهو كشي
ولم يعجبهم غلب في ذل الوقت وانما عقوبة كبح القزب وتفاوت الدية
فانما تنبض من القصاص وان الشئ كذا لو اسفلت القصاص كان ذلك ربيته

المسئلة الثانية وافنا الشايعي واحمد حنبل رضي الله عنهما
في انه لا يقتل مسلم بدمي وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يقتل المسلم بالذم لنا ما في
التجاري لا يقتل مسلم بكافرون **احكموا** بوجوه **الاول**
قوله تعالى ومن قتل مظلوما فمرد حبلنا الوليه سلكا فافنا فقتل مظلوما فيكون
لولىه سلكا **الثاني** قوله تعالى النعمس بالنعمس وساجو العمومات

والجواب عن الاول وما بعده ان ما ذكرنا من مقرر على العمومات
على ما تقر من اصول الفقه **المسئلة الثالثة** خلافنا الشايعي واجو
حنيفة في قتل العمدك وقال لا يقتل الفاضل وحده لنا العمومات التفرقة وقول
على التفرقة وفيما سأل على المسك الصيد للحجم مان عليه الفخاء وهي المكرة

**الباب التاسع والاربعون
والمائتان بين قاعه العيدين وقاعه
كل اثنين في القصاص بدمية واحدة كاللادن**

وعندهما انه اذ ذبح سبع لحداد فيه ضرورة رجل ثم ذبح سبع الاخرى عليه
نصف الدية وفي عيدين عور الدية كاملة ذوا فبنا احمر وقال الشايعي واجو
حنيفة نصف الدية لنا وجوه **الاول** ان عمره من وعليا وابن عمر رضي الله عنهم
اجمعين فضاوي من غير مخالف فكان اجماعا **الثاني** ان العيدين الذاهبة يرجع
صنوعا للباقية لان عي اجماع في انور الذي يصطلي الاضمار ولا كذا شهر علم الشيخ
ولذلك الصحيح انه اعرض لذكر عيبيه اتسع ثقب الاخرى فسيب ما يدفع لها من
الاخرى وفوق ابطارها ولا يوجد في ثقب الاخرى انما استرق الاخرى ولا يترك
الشر من امانة ثقت الاخرى وانفكعت وكذا جميع اعضاء الجسد والعين لم تقلم
من ابقاء الجمل فكانت العين الباقية في معنى العيدين موجب في امانة كاملة
احكموا بوجوه **الاول** قوله عليه السلام في العين خسرون من الابل
الثاني قوله عليه السلام في العيدين الدية وهو يقتضي انه لا يجب عليه دية الا اذا
فزع عيدين ومزاله يطلع عيدين **الثالث** ان ما خسر نصف الدية ومعه نقيده
ضمن نفسه ما منع اكل الاذن واليد **الرابع** انه لو دبح الفول بالشفال الروح البيا
حي لم يجب على راول نصف الدية لانه لم يذبح نصف المنفعة **والجواب**
عن الاول والثاني انه محمول على العيدين غير العور لانما عموم من كلفان في احوال

وجودها معلوم السبب اول وجود المانع بهذه حقيقة الشرك فلو جردت في هذه المسألة
 فتكون شروكا وتقدم ايضا اول الكفاد ان الشرك اذا شك فيه يلزم من ذلك
 العدم وكذا السبب ولا يلزم من الشرك في المانع بل يقترب الشك بناء على السبب
 وهذا ايضا يوضح ان شرعية هذه المسألة مع انهم لم يذكروها في السبب التي ذكروها
 ولا في الفوائد بل هي مذكورة في كثرها من غير ذكرها في سببها واما الموانع
 فهي اقصى ما ذكر فيها انها خمسة وعطال الناس على انها ثلاثة الكفر والعقل
 والرفوزاد بعضهم الشرك احتراز من اهل السببية او الردم بانه لا مبرر اذ
 بينهم واللعان لانه يمنع من ميراثه لا بد ولا رث منه قبل ظهر الهير وفيه الفوائد
 الثلاثة وهو المقصود

**الفصل الثاني والخمسون في المائتان
 بين ما عدا ما في من البرع ونبي عنه
 ونبي ما عدا ما في من النبي عنه**

اعلم ان ما يجب بممارات متفقون على انكار البرع كثر على ما في من النبي ونبي عنه
 ولحق التفصيل وانما خمسة اقسام فمن واجب وهو ما تناولته فواعل الوجوب
 وادلتته من الشرع كقولنا في الفرائض انما اوجب علينا الضياع فان التبليغ
 من بركات الفروع واجب اجماعا واهل الفرائض اجماعا فاعل هذا النوع لا ينبغي
 ان يقتل في وجوبه **الفصل** في ما في من النبي ونبي عنه وهو كل بدعة تناولتها فواعل
 التخييم وادلتته من النبي بعبارة كالكوس والحدائق من المصالح والمفاسد فاعل
 الفواعل التي بعبارة ككفرهم لجهلهم على الصلوات وتولية المناصب التي عتية من لا يصلح
 لها بطريق التوارث وحقق الاستنارة في كون النبي كذا لا يبيد وهو في نفسه
 ليس باهله **الفصل** الثالث من البرع من روج اليه وهو ما تناولته فواعل التوارث
 او ادلتته كصلاة التراويح واقامة صور الامنة والفضاة وولاية الامور على خلاف
 ما كان عليه لصحابة رسول الله عليهم السلام بسبب ان المصالح والمفاسد التي عتية
 تحصل لا يعظمه الولاية في نفوس الناس وكان الناس في زمن الصحابة رضوان الله عليهم
 معظم تقطيعهم اما هو بالارض وتبني الجيرة ثم اخبر الخلفاء وذهب في ذلك
 الفرض محذرا من اخرا لا يعطلون الا بالصور متبعين بتخييل الصور حتى غفل المصالح
 وما كان في رضي الله عنه يا كل خير الشيعي والمخ وهرض لعامله فصب صلاة

في كل يوم لعلمه بان الحالة التي هو عليها او غيرها لمانع في نفوس الناس ولم يخف هذه
 وتجاهلوا عليه بالحق ما احتاج الى ان يضع غيره في صورة ليس تخلف النكاح
 وكذا لما فرغ اشلام ووجد معونة ابنه سبعين فلما غلب الحجاب وانحر المواقب
 اتفقتة والشياد العالية وسلا ما سلكه الملوكة فسله عن ذلك فقال له انما طرأ
 غن مني ما احتاجون اليه افعالهم كمالهم كمالها كمالها كمالها كمالها كمالها كمالها
 محتاج الى ما اذا لم يكن حسنا او غني عفا له اليه بل انما من عرو غنيه على ان
 احوال الامية وولاية الامور يختلف باختلاف الامور والاعصار والعزوف والاحوال
 فكذلك احتاجون الى غير ذلك من ارباب وسبب ساد لم تكن فديما وما وجدت في بعض
 الاحوال **الفصل** الرابع بدعة مكروهة وهي ما تناولته اذ لة الكرامة
 من النبي بعبارة فواعلها كتحصيل الامام العاطلة او غير ما ينوع من العبادة
 وكذا في ما في من النبي ونبي عنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتنع عن
 تحصيل يوم الجمعة بصيام اول ليلة بقيام ومن هذا الباب الزيادة في السنن وادراك
 المحروقة كما ورد في التسبيح عفا العبرضة ثلاثة وثلاثون ميعال ما في وورود
 طاعة في زكاة البطر يجعل على اصوع مسيبان الزيادة في هذا الاظهار الاستظهار
 على الشارع وفلة اذ في مع بل شان العلم اذ احذر واشيا ونف عفاه وعفا له وج
 عنه فلة اذ في الزيادة في الواجب او غنيه في المانع لانه يودي الى ان يقتل الواجب
 هو لا صل والمزيد عليه ولله في ما في من النبي ونبي عنه عن ابي جابر صيام ستة ايام
 من شهر ربيع الاخر فيقولون انما من رمضان وخبره ابو داود ان رجلا دخل المسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فوجد رجل في المسجد فقام ليظهر كفتين فقال له هي من العباد رضي الله عنه
 اجلس حتى يفرغ من صلاته ونظر في هذا الامر من كان فينا فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما في هذا الرجل من العباد يريد من فينا وصلاحنا بل بالعباد واعتقدوا
 الجميع واجبا واذ في تفسير النبي ابي وعرف حرام اجماعا **الفصل** الخامس من البرع
 الباطلة وهي من فاعل اولته اذ لة الامانة وفواعلها من الشريعة كالتخاذل المتاحل
 الذي في بعض الاثار اول شئ احذرته الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واتخاذ المتاحل
 لان نبيش العيش والصلابة من المبالغة في مبالغة في البوابة اذ اعجضت
 في من على موانع الشرع وادلتته في نبيش ثنائيا من الادلة والفواعل التي في من
 ايجاد او غنيه او غيرهما وان ذكرنا فيما من حيث الخيلة بل انصر الى كونها بدعة مسح

في كل يوم لعلمه بان الحالة التي هو عليها او غيرها لمانع في نفوس الناس ولم يخف هذه
 وتجاهلوا عليه بالحق ما احتاج الى ان يضع غيره في صورة ليس تخلف النكاح
 وكذا لما فرغ اشلام ووجد معونة ابنه سبعين فلما غلب الحجاب وانحر المواقب
 اتفقتة والشياد العالية وسلا ما سلكه الملوكة فسله عن ذلك فقال له انما طرأ
 غن مني ما احتاجون اليه افعالهم كمالهم كمالها كمالها كمالها كمالها كمالها كمالها

فصع ان يخرجها بغير طهارة كبريت فان لم يخرج كذا في الاتباع والشركاء في
نواحي وبعض السلف الصالحين ابا العباس لا يمانع من اكل الاكل الا ان لم يمس ثلثا لو
كثير في كل يوم وسمن ومبعض جنير الدنيا والاخرة اتبع كالتبرع اتضع اقرن
من وربع لا يوسع

من وربع لا يوسع

باب في علة الغيبة المحمّية وفاعلة الغيبة

انني احمي به فقال الله تعالى ولا يغيب بعضكم بعضا وقال عليه السلام
الغيبة ان تدرك من امر ما يكره ان يسمع فيا حير سوال الله وان كان حقا قال
ان قلت باحكام هذا المبدأ ورد هذا النص على ان الغيبة هو ما يكرهه الاخصان
اذ اجمع وانه لا يسمي غيبة الا اذا كان غايبا بقوله ان يسمع هذا في ان لا يسمع
من وهو يسمع ما يكره ان يسمع من صريح العموم **فليبين** قال بعض
العلماء امتنع من الغيبة من صور الا في النصيحة لقوله عليه السلام لعلكم
تفت فليس حيزا وورثه عليه السلام لما خطبها معوية ابن ابي سفيان ووجه
اذا معوية بن جندب صعلوك لا ماله واذا اوجه فلما يضع العصا عن عاتقه فذكر
عيبين منه اما ان يكره ان يسمع من سمعاه وابع في المصلحة النصيحة ويشترط في هذا
الغيب ان يكون الحاجة ماسة لذلك وان يقتضي الناصر من العيوب على ما جعل في المصلحة
خاصة التي حصلت المشاورة فيما اوالتى تقتضي الناصر ان النصوح شرع بيما وهو على
على عدم ذلك في نفسه وان لم يستشيره فان حلفه ان لا يفسد وعرضه ودمه عليه
حرام وواجب حلفه وان لم يسمع من ذلك والشركاء واحترام من ذكر عيوب الناس
مكلفا يجوز ان يقع بينهما من الحاجة ما يقتضي ذلك من اجماع ام بالاجور لا عند
مسير الحاجة لو اذ لا يجتنب الغيبة مطلقا لان العجز او الفالج في الكمال والشركاء
اليان احترام من ان يستشار في امور الزواج فيذكر العيوب الخلة مصلحة السفر
والعيوب الخلة بالشركة او المسافاة او يستشار في السفر معه فيذكر العيوب
الخلة مصلحة السفر والعيوب الخلة بالزواج والزيادة على العيوب الخلة بها مستثنى
فيه ام لا يقتضي على ما عيى او يقتضي الامور عليه: الثانية للحج والتعمير
في الشهود عند التمام عند وقوع الحكم بقول الحج وولوي مستفيل الزمان اما
عن غيب الحكم محيى لعدم الحاجة لذلك وانفك باعلى الناس حرام ولا طمينا

ان في الغيبة

الغيب

الغيب

العصية وكذا رواة الحديث يجوز وضع الكتاب مع خروج الحج وح منه والاحبار
بذلك الظنية العلم لما يظن ان الغيب يتبع به وهذا الباب واسع من امر الشهود لانه لا يقتض
بحكام بل يجوز وضع ذلك في بعض خطبه وينقله وان لم يعلم عيى النافل ان يخرج عيى
صحة السنة والاحاديث وكما في ذلك غير متعين ويشترط في بعض من الغيب ان
تكون الغيبة فيه مصلحة لله تعالى في نصيحة المسلمين عند حكمهم وفي بعض
مشاريعهم اذ متى كان اجل عداوة او تفكك بلا عراض وجرد مع الامور لا حرام
وان حطت به المصلحة عند الحكم وفي الرواية فان العصية فخرج للصحة كمن قتل كذا
يظنه مسلما فانه عاص بظنه وان رقت العسرة بفعله واشترط ايضا في هذا القسم
ان لا يقتصر على القوادح الخلة بالشهادة او الرواية بل يقول هو ابن ذاك الوجود لا عن من
امه ان يغير ذلك من المومات التي تتعلق بها بالشهادة او الرواية الثالثة المعلن بالفسوق
فقال امرى القيس فبما هو كذا في مذكرات ومصرها فيقتصر بالزنا في شرع مبالا
بشي ان يحكي ذلك عنه انه لا يتابع اذ اسمعه بل من حيزه ان لا يمانع من الغيبة اما
حي مت عفو المغناذ وقامه وكذا من أعلن بالفسوق وكذا امرى القيس من الامور واللو
وبعده ونازع فيه انباء حفسه وكذا كثير من الصور يقتصر بالفسوق واقتدار
على التمسق على الدور الحكم والمصون الكبار مذكر مثل هذا عند هذه الطوائف
لا يحرم ما نهى لا يتاخر من جماعه بل يسترون السراية ارباب البرع واستطائف الفصلة
ينبغي ان يشهر في الناس مبالا بها وعيها وانع على غي الصواب لعجزها الناس
والضعفها لما يقع فيها وينبغي غيبها المبالا مكن شرك ان لا يتعذر فيها
الصرف ولا يقتري على ان يسمع من العيوب وهو لا يشترط ان يفعلوه بل يقتضي على ما فيه
من المنهية اذ خاصة ما يقال عن المتبرع انه يشي جالحج وان لا يخرج ذلك
مما ليس فيه وهذا القسم داخل في النصيحة غير انه لا يقوفا على المشاورة وكا
مفارقة الوقوع في العسرة ومن قد من اهل الضلال ولم يترك شيعة تعظمه ولا
كتب انفرادا سببا يحشي من الهبادة الغيبة فينبغي ان يستلح الله تعالى وان يذكر
له عيب التبه وحسابه على الله تعالى وقد قال عليه السلام اذكر وامر من موثا
كم فلا تطل اتباع هذا الاما استثناء صاحب الشرع لعامة اذ اكدت انت والمغناذ
عنده وقد سبوا كما العلم بالمغناذ فيه فان ذكره بعد ذلك لا يجل فدر المغناذ
عند المغناذ عنده لنفهم علمه بذلك وقال بعض الفضلاء انه يستر الفسح عن نهي

ان في الغيبة

مادة

لا فكما اذا اتركها لمعرف فيه ربما ضي ما استراح الترحيل المعيب بذل من ذكر
 كماله واذا انقضى مدة ادى ذلك الى عدم فسيانته السادسة القروى عمل ولا
 را مور يجوز ان يعلنا بالخذمالى وغصبنى وثبتت عرضى الى غنى ذلك من القوادح
 المكروهة لضرورة دفع الظلم عنك **قضية** سالت جماعة من
 المدرسين والعلماء ان يعينوا على العلم عن ما يروى عن قوله عليه السلام لا غيبة معي
 ما سبق من العلم به ولا يجوز ان يفتكه بعرض العباسى ما علم ذلك من هذا هو تلخيص
 المعروف بمنع ما يحرم من الغيبة وما لا يحرم

انظر على ما هو في الغيبة
 فاس

الفصل الرابع والخمسون والمائتان

بين فاعلة الغيبة وفاعلة العزيمة والغنى والمزور اما الغيبة فمقتضى بيانها
 ما يباح من ما يباح من مفسدة افساد الاعراض والعزيمة ان ينقل اليه عن غيره اذ
 يتعذر ان لا يفيج من ما يباح من مفسدة الغباء البغضة بين الناس ويستثنى منها
 النصيحة فيقول ان فلانا يفسد قتلنا وغوخذ لان من النصيحة الواجبة كما
 تفرم في الغيبة وقيل بالعكس

انظر على ما هو في الغيبة
 فاس

الفصل الخامس والخمسون والمائتان

بين فاعلة الزيف وعلم ذلك ان
 اعلم ان الزيف ليس علم المال بل عدم احتفال القلب بالونيا وراموال وان كانت
 في ملكه فمفكر يكون الزايف من الغنى الناس وهو زائد لانه غير متغير كما في جريد
 وفوله في جماعة الله تعالى احسن عليه من هذا الفيلسوف على غيرة وفكر يكون الشرير
 الغير غير زاهد بل في غاية الحسنى لاجل ما اشغل عليه قلبه من الرغبة في الدنيا
 والزهدي في الحسنى ما ذ واجب ومع الواجبات هي ام وفي المنزلة مكروه وفي الواجبات
 منروج وان كانت مباحة لان انيل النيا يقضي لا ترك اذ الحسنى ما ذ والمكروهات
 فيتركها من باب الوسایل الضرورية

الفصل السادس والخمسون والمائتان

بين فاعلة الزيف وعلم ذلك ان
 جاز هو مميته في القلب كما تفرم بيانها والنوع من افعال الجوارح وهو ترك ما لا بأس
 به من الزايف الناس والصله قوله عليه السلام لا يبين الحسنى ام بين وبينها مشبهات
 فمن اتقى المشبهات فقد تقي الزايف وعرضه وهو منروج انية ومنه الخروج عن

انظر على ما هو في الغيبة
 فاس

خلاف العلماء بحسب الامكان من اختلاف العلماء في افعال الجوارح او حرام بالورع
 الفرك او هو مباح او واجب بالورع افعال من افعال في ترك الواجب ومفكر
 المكروه لا يضطره وان اختلفوا على ما هو مشروع او غير مشروع بالورع الفعل لان
 القليل من الشئ عينة مثبتت لا يرم بكمل عليه النابع واشتبهت مقدم كفار من الشيايق
 وخلافتهم العلماء في شرعية الفاعلة في صلاة الجنازة مما لا يكفون الميسر
 بمشروعة والشايعي يقول هي مشروعة ومولحية بالورع افعال تتقن الخوص من
 اشترك الواجب على مذهبه وكالمسئلة فالامام في الصلاة مكروهة وفال
 الشايعي يوجب بالورع افعال الخروج عن عتبة ترك الواجب بان اختلفوا على
 موصي ام او واجب بالورع متوقع على كل تفرد بالورع ان يقول ان الحسنى ان
 عارضه الواجب فمزم على الواجب لان رعاية حسن العبادات من رعاية حصول الصالح
 وهو لا يضر ويهزم الحسنى بما معناه يكون الورع التارك وان اختلفوا على ما هو مندوب
 او مكروه فلا ورع لتساوي الجهتين على ما تفرم في الحسنى والواجب ويمكن ترجيح
 المكروه كما تفرم في الحسنى وعلى هذا السؤال في فاعلة الورع وهذا مع تفا رجب
 الادلة اما اذا كان الزايف يقين صفيق الاول جاز حيث لو حكم به حكم
 انفضاضه لم يحسن الورع في قتله وانما يحسن ان كان معا يمكن تفرج حرة
 شرعية **وبما قلنا** ثلاث مسائل **المسئلة الاولى**

انكسر جماعة من الفقهاء في قول الورع في مسح الشايعي مثلاً جميع راسه فلو
 لانه لو اعتقد بوجوده فترك الشرب بل جمع بين الفرضين بل هذا مذهب
 مال فبذلك وان لم يقتض بوجوده لم يخج المسح بنية للشرب بما حصل الجمع بمعنى
 الفرضين وكذا الذي اذ اجتمع في كل موضع اختلف فيه بفعل هذا التعويذ
 رد ونصيه هذا السؤال ليس بوار بسبب اننا نقول يقتض في مسح راسه للشرب
 على مذهب الشايعي والوجود على راي مال وليس في ذلك الجمع بين الضيقين في ان
 النود والوجود ورا حكم ام الشئ عينة اصداد ورا كن الجمع بين الضيقين انما
 ممتنع اذ العمل المتعلق مع اعتقاد افعال ما اعتاد العمل بفعله لا يمنع الجمع لان الصرافة ضر
 العداوة والبغضة ضرورية وممكن ان يجمع في القلب العداوة للكماء من والى الصلا
 فة للمؤمنين والمحبة لصلواتهم والبغضة للكماء من بسبب ان متعلق لحر الضيق
 غير متعلق بالخير كذا في ما معناه اختلفت الاطراف فيقول اعتقد هذا الفعل واجب

على مزهه مال ومنه وما على مزهه الشايعي مجمعه ما في ذمه من اعتبار حمتين
 واذا فتنين كما في كبر وان زبادا لعمرو وليس اما انما حتم فيه التفسير
 باعتبار اذ فتنين ومراجع ارباب المعقول ان من شرب الشايعي والعظام انما
 الاضامة كما تقدم مثاله مع البروة فاذا انقردت الاضامة لم يجمع التفسير في الضمان
 وعلى هذا التفسير يجمع في الزمن الواحد في الزمن الواحد في العمل الواحد الواجب
 والخيم والكرامة والنذر والادامة باعتبار خمسة من العلماء الفا يلين بقلك
 الاحكام على هذا التفسير تصورنا الجمع بين المذهب على وجه في حال راجح ولا
 مستهال للمناظر والورع والخيم عن العبرة من غير تناقض بمقابلة ففردا عن
 في جمع كثير من الفضلاء **المسئلة الثانية** كثير من الفقهاء يعفرون
 ان المالك يعفرون مكلان مذهب الشايعي ان الم فله غسله او يمسح جميع
 راسه وعضوه وان الشايعي يعفرون مكلان صلاة المالك في الم يمسح وان الجمع
 بين المذهب والورع في ذل انما مولى من الصلاة وغوفا عن السكوان على قول الفقهاء
 وليس كذلك والورع ليس بتحصيل علة العبادة بل عبادة كل مفلا امام معتبر
 صحة الاجماع والجمع كل مرفوع خصه على علة تصح بانه وعبادة الوافقة
 على وجه التفسير **فان قلت** ما اذا كانت العبادة صحة الماطع
 مما يابرة الورع وكيف يشترع الورع جرد **قلت** ما بيرة
 الورع وسبب مشروعيته الجمع بين ادلة التفسير والعمل يقتضي كل دليل
 على يفي في التفسير فوفهم انه فذا كلاما لبيان العمل مقتضاة هو الصريح بما يجمع بين
 في الما شتر الجمع بين المذهب في جميع مقتضيات الادلة مع علة العبادة
 والتصحح بمقابل فله ولو كان المالك يعفرون مكلان صلاة الشايعي وبالعكس
 لكانت كل حادثة عكس راخي من العمل الناس فبما انزل الصلاة كحول
 على ما لا يفي بالمشاهدة ونجى عليه احكام البساق ابر الامر ويترك ذلك
 في البقرة وفي كل ما من حمة غا فيها وهذا فساد عظيم لم يقابل بحول المالك حمت
 الله عليه والشايعي جميع هؤلاء الامة من العمل الناس واحل الناس عن جميع
 الناس وايضول في الما ومنه **المسئلة الثالثة**
 باختلاف الفقهاء في او العصى الواح كنهه فعل يدخل الورع والزهر في البياحات
 او اياما عن في الما بعض ومنه بعضهم وصنف بعضهم على بعض واكثر في

الشيخ
الشيخ
الشيخ

الشيخ

التشريع فقال لا يبارى حمة الله في مضغته اير دخل الورع فيها لان الله تعالى سوي بين
 صر فيها والورع مندود والنذر مع التسوية متفقون وقال الشيخ بهاء الدين الميموني
 حمت الله عليهم اجمعين يدخل الورع في البياحات وما زال السلف الطامح رضى الله عنهم
 على الزهر في البياحات ويدل على ذلك قوله تعالى ان تبتغوا كهيبة الله في حياكم الدنيا
 واستمتعتم بها وغيرها من النصوص والبرهان على الصواب وكبري الجمع بينهم
 ان البياحات لان عر فيها واورع من حيث هي مباحات وفيها الزهر والورع من حيث
 ان الاستكثار من البياحات يخرج الى كثرة الاكساف الرفع في التشبهات وفان يرفع
 في الما ماد وكثرة البياحات ايضا يفض الى كثر التبعوس فان كثرة العير والليل والليل
 من العساكن العلوية والمناكل الشمسية والملابس القينة لا يكاد يسلم صاحبها من الاله
 عراض عن موافق العبودية والتخيم في الرتبة كما يعمل في الفقهاء اهل العبادات
 والعبادات والضرورات وما يلزم فلو سمح من الخضوع والذلة لول العمل وكثرة السؤال
 من قوله وبضله اناه الليل واصراف النهار ان انواع الضيق وراقة تفت على الما فلهذا
 غنياء يعفرون عن هذه الصفة فكان الزهر والورع في البياحات من مائة الوجه
 لان حمة انما مباحات ويدل على اعتبار ما تقدم قوله تعالى ان الاختصار ليل في ان اذ
 استغنى وقوله تعالى الم تولى الزحاج اجرهم في ربه ان اناه الله الما في من اجل ان
 امكاه الله الما فلو كان غرود فيفوا حفي امتلي باعاجات والضرورات لم
 تقتدر نفسه الى منازعة ابراهيم عليه السلام ودعواه لراحيا ورامانة وتعرضه
 تامي او القويهم عليه السلام بالنيران واما وصل الى هذه العا حيا والاله حسب ان
 قلا وكثرة قوله تعالى كاذبة عن الكبار انهم في واتبعك الاله لول وفي الآية
 اخرى وما نراك اتبعك الا الذين هم اذان لنا بادن التواي عطا في ان اتباع الانبياء
 هم العفراء ومعاذروهم نعم الا غنياء قوله تعالى وفانوار بنا فلا كنعنا ساء اتنا
 وكبر انما فاضلونا السبيلا في راية راخي افا من هو ما ولم يفل افا فافوا وعا
 به سنة الله تعالى في خلقه ان لا اكثر من في هذه الدار هم الا فلون مع تلك
 الدار والافلون في هذه الدار هم الا كثر ورفى بكرة الدار مزاوجه ما كان السلب
 رصوا والله عليهم يعفرون من الزهر والورع في البياحات وهو وجه الزم الميموني من
 قوله تعالى ان تبتغوا كهيبة الله في حياكم الدنيا مزاوجه للجمع بين القولين
الفصل السابع والعشرون في المايتان

٤

تتبع فاعله التوكل وينفع له ترك الأسباب

اعلم انه قد اتفق على ان الله تعالى هو الموفق في كل شئ...
فقال قوم ايضاً التوكل لا مع ترك الأسباب وهو ترك الأسباب والاعتماد على الله
تعالى فانه الفخ الذي في احياء علوم الدين ونجاة واما ملازمة بين التوكل
وترك الأسباب والاعتماد على الله تعالى فان التوكل هو اعتماد القلب على الله
تعالى بما عليه من خير او بدعة من خير فالمتوكل لا يحسن ملازمة الأسباب
مع التوكل المتوكل لا يفعل ما لا يفعل بقوله تعالى واعوذ بالله من استغاثته من قوة
ومن يدرك لغيره ما لا يستعده مع الامر بالتوكل في قوله وعلى الله فليتوكل المؤمنون
وقال تعالى ان الشيطان كان له عرو وما غرره عرواى عزروا منه فداكم من كساده
انظر من الشيطان كما يتبع من الكفار وامرهم بالاجابة أسباب الاحتياك
ولم يرد من المكاره في غير ما وضع من كتابه الفخ يزور رسول الله صلى الله عليه
وسلم سيد المتوكلين وكان يحسب على الغيايل ويقول من يصني حتى يبلغ رسالات
ربي وكان الجماعة في سونه من العرو حتى خزا والله يعصمك من الناس و قد قلنا
مكنا من انهم رعين في كتيبتهم الفخ من عزروا وكان في اخي احواله مع ربه
يخرج فوق سنة لعياله هو اما العفول وهو ان الله العظيم اذا كانت له عوايد
ادام ما يجسر الامم او امواد الخرج لا منها او امكنة كما يوضح لا سيما بالادب
مع الاكفالك منه فعل لا حيث عوده وان كان في عوايد بل تجرى عليه والله تعالى
اعلى الملوك واعظم العظماء بل اعظم من ان يشررت ملكه على عوايد اراد بها واسباب
من رهاور بك بها اثار فرقة ولو شاء لم يجر بها فعل البر بالشيء واليشيع بل كل
ولا احتراق بالنار والخيابة بالشفيع في الهواء لم يخلص من الله تعالى حصول بقوله لا تثار
بروز اسبابها بقرا نساء لادج عليه سبحانه وتعالى بل يخلص فضله تعالى في عوايد
وقد انفسمت لغلالي في هذا الفهم ثلاثة اقسام قسم عاملو الله تعالى بالاعتماد
فلوهم على قدرة تعالى مع افعال الأسباب والعوايد والنجو في الجار في رضى العمل
وسلكوا الفهم العظيمة الفلكية بغنى زاد الى غنى من هذه الشئيات
بفعل لا حصل لهم التوكل وما تم الادب وهم جماعة من العباد احوالهم مسكورة في
كتب الرافيق وفيهم لا حظوا بالاسباب ولا عن التوكل وهم عامة الخلق ونسب الافعال
ورما وصلوا بالاحلة الاسباب والعفلة عن السبب الى الكبرياء الفهم الثالث

عرواى
يرم فنة
سنة لعياله

اعتمد فلوهم على قدرة الله تعالى وحصلوا مظه من عوايد ملا حظير في تلك الاسباب
مستبها وميسر بما يجمعوا بين التوكل والادب وهو انهم التبيين في الصديقون
وخاصة عباد الله تعالى والعارمون بملازمة جعل الله تعالى منهم منه وكرمه بمسوا
بهم خير لافساح السلافة **والعجب** من يميل لاسباب ويترك في التوكل
تجربته جعله عزم الاسباب او من شره عزم الاسباب ان اقباله لا يمان سبب لدخول
الحفة والكفر سبب لدخول النار لا يحفل الشرع كمال لاسباب مهمل هو تارك
هو من الفهمين او معنى معا بان ترك اعتبارهما خسر الدنيا والآخرة وان اعتنى بها
وقال لا بد من ان يمان وترك الكفر فيقال له بما بدل غيرهما من الاسباب ان كان هذا ان
مينا يمان التوكل بغيرهما كذا نعم من الاسباب ما هو مظهر في عي عوايد الله تعالى
كلا يمان والكفر والغدا والتبسم وغير ذلك ومنها ما هو اكثر في عي مظهر لاكن
الله تعالى فيه عادة من حيث الحلة كلاله ونية وانواع لاسباب لادب واحذره والادب
في انقاس فضل الله تعالى عوايد وذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم باصر بالادب
والحمة واستعمال لادب ونية حتى الكى بالادب ما يركى سحر وفار عليه السلام العدة
بيت الداء والحمة لادب والادب صلاح كل جسم ما اعتاد واذا اكل هذا لادب في الاسباب
التي ليست مكسرة من الحمة والصلاح الجسم هو الحمة عادة في ما كنهك بغير ذلك
من العوايد بمسرا لادب والادب والفرق في الاسباب

الفصل الثامن في حسن والمايقان

بين فاعله التوكل وفاعله الغلبة
اشتركت افعاله في انما كلب من القلب فغير ان العسر قني وقال النعمة عن العني
والغلبة قني حصول مثلها من غير قني خ القلب زوالها عن صاحبها في العسر حسان
قني زوال النعمة وغولها للحاسد وقني زوالها عن غير كلب حصولها للحاسد وهو شر
الحاسد من كلب العسرة الصرفة من غير معارض عامي كقبي ثم حكم الحاسد
في الشئ بعة التحريم وحكم الغلبة لا باحة لعدم تغلفه بمسئلة التبة ولم ليل
في يوم العسر الكفاد والسنة وراجاع بالكتاب قوله تعالى ومن شر حاسه اذ ليل
ام يحسرون الناس على ما اتاهم الله من فضله وقوله تعالى لا تتموا ما فضل الله به بفضك
على بعض ايج لا تتموا زواله ان فرنية الشئ لت على نقر العزف واما السنة بقوله
عليه السلام لا تأسوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله اخوانا واحداً لامة على عي

الاسباب
الغلبة

ومر يعبر عن الخيلة بلطف الحسود من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حصل له في افتقار
رجل ان الله انما انهم يقولون به ان الله انما انهم يقولون به ان الله انما انهم يقولون به ان الله
الليل والنهار الى الخيلة الامني ما تين على وجه البالغة ويقال ان الحسود لم يعصية
عصى الله بما في الارض حسودا لم يسن ادم ولم يسجد له

الفصل التاسع والخمسون والمايتان

بين فاعلة الكبر وفاعلة التجل بالاجساد والاعراكب وغير ذلك اعلم
ان الكبر لله تعالى على الصلابة حسن وعلى عبادة وشي ايعه حج ام وكبيبة قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حسنة خرد من الكبر فقلو
يرسل الله ان لم يزل نجبا ان يكون ثوبه حسنا ونفله حسنة فقال الله جميل يحب
الحسان ولاكن الكبر يكثر الكبر ويغض الناس بخرجه مسلم وبنج هـ وقال العلماء ارضي
الله عنهم بكونهم في الجنة على ما يله ويغض الناس احتفالهم وقوله عليه السلام ان
يدخل الجنة وعيل عظيم يقتضي ان الكبر من الكبار وعلم دخول الجنة مكلفا
عند العترة لان صاحب الكبرية عندهم يخلد في النار كالكاكي وعند اهل الجنة معناه
لا يدخل فيه وقت يدخلها غير انتكبر من له في البدا والنهي العام فدرج ادم لخاص
اذ افقضته النصوص او الفواعل والكبر من اعظم ذنوب القلب فمثل الله تعالى
العافية حتى قال بعض الاوليا كل ذنوب القلوب تكون معه العتق را الكبر
واما التجل فبقدر يكون واجبا في وفاة رماور وغيرهم اذ اتوفى عليه تقييد الواجب
ما الهية الدنية او الرتبة اعقل منها مصداق العامة من وفاة رماور وقد يكون
منه وبنية الصلوات والجماعات وفي الحج والبر بنية العرو والسرارة لزوجها وفي العلماء
لتعظيم العلم في نفوس الناس وفوق ما على احب اني ان الفاني ابيض الشياذ وقد يكون
حي اما اذا كان وسيلة حتى كمن ترضي لبيبا را جبيبات لينتبه من وقد يكون
مبا اذا اصر عن بنية الاسباب وانفس التجل الى راح كل الخمسة وكذا الكبر
فلا يجب على الكبار في الحج وفيه وفريقا على اهل المبرع قليلا للبرعة وفريقا
كما جاء في الحديث والاداحة فيه بعيلة والاهـ رويته وبين التجل وفصول
الاداحة فيه ان اصل التجل راداحة لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده
علاذ اعلم المعارض النافذ عن اداحة بنية الاداحة واصل الكبر التي مع ما اعلم
المعارض النافذ عن التجل بنية التي مع مبراهم ومبراهم ان الكبر من اعمال

كل ذنوب
القلب يكون معه
العتق كما الكبر

وقوله تعالى
ان الله يحب
المحسنين

**الفصل الستون والمايتان بين
فاعلة الكبر وفاعلة العتق**

من تفلت من حفيضة الكبر وان في القلب ويعضد لقوله تعالى ان في صرورهم را
كبر ما هم ببالغة جعل الله القلب والصرور اما العجب من ضرورة العباد
واستغلا ما من العبر وهو معصية تكون بعد العبادة ومتعلقة بها هذا التعلق
لخاصة كما تعجب العباد بعبادة الله والعالم بعلمه وكل مطيع بكلمته فراجح ام غي معسر
للصاغة انه يقع بعلمه بخلاف الراداة انه يقع معها بيفسر لها وسر حتى مع العجب انه
سوء ادم على الله تعالى وان العبد لا ينبغي ان يستغفر ما يقع في سيرة بل في صفة
بالنسبة الى عظمة سيرة لاسيما عظمة الله تعالى وكذا قال الله تعالى ما فادوا الله
خوف فزرة اي ما علموه حق تعظيمه فمن اعجب بنفسه وعبادة فبقره الله مع ربه وهو
مطلع عليه وعرض نفسه لمقت الله ومخطه ونبه على ضوذا لقوله تعالى والذين يؤتون
ما اتوا وفلسوفهم وجلة انهم الى ربح راجعون معناه يفعلون من الكرامة ما يفعلون وهم
خا ييرون من لقا الله تعالى في الاعانة احتفال لها وبما ايل على حب هذه الصفة
واسنى عن صلاها والكبر راجع للحق والعبادة والعجب راجع للعبادة

الفصل السابع والستون والمايتان

بين فاعلة العجب وفاعلة التسميع كلاما معصية ويقدر على العبادة من
جينة الموازنة لا من جهة الاحكام وفي الحديث الصحيح حتى حبه مسلم وغيره قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع الله به يوم القيمة اي ينادي به يوم القيمة
بما اذ ابلان على عملا في شئ اراد به غيري وهو غني الراداة لان العار يقع قبله خالطوا الراداة
مفان من يسرو العرو بنية وبين العجب انه يكون الياسر والعجب بالقلب وكلاما
بعد العبادة

الفصل الثامن والستون والمايتان

بين فاعلة الرضا بالفضا وقبيل فاعلة عدم الرضا بالفضا اعلم ان كثيرا
من الناس يلتبس ان عليه ملا يعرف من السخط بالفضا وعدم الرضا به والسخط بالفضا
وعدم الرضا به اصل ان السخط بالفضا احرام اجماعا والرضا بالفضا واجب
اجماعا بخلاف الفضى والعرو وبين افضا والفضى والفرور والفرور ان الطبيب اذ اوصى
للعياد واذ من لا وفلح ردة التناكلة بان في اليبس حتى تبغ الطبيب ومعاينة وكان

غير هذا يقوم مقامه بما هو ايسر منه وهو يستحق بفضاء الطبيب واذا بته له وجبا
 بنية عليه بحيث لو سمع الطبيب كرامة او رفق عليه وان قال بزيادة او نقصان فاسيت
 منه شرا او فلفظ اليه حصل منه الام عظمية مبرحة بهذا الخط بالمفضي
 الذي هو الدواء واللفظ كما بالفضاء الذي هو ضرب الطبيب ولا يوثق اذ اسمع ذلك بل يقول
 له صرقت الا مكرهه بل على هذا اذا اقبل اليه انسان بمرض من المرض فقتضى
 صفة هذا العيس عوم رضا بالفضاء بل عزم رضا بالمفضي وان قال ان شي عملت
 حتى اصابني مثل هذا او صدم فني وما كنت استأيل بغير هذا عزم رضا بالفضاء بمنح
 ما موزون بالرضا بالفضاء واللفظ ضحية ريبا كما بالاجل والالتفيم ولا نعتضض عليه
 في ملكه واما انما اخرنا بان تطلب لنا الباليما والترابا ومولقات الخواذ وطع فليس
 كذلك ولعل قد اشى بعة بتكليفه لغيره الميسر في صفة ولم يوجر الا رقت باستحابة
 الرضا بالنولم والاضح من الرضا بل في الله تعالى افواها لا يتلون ولا يحدون لها ساء
 ومعا فلفظهم بقوله تعالى ولو اخذناهم بالعذاب مما استنكافوا اليه وما يتضح عون
 بمن لم يتيسر كن وبذل لمولقات ويظهر لغيره في جسر ربه افاالة العشرة منها وهو
 جبار غير بعيد عن كبره والغير ملة فضي والقدور اخر الفضاء والقدور ما الواجب
 الرضا بالفضاء فقط اما الفضي بغيره يكون الرضا به واجبا كالاجاز والواجبات الخ
 فلهذا الله للانسان فلهذا يكون مندوبه في المندوبات وحرامه في المحرمات والرضى بالكبر
 كبر ومباخاة في المباحات واما بالفضاء فواجب على رعا كمالا في من غير تفصيل من
 فضي عليه بالمعصية او الكفر بالواجب عليه ان يلا ذلك حبة المعصية والكفر
 فيلحها واما فلهذا الله فيها ما الرضى ليس الا ومتى تحطه وسقفة الربوبية في
 في كل ان في معصية او كبره ان في معصية وكبره على حسب حاله في ذلك
 مقامه بغيره البزوف والاذ او عظم ان كثير من الناس يعتقد ان الرضا بالفضاء
 اما عظم من الا وليا وخاصة عبادة الله تعالى وان من العجز عن الوجود وليس كذلك
 بل كفي القوام من المؤمنين اما يتلون من الفضي فقط واما التوجه الى جهة الربوبية
 بالتوجه والفضاء بغير العزم الا كما هو بوحدة الازاد رامن العجز المردة وانما
 بحث هو لا على قوله ان الرضا بالفضاء اما يكون من خاصة الاولياء انهم يعتقدون
 ان الرضا بالفضاء هو الرضا بالمفضي وعلى هذا التفسير هو عجز عن الوجود بل كالتعذر
 بل يخرم بان هو الله صلى الله عليه وسلم فالتعذر بغيره عجز في موقف ولله امرهم وربي عايشة

منها

رضى الله عنها بما رويت به الى غير ذلك لان ما اكله من الفضي ونجس بان انبياء
 عليهم السلام كما عظم تقاليم وضوح من الموطاة وتشتد المسترا وان كان
 الرضا بالمفصيات غير حاصلا في جميع الانبياء بغيرهم بغيره في الاولى والرضا
 بهذا التفسير اجمع فيه وهذا التفسير خلاف ذلك عزم ان تقدم وهو من غير على ان
 عوام المؤمنين فضلا عن الانبياء والصالحين واعلم ان

الفصل الثالث والسقون والاثبات بين قاعة الكبريات وما علة اسباب الثوبات

اعلم ان كثير من الناس يعتقدون ان المصائب سبب في دفع الدرجات وحصول
 الثوبات وليس كذلك بل في غير العزم بينهما ان الثوبة لا يشترط ان يكون لها ان
 يكون من سبب العبد ومقدوره في المصائب فيه وملا في قدرته او مومن جفسي
 مقدوره غير ان لم يقع مقدوره كالعناية على عضو من اعضاءه لا مقبولة فيه واصل
 في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما شئى بحسب ما له مما هو من سعيه وكسبه وقوله
 تعالى انما ننجي ونز ما كنتم تعملون بحسب ما كنتم تعملون واما ما عظم ان
 يكون في المصائب ما هو ربه في المصائب لا ثواب فيه كالافعال قبل البعث
 وكما جعل المحيوات العجم اواق مكتسبة مراد بها واقعة باختيارها ولا ثواب
 لها فيها لعدم الامر بها وكذلك الوقتي يستمعون في فيورهم الواعظ والقران
 والذكر والتسبيح والتليل والاقواب لهم منه على الصحيح لان غير ما مورس
 بعد الموت ولا منه من الما اثم ولا ثواب لعدم الامر والنهي بل لا يكون اسباب الثواب
 ذات واما الكبريات فلا يشترط فيها شي من ذلك بل قد تكون كذلك مكتسبة
 مقدورة من باب العساة بقوله تعالى ان العساة فيلهم من السيات وفلا تكون كذلك
 كما يكفر الموت والعفويات السيات وتحو اثارها ومن في المصائب الثوبات
 لقوله تعالى وما طبع من مصيبة مما كسبت ايديكم ويعلموا عن كسبهم وقوله
 عليه السلام لا يصيب المؤمن وص ولا نصيب حتى الشوكة يشاكها الا كبره لعله
 من خيوبه بالمصيبة كرامة للزود في ما سواها افني في المصائب او الصبح والرضا
 بالمصائب معصية اخرى ونعتي بالمصائب عزم الرضا بالفضاء كما تقدم تفريجه
 في التالم من المفصيات كما تقدم بيانها في الصبح من الفرد بالحيلة فاذا استخلف جعلك
 سيئة ثم فلا تكون هذه السيئة فلا السيئة التي كبرها بالمصيبة او فلا واعظم

عجب كثرة السخط وفلته وعظم المصيبة وصغى ما بان المصيبة العظيمة
تكثر من السيئات اكثر من المصيبة اليسيرة والتكبيح وانفع فطعا تخط
المصائب او صبر غير ان صبر اجمع التكبيح والاصبر وان تسخط بفروع
الذي كبر بالمصيبة بما حباه من السخط مثله او اقل منه او اكثر على ما اذا تحمل
ما في بعض الاحاد يث من ترتيب الشواهد على المصائب اذا صبر بالمصيبة لا ثواب
مبدا فكمها من حمة انها مصيبة لانها غير مكنتية والتكبيح يقع بالمكنتية
وغير المكنتية ومنه قوله عليه السلام في مسلح وفيه الامور لا تترك ثلاثة
من الولد لا كثر له من النار فانت قلت جرسوا الله وانما قال وانما انزلته
لو قلت له ولحق النار ولحق ما عباد راجع الى معنى التكبيح اي تكبر مصيبة بفروع الولد
في ثوابا كان شانهما ان يدخل بها النار فلا كفرت تلك الذنوب بحداد خول النار حسبها
مصارف المصيبة كالعجاذ المانع من دخول النار من حمة عجزا القنينة به واعلم
ان التكبيح مع مودة الاولاد وغوهم انما هو بسبب الالتم الراضل على القلب من
مفرد الجود بان كثر كثر التكبيح وان قل قل التكبيح ولا يجزم يكون التكبيح على
مفرد نفاسة الولد في صباه ونفاسه مع جرة والحواله بان كان الولد مكرها فانتج
بفرد بلا كفارة بفرد البتة وانما اخلص رسول الله صلى الله عليه وسلم التكبيح موت
الاولاد بناء على الغالب انه يؤلم ويظلم العرو من الكفارات وامساج الشواهد
بذرة النار جرو والباحت وعلى هذا البيان لا يجوز ان تقول المصائب مبرص او مفرد محبوب
او غير ذلك من قول الله تعالى هذه المصيبة كفارة لانها كفارة فطعا والاعاء
بمحصيات المصائب حرام لا يجوز لانه فلة اذ جمع الله تعالى وفرد سلت هذا امي كتب
المجيبات والموفيات مع الامنية بل يقول اللهم عظم له الكفارة بان تقطعها
لم يعلم ثبوتها على اهل التكبيح معلوم لنا بالخصوص الواردة في الكتاب والسنة
فلا يجوز حمله بما علم في فيه وفيه تكافيرة

الفصل الرابع والسقون والمايتان

بين فاعلة المرافقة المحممة وفاء هذه المرافقة التي لا تخفى وقد غلبه
معنى المرافقة مقابلية الناس ما يجوز في القول ومنه قوله تعالى في ولولا من
مير عفون لي مع يود وزادوا قلت على احوالهم وعبادتهم ويقولون لا مثل ذلك
هذه المرافقة حرام وكذلك كان يشكر الله على ظلمه او مبتدع على بدعته او مبتدع

انما يجوز ان يقال
لما جعل الله
المرافقة

على اذكاره وباكله وسومرا فنة حرام لان ذلك وسيلة لتكثيره في الظلم والباكل من افعله
وروي عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه كان يقول ان الله كثر في وجوده ولق قلوبنا
لثقلهم جودا انظمة والفسفة الذي تبقى شرهم في وجودهم ويشكرون بالمال
الحقيقة بان ما من احد الا وفيه صفة شتى ولو كان ان يحسن الناس في حاله في الاستكفاء
لشيء فهذا امون يكون مباحا ومن يكون واجبا ان كان يتوسطه الغايل الذي يخلع على او يحسن
لا تدرج لان ذلك القول ويكون في حال مقتضى ذلك ولا يكون مندوبا ان كان وسيلة
لمنود او مندوبات ولا يكون مكره وان كان عن ضرورة ضرورة تفاداه بل يجوز
البيع او يكون وسيلة للموقع مع مكرهه بانفست المرافقة على هذه الاحكام
الحسنة التي هي في بطن حنين العرف بين المرافقة المحممة وفي المحممة وفرد شاع
بين الناس ان المرافقة كلها محممة وليس كذلك بل الامر كما تقدم تفريجه

الفصل الخامس والسقون والمايتان

بين فاعلة الخوف من غير الله تعالى المحممة وفاعلة الخوف من غير الله تعالى الذي
يجزم في ورد قوله تعالى ولم يخش الله وفوله تعالى لما تخشوهم ولخشون وفوله تعالى
وتخشى الناس والله اخوان تخشاه ويخوف الله من النصوص المرافقة من خوف غير
الله تعالى وهو المستفيض على السنة للجمهور وهذه النصوص محمولة على خوف غنى
الله تعالى المانع من فعل واجب او ترك محممة او خوف لم يخش الله به جليسا الخوف
كم من يخطو الا يخاف منه عادة كالقبور من يخاف لئلا لا تفصل حاجته
لهذا السبب بمعاذ الله خوف حي ام ومما ورد في هذا الباب وهو قيل ان يفتقر له
قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله ما الا ودي في الله جعل مبتنة الناس كعذاب
الله بمفاتي هذا القشبي في هذا المكان قل من يخافه وهو مود في سيا في
الدم والانكار مع ان فنة الناس مؤمنة وعزاد الله تعالى مولم ومن شبه مولما
مبولم كيف ينبغي عليه هذا القشبي ومترك الانكار مني وهو ان الله تعالى
وضع عذابه حاد على كاعته وزاج اعن معصيته ممن جعل الله في الناس له
حاشة على كاعته في ارتكاد معصية الله وزاج له عن كاعته الله تعالى
مفرد سور من عذاب الله تعالى ومبتنة الناس في لفت والرجح وشبه الفنة بعذاب
الله من هذا الوجه والقشبي من هذا الوجه حي ام فطعا موجب للخروج واستحقاق
الدم الشئ على فانكر على ما علم في وهو من ياد خوف غير الله تعالى المحممة وهو في

طريق
نفسه او

المتشبه بها منا ومن يكون لغوف من غير الله تعالى ليس حراما كما يغوي من
 الاسود والبياد والعمارة والقلبة وفرتجيب لغوف من غير الله تعالى كما امر بالبرار
 من ارض النوبا ولغوف منها على الجسد ما من الامراض والاسقام وهي لغوف
 من الجلود في ارك من الاسر مصون العوس والاحساد والمنافع والاعضا
 والاموال والاعراض عن الاسباب البسرة واجب وعلى هذه الفواعل نفس ويكفي
 ما يحجم من لغوف من غير الله تعالى وما لا يحجم وحيت تكون الخشية من الخلق
 محجة وحيت لا تكون با على ذلك

الفصل في الامور الستون والمايتان

بين فاعلة التكبير وبين فاعلة التليد وما في منها وما لا في منها بالانجيل
 نحو الفل السبي الكاف في القلب والليونة هي الفعل القريب على هذا الظن من مزار
 او غيرة وكلاهما في ام طلبة في الحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يحب العمل ويكره العيلة وانما من جاء بهم الفل بالذلة فقالوا لا يباد
 المتكبر يسلم ما نطير به اذا بقله وجني لا يصيبه منه بأس وسال بعض النجلي من
 بعض العلماء فقال له اني تكلمت واخبرني على ذلك واكن يقع الضرر به وغيره يقع
 له مثله لا السبب ما يحرمه في راوفا شكل ذلك على هذا الطراز في الشيخ بعينه
 فقال له نعم قوله عليه السلام مكتوبة عن الله تعالى انما عنك من غيري في ملكي
 في ما شاء وفي بعض الطرق في الحديث في خيرا وانت تظن ان الله يؤذيك عنده لك
 الشئ الذي تظن من من مفسد الفل بالذلة تعالى في هذا فبك الله تعالى على سوء خنت
 به جاء يتك ذلك الشئ الذي تكلمت به وغيره كما يسمو كونه بالله ولا يعترف
 انه عطل في رعد ذلك ما لا يعا فيه الله تعالى وايضا في ربه في هذا المقام يحتاج
 الى تحقيق فان الاصل لو خاف الملاك عند ملاقاته السبع لم يحجم اجماعا متعين ان
 الاشياء في المقام فسمان ما في ذبه العادة بان مؤذ كاسموم والسباع والنوبا
 ومعاداة الناس اتخموا وكل الاغذية الثقبلة المنخنة عند صغوار البقر وغو
 في لا يغوي من هذا النفس ليس حراما لانه خوف عن سبب عفو في جوار العادات
 وفوق صاحب النفس عن بعض العلماء انه قال معنى قوله عليه السلام لا تغروني محول
 على بعض الامراض بل تغرره عليه السلام من النوبا والفروم على بلادهم فيه وهذا
 نص من عوايد الله تعالى اذا لمك على شئ وجب اعتفاده كما يعترف ان الماء مكره

القول

والفطر مشيع والنار محبة وقلع الراس مميت ومنع النفس مقيت ومن لم يعترف ذلك
 كان خارجا عن حكم العقل وما سبه الا في بيان العادة الربانية به وكذلك ما كان
 في العادة اذا كثرت يا وان لم يكن مكره ان يكون العودة مسهلة ولا من فاضل الرض
 في من راد وية فان اعتفاده ما حسن متعين مع عدم اجراء ما قبل الكون ما كثرت
 يتعين حينئذ ان الذي يخرج من تكبيره هو النفس الخارج عن عباد النفس و
 ملزم في عباد الله تعالى به في حصول الضم من حيث هو هو ما اذا عرض ان يطلع حط به
 الضم رغبة طم اعترف في الله به واعتفاده في الله تعالى وتصح به ما ليس به مع
 فهو الفل بالذلة وهذا النفس كشمول الاغنام والعبور بين الغنم وشراء الصابون
 السبت وغير هذا من هذا في العوام التكبير من هذا هو النفس التي اح لغوف منه
 لانه هو كمن بالذلة من غير سبب ومن الاشياء ما هو قريب من اجل النفس ومن يتخضر
 كالعروني في بعض الامراض وغو ما الورع ترك لغوف منه خيرا من العيلة ومن لا
 الشوم الوارد في الاحاديث يعني الصحاح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما
 الشوم في ثلاث في الارواح والسرور والعسر ومع بعضها ان كان الشوم يعني الارواح والسرور
 والعسر في صاحب النفس فيكون عتاده كما قال بعض العلماء ان كان الناس
 يعترفون الشوم بانما يعترفونه في هذه الثلاثة وان كان الشوم وانما في نفس
 الامر في هذه الثلاثة فيقال خبر الله بذلك او اعلم ان خبره وانما في الثلاثة
 بل لا اكل في كل واحد من كماله عليه السلام في الرجال ان يخرج وانما في كماله عليه
 وانما اكن في كل واحد من كماله عليه السلام في الرجال ان يخرج وانما في كماله عليه
 ان الرجال انما في كل واحد من كماله عليه السلام في الرجال ان يخرج وانما في كماله عليه
 ما ورد الوحي به وكل من سئل من الله عليه السلام لما سئل عن كل الضمير فقال انه
 فمستحبات امته من الامم والخشي ان يكون منهم او ما عفا عنه ثم اخبر ان السوخ
 لم تغيب فخر اخبر بالسخن مما شاع اخبر به مبعلا وهو كثير في السنة متبعة منذ
 الفاعلة في هذا عطل في الجمع بين كشي من الاحاديث واما منع ان يحجب الله تعالى عاده
 في هذه الثلاثة احيا فاسيد الضرر في الصحاح يا رسول الله ان لا يسكت بها
 والعزم كثير والما وافر في العود وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعوه هذه ميمة وعن عائشة رضي الله عنها انما قالت انما عرفت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم عن قول الجاهلية في الثلاثة قال الباجي ولا يقدر ان يكون له عادة
 مع

القول

القول

وفي الحديث ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عدوى ولا عام ولا صغر ولا جمل الممرض
 على الفم ولا جمل البص حيث شاء به فقال الباجي قال ابن زبير لا يقدر وصرح
 مريضاً حلاً بالمال كانت العجدة تعذر مبين عليه السلام ان لا من عند الله تعالى ولا
 عام معناه ما لا لا يقطع واما السلام كانت العجدة تقوا ان او فعت بعامته على بيت حج
 منه مقب وفيل معناه ان العجدة كانت تقوا ان افترج من راسه كما جاز لا يزال يقول
 اسفوني اسفوني حتى تقتل فانه على الاول يكون الفجر نيباً وعلى الثاني يكون قوماً واصبر
 صراحتي ان كانت العجدة تخرج منه مع صبره لئلا ينجح الحج وفيل كانت العجدة تقول
 صوداً مع صبره يقتل بفيل عليه السلام لا يوذ الا بخله وامرض صاحب الماشية الرزينة
 وانصح صاحب الماشية لئلا ينجح فالانح من معنى امرض على الصبح بايراد ما شئته على
 ماشيته بيوزيه بذا ينسخ بقوله لا عدوى وفيل معناه لا يعلل ليعزوم على الصحيح
 معه يوزيه وان كان لا يعرف ما بنفس تكرمه فهو من يذ ان الة انضى وان عدوى وفيل
 هو ما سح بقوله عليه السلام لا عدوى

الفصل السابع والستون والما يقان

بين فاعلة الظهيرة والليل للطلال البياض والليل الخ امه اما ان الشخير والظهيرة بغير
 تفردت حقيقتها هما واحد كما هما واما البياض فهو ما يظن عنده الخفير عكس الظهيرة
 والنظير غير انه تارة يتعين الخفير وقارة يكون متجدد بينهما فالتعيين الخفير مثل
 الكلمة المسنة يسميها الرجل من غير فصل نحو يا بياض يا مسعود ومنه تسمية الولد
 او الغلام بالاسم الحسن حتى متى سمع استنش الفل هذا امال حسن حسن مباح
 مقصود وهو ورد في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له امر مكره فليكرهه باسما
 حسنة بهذا ان الحسنان هما البياض والبياض وعلمهما بخل قوله انه عليه السلام كان
 يحب البياض الحسن واما البياض الخ ام مفرط الكرخوش في تعليقه ان هذا البياض في المحب
 وضع في الرمل والفرعة والضج بالشخير وجميع هذا النوع من ام لانه من باب الال
 مستفهام بالازلام والازلام كانت احواد مع لعل عليه مكره على البياض فما اجل
 وعلى ما في لا يعلل وعلى انما في غفل يخرج لحرهما ما لا يعللهما وجرا مقال فمزم على طابته
 التي فصلها وايقول عرض عنها واعتذر انما ذميمة او في ج انكفوي عليه غفل
 احواد الضج به هو يطلب فسمه من الغيب تارة الاحواد فهو استفهام اي اكلب انفس
 لجبر يتبعه والردى يتحرك وكذا من لخر البياض المحب او في هذا انما يفسر هذا الفصل

ان يخرج له جبر يتبعه او ردى ليدخله فهو عين الاستفهام بالان لا ام الردى ورد الغواني
 يتجى به ويجم وما راى فيه كى في هذا خلافاً ما والردى بينه وبين الردى فمزم الردى هو
 مباح ان هذا متجدد بين الفجر والشئ والاول متعين الخفير وهو يبعث على حسن الظن بالله
 يقال هو حسن لانه وسيلة للخير والى بصله ان يشرعوا الظن بالله تعالى فيخرج للال
 ويخرج بمسود الظن بخير سبب يقتضيه عادة بل هو بالظن في هذا هو الخفير المزم
 بين الشخير والليل المباح والليل غرام

الفصل الثامن والستون والما يقان

بين فاعلة الرويا التي يجوز تعبيرها

رأت دومة اذا عاينت بصرك ورايت رايا اذا اعتفرت بقلبك ورايت اوجيا
 بالفضي اذا عاينت مع منامك وفردت عنك البقطة او دافلت فل الله تعالى وما
 جعلنا الرويا التي اربناك الا مقبلة للناس ولعمري على انما هي البقطة فل الله تعالى
 في كتابه الكبير الرويا ثمانية اقسام سبعة منها لا تخرج ومنها مخرج فاسبعة
 منها رقيقة فشا تخرج من الاضداد الاربعة القابلة على من ارج الرواي من غلب عليه
 خالطه ما يغلب عليه من غلب عليه المصفر اى الاوان الصغير والظهور المزة والسوي
 والي ورواها من غلب عليه الرم جى الاوان الحج والظهور الملة
 واوانع التي دال ان الدم مخرج خلوا والصغير امس مخنة مزة ومن غلب عليه البلمع
 داي الاوان البيض والامكار والبياد والشج ومن غلب عليه السود اى الاوان السود
 والاشياء الخفة والظهور العامضة لانه كهم السود او نفع وذا لاله دلة العلية
 الاله على غلبة هذا المثل على هذا الراية **الفصل التاسع** ما هو
 من حديث النفس ويعلم في الروايات في البقطة وكثير في البقطة في ميسنولي على
 النفس فتتكيف به مع ادم في النوم **الفصل العاشر** ما هو من
 الشيطان ويخرج في مكره من حيث على امر تنكره الشئ بعة او بامر مع وفي جاز
 غير انه يودى امر منكر كما اذ الامر بالتطوع بالبحر فيصير عايلة او يوقو بذا ابو جيه
الفصل الحادي عشر ما كان منه اختتام والفسح الشان لا يجوز تعبيره وهو ما خرج
 عن فله وهو ما يلقه من الروايات من امر الدنيا والاخرة من خبر او
 شر لا يترك من ذل شيا علمه عن علمه او حيله من حيله ذم كره من كرهه او حيله من حيله

ما لاله تعالى
 بالروح الخ
 لخمود بقلوب
 لخمود بقلوب

السؤال السادس سمة روية الله تعالى في النوم تصح ولذا في الحوال
أحدها أن جراه في النوم على الخوالد لعل عليه العقل والمنقول من صفات الكمال
وتعود للكمال والسلامة عن الصلابة الدائمة على الحدود من الجسمانية والغير والعينه بهذا
يجوز في الدنيا كما يجوز في غير ما هو عليه في الدار الآخرة للمؤمنين كما كان من ادعى هذه
الحالة وهو من غير أهلها من العصاة أو الفصيح كزبانه أو من أولياء السفين لا يكونه
وفضل له حاله وموله تعالى لا تتركه را بطار فيه تا ويلاد وهو عموم يقبل التخصيص
بما خبان الولي العرفي بدنيه البصر في غير الله يصلح لقبوله بعض تلك التاويلات ولتخصيص
هذا العموم وخبر العقل مقبول في تخصيص العموم وغن يقبل خبر راو ليا في وقوع الشاهدات
التي هي من حوارق العبادات لخصصة العموم القاطعات فكيف في تخصيص العمومات التي لا
تغير الا من قبلها من الأدلة **وثانيها** أن جراه سبحانه وتعالى في صورة مستحيلة
عليه سبحانه وتعالى كمن يقول رايته في صورة رجل أو غي في من الأجسام المستحيلة
على الله تعالى ومردى عن بعضهم أنه قال رايته في صورة موسى وعليهم من الراي
أن هذا الجسم من أضداد الوحي في خلق من خلوق الله وأمره من قبله تعالى فيقتض حادثة
من هذا الراي ويفاضلها منه أو يامر بخبر أو ينهيه عن خبر فيقول إذا الله لا اله الا
انا ما عبدي وامثال امرى وضوءه من هذه الحالة ايضا حجة جازية على اختلاف
لفظة الله تعالى على هذا الجسم مع القرآن الكريم وجاء ربك والعلما صفا صفا معي
تعالى عن اموه الوارد من قبله باللفظ الخاص بالربوبية على وجه الجواز واستعارة من
باد احوال السبب على السبب ولفظ الوتر على الاثر وهو غير مشهور في لسان العرب
ومسكور من كتب الجواز والنفقة في الفتوة جاء الله من سيناء وأشي في من ساعير واستعلن
من جبال ما ران لشاردة في الفتوة المنزلة بكور سيناء ورا غيل النار انما غير موضع
بشام والقرآن العازل مكة واسمها ما ران فيكون معناه ان الفتوة جاء من سيناء في
الفتوة وكثرة ظهوره عليه تفوية را غيل ما ران عيسى عليه السلام بعثت لفتي
الفتوة وتفويتها وزادة العلمانية والفتوة واستكمل الفتوة واستوفت المصالح
ومصل البيان في الكمال في الشرع الافي غيايته بالقرآن الكريم والشريعة المحمدية ومنه
عنه الكتب باسم الله تعالى لانها من قبله على الجواز كما تقدم ومنه لا ينزل رينا الى
سما الدنيا في الثلث راخي من العلم الحديث على احداثها وبلاد انه تعالى سميها
تعالى باسمه لكونها من قبله ومن آثار كثر في هذه المثل القابلة في النوم اذا الله هو

والعقيدة واليهوم والغصوم والعموم والكلوم والفيد والتصنيف والفلب واللمح
بنيهما والشيخ والكناية والمعارضة حتى يقع فيه ما في اباها من قول العبد
ابو يوسف ابو حنيفة وزيد بن سمير شي او حاتم جودا وجميع انواع الجواز والشيخ
كاليل وهو ماله العجم وهو اللطاف اثلاثا نقله الخ ماني ان عمادة السند اذا خلق
احدهم ثلاثا جرسوه على قيل لما كان من لوازم الكلاو غير به عن الصلاني
ولمناقجة كاشية هي رجلان على الفرار المشيخ بين جميع الرجال
ثم ان كانت تفتت مع العجم مورجل عجمي او عجمي العبد فهو عربي او لا مثلهما
ما خير فيه او ما شوك بهو كثير الشئ او ثمر ماله فشي به خير لا يوصل اليه
لا بعد مشقة او افشي له كالتفاح موصول غير به في مشقة الى عني ذلك
ومعلا هو الفيد والكلوم محطت الفيد بالامور الخارجية وكذا يقع التفتيل
باحوال الراي بالاطاع على النبي بال واية كولاية مشيخ بين اولاديات
ومكلفه بان كان الراي فيها كانت اولاية فضاء او امي اموال او من بيت
الناس ماله الى عني ذلك وكذا تصح في تخيير بفرقة الراي وحاله وان كان
كاهرها الشئ وتصح في فرقة الراي وحاله وان كان كاهرها الفيد كمن
راي انه ماله بالرجل الغير ماله ماله وصحة نفسه والرجل الشئ ماله قلبه
لهولة تعالى امين كان فينا ما جيناه اي كاهرا ما سلم ومنه قوله تعالى يخرج الصبي
من البيت ويخرج الميت من الصبي اي الكاهر من المسلم والمسلم من الكاهر على احد
التاويلات والتمتراد في كالبائة الصبر اتول على الله وحمل الصبي يول عليه ايضا
والمتباين كالاخذ من الميت والدمع له او اصيل كانه كسب من جهة منها والاشارة
اي انه حي في رزق لا ينتفع به وربما كان في كاهر من له ان لا يرضى به عن الموتى
لزهاد التكليف عنهم والجواز والعقيدة كالعبد هو اسلك ان حفيضة ويعني به
عن سعة العلم عازا والعوم كمن لا يراى سانه كلها سقطت في التراب ماله يوت
افاره كلها وان كان في نفس الامر انما يموت بعض افاره قبل موهة فهو عام
اريد به الخاص واما ابو يوسف ابو حنيفة فكاهروا ياترى لشخص السراء من هو
جشبه او بعض افاره او من يمتعي باسمه وغودا معايشا ركه مع صفة يعنى
به عنه كما عني نا عن ابي يوسف بكي حنيفة طشار كته له مع صفة العفة وعقودنا
عن زيد بن يحيى طشار كته في الشئ وغودا من المثل والقلب كما راى الصبي يوت

ان رواه الفريضة المله بعبر لهم بان شاور ياخذوه وكون كذا وقد رواه شار
وجمع هذا المثال بين القلب والتصنيف بان السمين المهمة صحت بل العجمة التي هي
الشيخ وراى على العبد فاليا يقول

يدخله التصنيف مفه ويشك هذه النفا صياح
كتب النسخ ولا خاف صحت التسمية على ان هذا المثل كالا لفاض في الرالة وانما
تشار كاهي لحواليان **تقليد** اعلم ان تفسير النامات فذا تصعدت تفيداته
ونوعت تعيد بقاء طار لا يفرز احسان يعتمد فيه على عجم التفوات لكثرة
التفصيلات باحوال الراي من جملة تفسير الغوان الكريم والتخوذ في العفة والكتاب
والسنة وعني ذلك من العلوم بان ضواها ما عصورة او فريضة من الصبي وعلم
النامات من شئ انفسا انشيدوا لا يوصل تحت ضله ملاحج واحتاج الناضر فيه
مع صوابه ومراينه القوة من قوى النفس المعينة على الدراسة والاعمال على
المغيبات بحيث اذا توجه الى الشئ امكنه ان يخطي بسبب ما يغلفه الله تعالى
في تلك النفس من القوة المعينة على تفريق الغيب او تخفيه كما قيل في ابن عباس
رضي الله عنه انه كان يكثر الى الغيب من وراء ستور فبواشارة لقوة في استه
ما اودعه الله تعالى في نفسه من الصفا والشهوق والرفقة واللمحابة من الناس
من هو كذا وفريكون ذلك عاما في جميع انواع وغرضه الله تعالى في الاعتبار
النامات مفه او بحسب علم الرمل مفه او الكتب التي للعلم مفه او غير ذلك
ملا ينتج له حمة القول والنكوص في غيره ومن لم يمس له قوة تفسير من هذا النوع
صاعمة لعل تفسير الرويا كما يصح منه تفسير الرويا والكياد يصيب را على الندرة
ملا ينبغي له التوجه لعل النسخ ومن كانت له قوة تفسير هو الذي يقتضيه بتعجده
وفررايت له قوة تفسير مع الفواعل من كان يتجرد بالعباد والفي ايب مع العمام
الطيف ويخرج منه الاسماء الكثيرة واحوال التناسية ويغير فيه عن الصا صيات
ولما في ادواستفقات ويتسمى في المنام اليصيح الى عوالمية من احكام بالحقا
يب والفي ايب حتى يفوا من لا يعلم باحوال قوى النفس ان هذا من الجاز او المكاشفة
او غير ذلك وليس ما قال بل هو قوة نفس بحسب ما تارة الاحوال عفو توجه المنام
وليس هو صلاح ولا كشف وان قيل الجاز رايت انما من هذا النوع جماعة واحتج

في احوال الراي

فالشئ الذي لا يدرك
الاشياء من غير
عقل

من

بعض من عظماء قوة نفس عشر عليه تقاضيه علم التبعي ولا ينبغي ان تكسر
ان عظماء العلم والعزاة وحفظ الكتب ان لم تكن له قوة نفس ما عجزوا
ابدا ومن كانت له القوة عظماء ان يابح سعي واوحي خبك ما علم نفسه
الرفيعة بقدرته على كثير من الناس

الفصل التاسع والستون والاربعون

بين ما علم ما يباح من عيشة الناس من الكرامة وقاعدرة

ما ينبغي عنه من ان العلم ان الذي يباح من كرام الناس فسمان النفس الاول
ما ورد فيه نصوص الشريعة من امتناء السلام والقيام الطعام وقشيت العاكس
والطماحة عند الفاء والاسنيلان عند الدخول ان لا يلبس على تكريمة احد
الاباد نمار على فراشه ولا يؤم مع من له الا باذنه افوله عليه السلام لا يؤمن احدكم
ولا يلبس على تكريمه الا باذنه وغوفا مما هو ميسور في كتب العفة

الفصل الثامن ما لم يرد في النصوص ولا كان في السلف ان لم تكن اسباب
اعتباره موجودة حينئذ ولا يرد في عيشه ما يتعين فعله لتجده اسبابا لانه
شيء مستأنف بل علم من انواعه ان عيشة ان هذه الاسباب لو وجدت في زمن الصحابة
وصحابة الله عليهم لكانت هذه المسببات من فعلهم وصنيعهم وتنازعهم
لنا في سببه وفوقه عنده وفوق سببه لا يفتضح في العلم يدرش ولا عذر
لما وافق الله تعالى حكمهم التواضع من جه او عيشة من العفو بات علم بوجود التواضع
في زمن الصحابة رضوان الله عليهم ووجد في زماننا التواضع برتبنا عليه تلك
العفوية لم تكن عذر من شرع بل يتعين كما نقرر في الشيء واما في من ان تعلم
من فعل او قول او انشئ وبهذا النفس هو ما في زماننا من القيام للداخل من
الاعيان والاشياء الراسل ان عظم قدره جلا والخاصية بحال الارض وفور الارض وغير
من من العفو واما في ارض من الاسماء والكنى والكنيات بالنعوت ايضا كل احد
على ما له وتسلط اسم الاضمان بالملوك وغوفا من الباطن والتبعي عن الكثرة
اليه بالجلس العالي والسامع والجناد وغوفا من الاوضاع العجيبة والكنيات
العادية ومن في ترتيب الناس في الجالس والبالغة في ذلك وانواع من الطماحات
الملوك والامراء والوزراء واوالم الرفيعة من الوداة والعلماء فبما اكله وغوفا من امور
العادية لم تكن في السلف وغن اليوم بفعله في الكرامات والوداد وهو جدير

نعم
التيب الناس
بالناس

ما موربه مع كونه بدعة ولا يخفى قد يوما عظم الشيخ عن الرض اخبر عن السلام
الله وكان من عظماء العلماء واوالم الجزيه الرض والنبات على الكتاب والسنة عني
مكتفي بالملوك مضلا عن غيرهم انا خذاه مع الله لومة ايام بفرمت اليه فبينما
بيد ما يقول اية الرض وفيه الله تعالى في القيام الذي لحدثه اعلان ما نسمع انه لم يكن
في السلف بل عجزوا ما لا يجوز ويحرم مكتفي رضي الله عنه في البتة افعال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يتأخضوا ولا غاسروا ولا تراجروا ولا تفاصعوا وكونوا عباد الله
الذين انا وقرن القيام في هذا الوقت يعرضي الفاضلة والداجرة بلو فيل يوجب
ما كان يعجزوا من اخص ما كتب من غير زيادة وانفصان فرائدنا بعد كتابتها فوجدنا
تأنيدا كذا وهو معنى قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه غرث للناس افضية
على فلان ما حدثوا من العجوز ان يجرده من اسبابا يفتضي الشيء فيبدا امورهم تكن
فيل في الاجل عدم سببها قبل ان لا انما في ع متجدر كذا ما هنا بعلي
هذا القانوز في هذا النفس بشره ان اخستدج عجي ما ولا تترك واجبا بلو كان
السلف لا يرضي منا راجش في الخي او غيره من المعايير لم يعمل النان فواة بذا وكذا
غيره من الناس والخاصة مخلوق في معصية الخالق اما هذه امور لو لا هذه الاسباب
المتجردة كانت مكروهة من غير تقييم لما عجزت هذه الاسباب طرورها
يوجب الفاضلة الخيمة واذ انما في الخي ووالخي من الخيتم والتمد معه وتسم
مادة وان وقع المكروه وهذا هو فاعلة الشيء في زمن الصحابة رضوان الله
عليهم وعني نعم واما هذا الفخار في ما وقع ايام زماننا ما خفي في الخي به وطرح
عن هذين النفسين اما عجي ما تجوز الوادة به او مكروه لم يعط فيه تعارض
بلية وبين عزم وبينه عنه نبي تنبيه وينفس القيام الى خمسة اقسام عجي ان
فعل تعظيم المنعشة تجبر من غير ضرورة ومكروه اذا جعل تعظيما من لا يتبعه
لانه يشبه فعل الجبارة وتوقع فساد قلب الارز بظام له ومباح اذا فعل احلا الما لا يرد
ومنزود للقيام من السفر مرجبا بفرومه ليسمك عليه او تشكر لحياته او
القيام المصاد يعجز به بمصيبته وهذا الجمع بين قوله عليه السلام من احب ان يتحمل
له الناس والرجال فيما ما يلقبوا مفعولا من النار وبين قيامه عليه السلام بعقوبة
ان لا جبالا فرم من بين من خافروا وقيام صلحة من عيب الله لكعب اخبر مالك
ليمنيه بقوة الله تعالى عليه بقوله عليه السلام ولم ينج عليه السلام عليه في لك

ان
للأمر

التيب الناس
بالناس

نعم
التيب الناس
بالناس

بكان يحب يقول يا افسا ما الطلحة وكان عليه السلام بكيرة ان ينام له فكانوا
 اذا ارادوا له يقوموا الى اجل لا الكرامة واذا اقام الى بيته لم ينزلوا فيها حتى يدخل
 بيته الى البيت عليه ولم يدايظهم من تعذيبهم قبل علمهم بحجراته في ذلك وقال عليه
 السلام لما نظر قوموا لسيرته فيل تقطيمه وهو يحب ذلك وفيه يعينوه على ان يقول
 عن الربة في قلته **واسني الوارد من عتبة الغياض ينبغي ان يحمل على من يرب**
 في ان يجبر الامن اذ لا يرجع الضرر عن نفسه وانما يفتحه لما ينبغي ان ينبغي عنه
 ان يعتبه مع الاسباب المولى ما دون مما يغلب التكلي ومن اجب ذلك في حجة
 ايضا لا ينبغي عن العتبة والميل الى الله الطيب في بل ما يتب عليه من اذ به الناس اذ
 لم يقوموا ومولدتهم عليه فان الامور العملية لا ينبغي عنها قتال ذلك في قدر ظهر
 العرف من الشيء مع من الورد في الشيء وع **وهنا** اربع مسائل
المسألة الاولى الطائفة وهي الحديث اذ انما ما الرجلان بقصصا في حقاقت
 في حجة انما عاقد وزو الشيخ وكان في بها الى الله افي بها في الحديث على
 مشي وصية الصالحة عند الفقهاء وهو يقتضي ان ما يفعله اهل الزمان من الصالحة
 عند الفقهاء من الصلاة بركة غير مشي وعه وكان الشيخ في الرجلين مع
 السلام اتينى عنه وشيخ على ما عله ويقول الماشي عت الصالحة عند الفقهاء اما من
 هو جالس مع الصالحة في الصالحة ورايت بعض الفقهاء يقول روي في مصالحة
 من هو جالس معك حديث وما علم حجة قوله واعية الحديث قال طاب المقوم
 الشيخ ابو الوليد ان شر الصالحة مستحبة ومن طاهر كرامة الصالحة ورايت
 في المشهور حجة الكرامة في قوله تعالى حكاية من الملاكية طاهر خلوا على جميع
 عليه السلام فقالوا سلاما قال سلام قال ما الذي لم يذكر الصالحة وان السلام
 يقتضي مع الحج كاقوله في ان عليه فولا ولا فعلاه حجة المشهور ما في الموكها
 قال عليه السلام قضا عجا في حب الغل وتها والاعايقوا وتزيت اشعنا
المسألة الثانية المعانقة كرهها الله لانها لم ترو عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم اجمع جعفر في حجة العاين من المعانقة بعرف قال ابو الوليد في كتاب
 البيان فان اليهودي يجرعنا لاننا لا نكوز الاكوانع من مرك الم الشوق و
 مع الاصل وودخل سبعين من عينة على الله رضي الله عنهما ما عله وقال ابو الوليد
 المعانقة بركة لها ففتك فقال سبعين عانة من هو خير مني ومنك الشيخ صلى الله عليه

والله اعلم

في الصالحة
عن مشهور

وسلم عانوا جعفر الما فدم من العيشة قال ما الذي خاض جعفر قال سبعين بل عام
 ما عني جعفر اغيضا وما يعنه يعينه اذ اكفا طعن امتا في ان الحديث في عاكس
 فالنع بالابا محمد في الحديث عبد الله كما هو عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال
 لما فدم جعفر من ان في صلب من ارض العيشة اعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم
 وقبل من عنيبه وقال جعفر امتي الناس بنا خلفا وخلفا يا جعفر ما احب ما رايت
 يارض العيشة فقال رسول الله اذا مشي في بعض ارضه اذ اسود اهل راسه ما قتل
 به فمصر ما وجل على الله مومع ميكتليا وانكش جرحا جعلت تحميه من القرب
 وفيه يقول ويل للظالم من كان يوم القيمة ويل للظالم من المظلم يوم القيمة ويل للظالم
 اذا وضع الكرسي يوم القيمة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يفرس الله امته
 فاشد الصغار من قوما حقة غير متعجف فاع قال سبعين فميرت في خطبي مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وابشرك برويا رايتها فقال ما رايت عيناك خيرا ان شاء الله
 قال سبعين رايت كان في رسول الله صلى الله عليه وسلم اخفق ما قبل الناس في عوز من
 كل جانب وانني على الله عليه في حجة يا حسن رد ما سبعين فاعت بك والله اعلم فك
 في منامي كما في فك مع فكل في مسكت عليه في ذلك السلام فمع في حجة
 عا فمع فزع من اصبعه ما تق الله فيما اعطاك عليه السلام بيكي ما الذي كان في
 ما سبعين السلام عليه في قال شارح الساعة قال في مودعه ما الذي في حجة فبوجه من
 مجموع هذه الأقوال ان المعانقة ورد في السنة وان سبعين كان يعنف عوم مشي وعينها
 وان الكا لان في معان **المسألة الثالثة** تفيل اليد ما الذي راها
 فوم الرجل من معبره ما باس ان ثقله انفته وليخته واباس ان يفل خرفته وكرة ان
 تفيله خفتته ومعفتته وان كانت معانقة واباس ان يفل راسه ولا يفل خسر
 ابيه او عه ما لم يكن في فعل الباطن في قال صاحب البيان ما ات اليهود رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن قسع ايات بينات الواردة في القرآن فقال لهم لا تشي كوا ما الله شيا
 ولا تشي فواوا انزواوا انقلوا النفس التي حرس الله للاهللوق لا تشيوا الى السلطان
 لقتله واتسعي واوا تاكلوا الربا واتعفوا عصنة واتوا العباد يوم الرحمة عليهم
 خاصة اليهود ان لا تقلوا في السبت يقاتوا بقلوا يديهم ورجليهم وقالوا في شهر
 انك نبي ما لا ينعلم ان تشعوب في الوان اود عاربه لا يزال من دريته نبي
 وانا غاف ان اتبعناك ان فقلنا اليهود قال اني مزي شري عجي تفيل اليهود ليريه

وربط عليه السلام ولم ينكره دليل على شيء وعينه وكان عبد الله بن عمر ا
 من من سيرة قبل سألنا وما الشيوخ فيقولون شيئا اعلام ان ما اذ اجاز على هذه الوجه
 اعلى وجميع مكرهه بغيره زير حارثة العونية ورسول الله صلى الله عليه وسلم في
 بيت ما كانه بغيره الباب بغيره اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عريانا فانه
 عارية رضى الله عنه والله ما رايته عريانا قبله ولا بعده فاعتنقه وثبته فقال النبي
 حسن ضرب وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع عرا حنين فوم من العيشة فقال
 واما القبلية في العلم الرجل من الرجل ما رخصة فيه بوجه فقلت بلغني عن
 بعض العلماء انهم كانوا يجلسون فيسألونهم في امورهم ويطلبونهم في احوالهم
 ورواهم عن كثير من الناس في حال حرم الاستماع بالعلماء ولا يستماع عوان عبد
 لذة بالقبلة فمن كان في لذة بها امتنع من ان يسمع حقه ومن كان يستوى عنده الغر
 والهم والراس والعنق فيجمع لغيره سواها فما يجعله على وجه الغير والحنان
 وهذا هو المباح اما غير ذلك فبيان فقلت وهذا كلام عيب امرية فيه
 ولقد راي بعض الناس من اللذة بتقبيل وكذا في غيره ومعه على غيره كثير من الناس
 بتقبيل امراته ويعتقلون ذلك في الرجل وليس كذلك بل هو يفضي اربه ولا ربه
 وفي شرح هذا ويشرح قلبه وتعد من اللذة اثار كثيره ومن المنكر ان يحذر
 الاخصار لا تحته الخيلة او يفتنه الخيلة التي تمنى ان تكون له زوجة مثله في عقل
 خيلها وتغها وتقبل خيلها او تغها وهو يحبه في ربه وتقبل ان الله تعالى انما
 حرم عليه قبله الا بجانب وليس كذلك بل الاستماع بوزن العلم ما اشترط بهما
 فانه اذا من ان من الزنا في الحبيبات وما من حذر له كبيع سليم في حلالها فيها
 ميل اليه صبيعه وفل حشره عقله وشرعه ورايت الناس من هم صباغة كثيره
 في ذلك ومما لا يقبل في ان يفتنه على ما اذا كان هو وغيه عنده سواها
 متى حصل العروبة انفسه واستمتعها ما اما ولا ضامن كماله قلبه وعينه في
 في ذلك **مسألة الترابقة** تختلف العلماء في قوله تعالى واذا احسنت
 فختية فحيموا باحسنت منها ورد وما قال ابن عطية في تفسيره في قوله واذا احسنت
 لا تخيير وفيل التخيير ومعناه ان لا ضامن فخير في ان حشره احسن او يقتضي على
 لفظ التبرك ان يكون في البركات ولا يظن التخيير لتعين المساواة وقيل
 لا بد من التبرك ان يكون البركات مطلقا وحيل في عين تنوع الرد ان كان التبرك

الله تعالى

انما البركات والبركات ان كان التبرك اقتصره ون البركات فمما معنى
 التخيير والتخيير ويبنى على ان العمل لا ينتهي الى لفظ البركات فمما معنى
 او معنى صورة واحدة وفيها ان التبرك الى البركات فقط

السبعون والعشرون

بين فاعلة ما يحب النبي عنه من المهادس وما يحرم وما يفرد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لتا من ذلك وما هو او لشهون عن المنكر او لموشكون ان يبعث
 الله عفا بامنه ثم تزعونه فلا يصحوا لك قال النبي من حررت حرة فلما من العفو
 والنهي عن المنكر طاعة شروك الشرك الا ان يعلم ما يامر به وينهى عنه فاما
 فعل بالحقكم لا يعلم النبي عما يراه ولا الامر به في الشرك الشك ان يامن من ان ي
 انكاره المنكر ان كبح منه مثا ان ينهي عن شركه الخي يقول منه عنه ان قتل
 النهر او غوده الشرك الثالث ان يغلب على كونه ان انكاره المنكر من دلا
 له وان امره بالحق وهو موشون في عصبه معوم تحذر الشركين الا ولين يوجب التحريم
 وعموم الشرك الثالث في حفظ الوجود وبقي العوان والندب ثم مراتب الاثكار
 فثلاثة افواها ان يكون التخيير بغيره وهو واجب علينا مع القدرة بان لم نفل على
 في انفس التخيير بالافعال وهي المرتبة الثانية وليكن القول جرمه قوله عليه
 السلام من امر بمسماعي وهو بغيره كن امره في العلم وف فقال الله تعالى ففوا له قول
 لنا العله ينكر او غشني وفال فقال ولا تباد لولا اهل الكتاب راياتني في احسن
 فان عجز عن القول انفسا لمرتبة الثالثة وهي انكار بالقلب وهي اصعبها فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع
 فليمسك به فان لم يستطع فليقلبه وليس وراء ذلك شيء من الايمان وميرور وذلك
 اصعب الاجامان حشره ابود اود وفي الصحيح نحوه **سؤال** في خبر
 اعظم الناس اما فانه يحكي عن انكار وعنه لا ينافي تعظيمه لله تعالى ومودة ايمانه
 لان الشيء منقله او اسقط عنه بسبب عجزه عن الانكار لكونه يود به فبسررة
 اعظم او يقول لا يلزم من العجز عن القدرة نقص الايمان فمما معنى قوله عليه السلام
 وذ لا ضعف الايمان **جوابه** المراد بالايمان هنا كما ان العقل الوادي
 قوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانا في صلاتكم البيت المفرد والصلوة بعمل
 وقال عليه السلام الايمان سبع وخمسون شعبة اعلاها شهادة ان لا اله الا الله

الله تعالى

وانما لما ملأته راغى عن الطريق وهذه التجزية انما تصح في الاموال وقد ساءلها
 ايماناً وافقوا ان اليمين انما لا تستلزم ان اليمين المفسدة على الفور ثم انقول
 انه فلا تنفع معه اليمين ولا ترفع ولا تنكر الفلبي ايوشرا زالة البتة او لا تحلف
 علم قائم به في اليمين فيبقى الامان مكلفاً وبها تناسلت مسائل على هذا الفرق
المسئلة الاولى ان اليمين يوجب ضماناً بالعلم ويوجب ضماناً عن المتيقن قال
 مالك ويقتضيهما في ذل جراح النكاح من الرحمة **المسئلة الثانية**
 قال بعض العلماء لا يشترط في ان يني عن المنكر ان يكون ملاجسته عاصياً بل
 يشترط ان يكون ملاجسته مفسدة واجبة الابع او تارك الصلحة واجبة الاصول
 وله امثلة **احلها** امر بالعلم به ولا يقع وجوبه ونسبه عن منكره اي
 تخفى عليه كسبه الا ما عليه السلام أمقها اول يقتلها **الثاني** فتل الخيانة
 ويقع على ما وقع **الثالث** ضرب الصبيان على ملاجسته البهوانة **الرابع**
 قتل الصبيان والجانين اذ ادلوا على الرما ولا يقطع ولم يكن بغيره
الخامس ان يترك او يكيل بالفصاص ثم يعبوه ويغير الوكيل ما سبق
 بالعبوة او منعه فلا يصرفه ما اراد الفصاص بل لا بد من خبره ان يرفعه عن الفصاص
 ولو بالقتل فعلا فمسئلة القتل بغير حق **السادس** وكله في بيع جارية
 ببيعها ما اراد الوكيل ان يبيعها خذامته ان الوكيل لم يبيعها ما خبره المشتري
 انه اشترى انما لم يصرفه فله المشتري معه ولو بالقتل **السابع**
 ضرب النكاح بالعلم والبرائة بغيره بغيره بالعلم والبرائة بغيره بالعلم
الثالث قال العلماء انما يوجب العلم في النكاح والبرائة بغيره بالعلم والبرائة بغيره بالعلم
 متى امكنه ان يامر به وفي وجب عليه كمن من جماعة تركوا الصلاة
 بياضهم بكلمة واحدة فمروا بالصلاة **المسئلة الرابعة**
 اذ ارادنا من علم شيئاً مختلياً في تخمينه وتخليه وهو غير تخمينه انكرنا عليه
 لانه متأكد في مئة من جهة اعتقاده وان اعتقد تخمينه لم ينكر عليه لانه ليس
 عاصياً وانما ليس احد القولين او من القولين لا يوجب العلم في المسئلة الواجبة
 لا باحة الا نكار ان يكون ضرر القول بالتخلي ضاراً جازاً يقتض مضاء الفاي
 مثله كماله في الشرع كواحد في اربعة بالاباحة معتقداً للزيف محكاً وشارد
 البين معتقداً للزيف ان حقيقته وان لم يكن غيرهما واغلبا والبراء في التعريم

ان

او

مقتض

والتخلي متفارقة ارشد المترك من من غير انكار وتوخي انه من باب الورع التوخي
 واما من المنزلة والنسب عن المنكر اذ ما كذا شانهما ارشاد من غير توخي
المسئلة الخامسة النكاح والبرائة بغيره بالعلم والبرائة بغيره بالعلم
 والنسب على سبيل ارشاد الورع وما هو او من غير تعقيب ولا توخي بل يكون
 ذل من باب التعاون على البر والتقوى **المسئلة السادسة** مؤلفات
 شرعية الا من بالعلم وفيه والنسب عن المنكر ما لم يوجبه من اعطى هذه المسئلة
 ضماناً بكونه انما عن منكره بل ما هو اعظم منه مع غير النكاح وخرارة
 بغيره في النكاح ان يني عن الرما فيقتله اعني النكاح يقتله اما ما سبق للمنكر
 والفسخ لا والنفق النكاح عليه وانما يجمع النكاح عن المنكر والفسخ الثاني لا يقتلها
 فيه بمعنى من سواه طرأ اول نكاح الفلانة المسئلة ومنه من فرق وقال بقاها الا يمنع
 والتفخي جبر بالقبول هو مشروع في كل امة الله تعالى وكان من بني فتنل مع ربيون
 كثير فملاهم بانهم قتلوا بسبب الا من بالعلم وفيه والنسب عن المنكر وانما ما هو مقتول
 طرأ طابع في سبيل الله وما استكروا او سويلا على ان يذل القبول في كل امة الله
 تعالى ما مورده وفتل في ذل كبريا طواق الله عليها بسبب انه مني عن زواج الربيعة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امطر الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ومعلوم
 انه من نفسه للقتل بغير حق في كل كلمة جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم امطر الجهاد
 ولم يفرق بين كلمة وكلمة كانت في اصول او الفروع من الكبرياء والصفاير
 ويخرج اجن الا شعث مع جمع كثير من التابعين في قتال الجحاج وفي حقوا انفسهم
 للقتل وقتل منهم خلايفو كثيرة بسبب ان الة كحل الجحاج وعبير الله ابن مروان
 وكان في الفروع في الاصول ولم ينكر احد من العلماء عليه ذل ولم يفرق
 اهل الجبر والنفق ايم على ذل من السلف الطائفة ويظهر من هذه الفصول
 المسئلة العظمى انما تنفع اذا كانت من غير هذا البين اما من هذا فلا تقتصر ان النكاح
 عن المنكر ولا من بالعلم وفيه واجب اذ اجتمعت فيه تارة الشروع المتفرقة و
 مع ممة اذ اكان لا يعترف بالابتن في مية واذا اقبلت الشرع في الولين ومنه وفي
 اذا اكان لا يعترف بحدثة واج ممة وهو متفرد الدارك واذا اكان اهل مكرها
 اراجي اما والشرع كمنزلة واجبا فملاطلوب من العبرون

الفصل في زواجر العادى والسبعون والمايقان

ع

من فاعلة ما يجب فعله من الخوم وبين فاعلة ما يجب كذا هو كلامنا
 ان التوجه لكعبة ليس فيه التفلد مع الفلدة على رايه تباد وفضوا على
 ان الفلاد على التعليل يجب عليه الفعل ولا يجوز له التفلد ومعلم انه لة الفلدة في
 الكواك يجب تعلم ما تعلم به الفلدة كالبعد من رايه وما يجب على رايه
 مع رايه الفلدة وكذا هو كلامهم ان تعلم بهذا الفلاد من رايه على كذا هو
 صاحب الفلاد ان تعلم من احكام الخوم ما يستلزم على الفلدة ولجاء اللميل
 وما مضى منه وما يتدرج في صلات العبر والبروت في مواضعها من العلم
 واوقات كل واحد منها ورواها وهو مستحب لقوله تعالى وهو الذي جعل لكم
 الخوم لتتذكروا بايع صلات البر والنجى قلت ومقتضى القول ان يكون ما يع
 به منها اوقات الصلوات مرضا على الكفاية بنحو ان التفلد في رايه اوقات فال صاحب
 الشر ان يجوز التفلد في اوقات الصلوات رايه لان ضروري يستغنى فيه عن
 التفلد لانه لم يكن يرضى على الاعيان ومن جهة ان مع رايه اوقات واجب
 يكون ما ينبغي في اوقات مرض كفاية ويكون مكررا استحباب هو ما يعين
 على رايه سائر ويخرج من صلات البر والنجى فال صاحب الفلاد واما ما يعنى في معرفة
 نقصان الشهر ووقت روية المال المكروة لانه لا يعتمد عليه في الشرع وهو
 اشتغال بغير مهيل فال وكذا ما يعلم به الكسوفات مكروة لانه لا يعنى
 شيئا ويوقع العامة انه يعلم الغيب باعتماد في خبر عن الاخبار بدلة وجود
 عليه فال واما خبر به التجمع من الغيب من خبره رايه اوقات رايه خبر
 فقل بغير استنباط لقوله عليه السلام فال الله عن وجل اصبح من عبادي مومن
 به وكافروا من فال مكررا بفضل الله ورحمته وهو مومن به كافر بالكواك
 واما من فال مكررا بنوع كذا وكذا فله كافر به مومن بالكواك وفيل يستتاب
 ما ن تباد ولا فقل فاله اشبه وفيل خبر عن ذلك ومودد ولم يميز اختلا فانه قول بل
 اختلا بحد ما ان فال ان الكواك مستغلة بالناسير فقل ولم يستتب ان كان خبره
 لانه زلزل فقل ان كرهه وهو مومن بديستتاب وان اشتغل الله تعالى هو الباعل عن رايه
 خبر على الاستغاد الكاذب لانه بدعة يفسد الصلاة واعمال المسلم تصرفه ما والذى
 ينبغي ان يتفكر ما يصح من رايه ان فاله رايه الغالب عن قوله عليه السلام ان
 انشأ في شئ من قبله من غير رايه من رايه فاعلة ما يجب ونحو من تعليم

عيسى

احكام الخوم **الفصل الثالث والسبعون** **والمايان بين فاعلة ما هو من الرعا كبر**

وما علة ما ليس بكبر **الفصل** ان الرعا هو الطلب من الله تعالى وله حكم باعتبار
 ح انه من حيث هو كلب من الله تعالى وهو انزاد اشتغال ان على خضوع العبد لربه
 واخذار له وان يقار ان المودة وهذا وعود ما مودبه وقد يرضى له من تعلقا له ما يوجب
 او ينجى به والحرم من يفتنى لكبر وفلا يفتنى بالذي يفتنى لكبر اربعة اقسام الفسح
 الاول ان يكذب الداعي من الله تعالى في ما لا يسمع الفاضح من الكتاب والسنة على
 ثبوت له امثلة **هـ** رايه ان يقول اللهم انقذ من كبريكم او اغفر له وفردت الفواضح
 السمعية على تقرب كل واحد منهم ممن مات كافر بالله تعالى كقوله تعالى ان الله
 لا يغفر ان يشرك به وغيره من النصوص ويكون كبر الامة كلب لتقرب
 الله تعالى بغيره وكذب كبر مباد الرعا كبر **الفصل** ان يقول اللهم
 لا تغفر لنا الكافرين في النار وفردت النصوص الفاضحة على تغدير كل واحد من
 الكفار في النار ويكون الداعي بالالتكذب خبر الله تعالى ويكون عاود كبرا
الفصل ان يقول الداعي من الله تعالى ان يرضيه من رايه حتى يستريح من رايه
 القيمة وفلا خبر الله تعالى عن رايه كالبعد من المسلمين ويكون هذا الرعا كبرا
 لانه كلب لتكذب الله تعالى في خبره **الفصل** ان يكذب الداعي من
 الله تعالى في رايه الفاضح السمعى على رايه وله امثلة **هـ** الاول ان يقول اللهم اغفر
 لنا السلي عروني في النار ولم يرد شؤنا لغامة وفلا خبر الله تعالى رايه اوقات
 بان كل مومن لا يغفر في النار ولا بد له من الجنة لقوله تعالى ومن يومئذ ينادي
 جناد فخرج من تحتها رايه اوقات يكون هذا الرعا مستلزم بالتكذب خبر الله تعالى
 ويكون كبرا **الفصل** ان يقول اللهم اغفر لي ما فعلت من سيئاتي الموت وكبره
 وفلا خبر الله تعالى عن صوته بقوله تعالى كل نفس في اية الموت يكون هذا الرعا
 مستلزم بالتكذب خبر الله تعالى ويكون كبرا **الفصل** ان يقول اللهم اجعل
 ابليس حجابا عاليا ولنبي ادم ابدال له حتى يفل العباد ويستريح العباد والله
 سبحانه وتعالى يقول ان الشيطان لكم عدو مبغضوه عدوا ام يكون هذا الرعا
 مستلزم بالتكذب خبر الله تعالى ويكون كبرا **الفصل** ان يقول اللهم اجعل
 الثالث ان يكذب الداعي من الله تعالى في رايه ما لا يسمع الفاضح العفلى على ثبوت مصداق لعل

الربوبية وله امثلة لاول ان ينسب من الله تعالى سلب علمه او عالميته القدسية حتى يستتر
 العبدية فينا عليه وحيث يتسرع من كماله ربه عليه على مضايعه وفرد الالفاح العفلي
 على وجود ثبوت العلم لله تعالى انما وابدأ يكون هذا الالفاح كماله الفيلام للجهل باذ
 الله تعالى مع الشاخي ان ينسب الله تعالى سلب قدرته القدسية يوم القيمة حتى يامن المرور
 الحشره وفرد الالفاح العفلي على ثبوت القدرة لله تعالى انما وابدأ ما يقبل النقيض وما
 الفنا مكلبه عروها كلب يعني الله تعالى وهو كمبرد الثالث ان ينسب الله تعالى سلب
 استيلايه عليه وان يقطع فضايه وفرد حتى يستغل الالفاح بالفتح في نفسه ويا حتى
 سوية لطافته من جهة العظ وفرد الالفاح العفلي على شمول الادة الله تعالى استيلايه
 على جميع الكائنات فيكون الالفاح كماله السلب فيكون الالفاح كمبرد ولفوق
 هذا المثال كماله في هذا القسم الرابع ان ينسب الالفاح من الله تعالى
 ثبوت مادل الالفاح العفلي على نفيه مما ينسب لخال الربوبية وله مثل المثال الاول
 ان ينسب ثبوت الالفاح الى ربه حتى ينسب ان ينسب بعض غلوفاته حتى يجمع به او
 يعظم حقوقه من الله تعالى فيسلبه في حقه ما حزن منه الا ما ان على نفسه فيستل
 من وشسته اخصا وفرد الالفاح العفلي على استخالة في الالفاح الله تعالى يطلب
 في كمبرد الشاخي ان يقطع حقايق الالفاح في حقه ان ينسب الله تعالى ان يوضي
 اليه من امور العالم ما هو محض بالقدرة القدسية او كراودة الربانية من الانعام
 والاعرام والفضا النافذ كمنه وفرد الالفاح العفلي على استخالة ثبوت ذلك
 الغير الله تعالى فيكون كلب في كلبه الشكر في الالفاح وهو كمبرد وفرد
 في الالفاح من جهة الصومية وفيها في الالفاح كماله كن وبلون لان يعطوا
 كلمة كن التي في قوله تعالى انما امرنا بشي اذ اردناه ان نفعل له كن ويكون
 وما يعطون معنى هذه الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون ما معنى احكامها
 ان مع انما اعطيت وهذه افوار بعيد الترفع على العباد لتصلين مضاعف الصومية
 التي صين مبهلكون من حيث لا يشعرون ويعتقدون انهم الى الله تعالى متفردون وهم
 عنه متباعدون عصا الله تعالى من العقب والاسباب والجهالات وشبهات تلك الثالث
 ان ينسب الالفاح ربه ان يعمل فنيه وبنيه خبيثا فيحصله الخفا في الدنيا والاخرة بفرد
 الالفاح على استخالة السبب والاسباب لا يستيلاء الوجبة للاسباب فيكون هذا الالفاح
 خبيثا صورا لا يستيلاء من حواله تعالى فيكون كمبرد ولفوق هذه امثلة لخال الربوبية وجوه

الشرك

سبح

كلها غلة بخال الله تعالى تقع للعباد للجهل ومن استعوز عليه الشيطان وفرد الشاخي
 ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه ان ينسب الكنايس لغيره ان ينسبها له وتكون في
 حقه ما استلزامه الادة القدسية اذ في هذا السلب انما افعل فيها يعقذ رسلته
 كان في الادة امانة شي بعينه واردة امانة الشاخي ابع كمبرد واعلم ان الجهل ما يوي
 اليه هذه الادة حجة ليس غررا للالفاح عن الله تعالى ان الفاعلة الشاخي عينة دلت على
 ان كل جهل يمكن المكلب ربه لا يكون حجة للجهل فان الله تعالى بعث رسله ان يخلصه
 من سايكه ووجب عليهم كافة ان يعلموا ما تم يعملوا بها بالعلم والعلم بما واجبان من
 ترك الفعل والعلم وبقي جباها ففرد عصى معصيتين لتركه ولجس من علم ولم
 يعمل ففرد عصى معصية واحدة لترك العمل ومن علم وعمل ففرد عصى من عصى الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال الناس كلهم ملكي را العالمون والعلمون كلهم ملكي را العالمون
 والعالمون كلهم ملكي را الفاضلون والفاضلون على خلق عظيم فيكم على جميع الناس
 بالمالا را العلم منهم ثم في شئ وكما شئ مع العلم في العباد من الملاك فتح الجهل
 الذي لا يمكن المكلب ربه يعقذ العادة يكون غررا لالفاح في العباد من الملاك فتح الجهل
 او شئ في شئ ان يخلصه كمالا او اكل كمالا ما يغيبا يخلصه كمالا من الملاك فتح الجهل
 فيكون هذا في شئ ك الالفاح في هذه الصور وشبهها شوق في الالفاح كمبرد
 فيكون ربه في الالفاح كمبرد ربه لا يستيلاء كمالا لان من استمر ان الايام واللي
 الالفاح اليوم يعلم في غررا لا يلزم من قايضا ما يتوقف على نفع العلم فبالا يكون
 غررا لالفاح في الالفاح كمبرد ربه لا يستيلاء كمالا لان من استمر ان الايام واللي
 جهل يمكن ربه معصية استيلاء وكما في الالفاح كمبرد ربه لا يستيلاء كمالا لان من استمر ان الايام واللي
 عن نفع عيه السلام ان يعوذ بك ان لا يملك ما ليس به علم ان يعوان سواه فاشترك
 العلم بالجهل في الالفاح كمبرد ربه لا يستيلاء كمالا لان من استمر ان الايام واللي
 الذي على جواز هذه فاعلة خلية في حقه عليها كمن من العروغ القدسية وفرد
 تفرد جهلها في العروغ وانه انفس هذا فينبغي للعلم ان يخلص هذه الادة عينة وما يخي
 في هذا من شرا شرا لالفاح كمبرد ربه لا يستيلاء كمالا لان من استمر ان الايام واللي
 وانفسها في التكاليف واستيلاء الالفاح والافعال وهذا فساد كله فيحصل بعباد ولحق
 من هذه الادة عينة ولا يرجع الى الاسلام ولا يرجع اكل في هذه العباد لا يفسد
 الاسلام والافعال في الشهادتين فان ما في هذا من كمالا كمالا في ناه خسر الله

انما يدرك

انما يدرك

هذه الحالة هي حقيقة التوكل وان اعادها بنا مع الاحتكام على الرد وهذا غلب
 عظيم مفرد خل سبل التوكلين على الله عليه ولم يكن محبوا باخول
 والرجل والرجل مع السلاح مع كتيبتيه لفضله انما يعرف من رعيته على راسه معقود
 لغيره وفان في اول امره من خصني حتى ابلغ رسالاته وكون في آخر عمره غير
 غايه كماله مع ربه مزج العباد فوثق سنة وهو سبل التوكلين وتخفيف هذا الباب
 ان يعلم التوكل اعتماد القلب على الله تعالى بما يكسبه من خيرا ويكرهه من خيرا
 لا جلاله المستولي بفرقة واداءه على سائر الكائنات من غير مشاركه مع ذلك
 ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يمسك بها وما يمسك فلا يرسل من بعده ومع
 هذا قلبه عواذ به في ذلك رتبنا حكمته ففقد شمول قدرته انفكاك القلب عن
 غيره ومقتضى ايمانه انما شمس من عواذ به وهذا انقسمت للتلايق في هذا المقام
 ثلاثة انقسام فسمي عاملا الله تعالى بمقتضى شمول قدرته لخير وشر وعصا
 على حقيقة التوكل واعني ضوعن الاسباب بمقتضى الادب الواجب الاتباع
 وفهم لا يقطوا الاستعداد واستولت على قلوبهم فحجبته عن الله تعالى بمقتضى ادبهم
 التوكل والادب وهذا هو الصنيع العام الذي لا ينفك عنه كذا في التلايق وفسح عاملا
 الله بمقتضى شمول قدرته وعواذ به في مملكته فسموا بعاملا بمقتضى التوكل
 والادب وهذا المقام لا يبيد وخواص العلماء والاصفياء **واعلم** ان قبيل
 للادب خير من كثير من العمل والادب على ان ليس وضع اكثر عمله فله ادم به فبذل
 الله تعالى السلامة في الدنيا والاخرة وقال الرجل الصالح لانه يابض اجعل على
 عظامي ثوبا من ابيس استكثر من الادب اكثر من استكثر من العمل
 لكثرة جزوه ونفاسة معناه ويدل على ان يعم قلبه في العواذ بقوله تعالى ولا تنفوا
 ما يربكم الى التملكه ان لا تكموا الا خوار التي تلت العادة انما مملكة وقوله
 تعالى وتزودوا بان خير الزاد التقوى اليه الواقية لكم من الحاجة الى السؤال والسؤال فنه
 بانهم كانوا يسألون عن العباد والنجي يعني زاد في ما وقع بعضهم في طلب البسائر
 الفركور في ما ترهم الله تعالى بان لا يعم العواذ ورجع عليهم في كمالها بان الامور
 به مني عن ضلالتهم وادبهم وفضلهم ان كنت متوكلا على الله ومعتقلا
 عليه وواتقا بظلمه وفراره بالوفاك من هذا العالم ما به لن يصيبك الا
 ما قدر الله تعالى من خلق عباد لا ينجي بهم ويمتنعهم لا يجربوه ولما تحنوه

المراد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عباد الله
 ممتنة

المراد
 في قوله
 من كثر

المراد
 في قوله
 من كثر

اشارة الى سلوك الادب مع الله تعالى جعلنا الله تعالى من اهل الادب معه ومع عبادته حتى
 تخلص منه وكسر من **المراد** الثالث الذي ليس بكم وهو عني ان
 يطلب المصالح من الله تعالى في امره السمع على فيه وله امثله **الاول** ان تقول
 ربنا لا تقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا
 قبلنا ربنا ولا تقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا
 لنعلم انفسنا وما استكرهوا عليه مفرد ل هذا الحديث على ان هذه الامور موصولة
 عن العباد بمكون كمالها من الله تعالى كمالها اتصالها بالرب فيكون سواها على الله
 تعالى لانه كماله عن رغبته في العباد ولا يقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا ولا تقبلنا من ذنوبنا
 ففضله له ثم سأل اياه بغيره **المراد** هذا الطلب اليه استهزاء بالعلماء
 وقيل غيبة وعي من خذل الله تعالى فيه ما قال ان يستحق له جازا بعد ان كان مع الله
 تعالى ولورنا حيا يقول اللهم ارحمنا بالصلاة وادعنا بالزكاة واجعل لنا
 موفنا والارض تحتنا والادب ربا لا نكفر عليه لفتح ما صر منه من التلاعب والاستهزاء
 مع عاينه **المراد** ان خير من الادب بقوله ان خسينا اي تركناه مع العباد بقوله تعالى ما يوم نفسه
 كما خسينا لغيره يومه هذا وقوله تعالى نسوا الله فسيهم اي تركوا طاعة الله
 بترك الله الاحسان اليهم بهذا يجوز لانه كماله انعموا على العباد فيهم **المراد**
 انفسنا بالادب هو التي كماله مع الغلبة التي هو مشتهر به في لا يجوز كمال العباد فيهم لان
 العباد فيه وعنه فاعلم ان **المراد** بالانفس والادب كماله ان الاراد بقوله ولا تقبلنا
 ما كلفنا لنا به اي من ادبنا بالادب والادب هو ما كلفنا لنا به اي من ادبنا بالادب
 في غلبه التكليف التي عينة بانها موصولة بقوله تعالى لا يملك الله نفسه الا وسعي
 بنفسه بكم به **المراد** بان الخلق العموم من غير تخصيص بالابنية وبالعبادة معا
 لا تشمل العموم على ما يجوز بمقتضى **المراد** لان فيه كمال اتصالها بالرب
فان قلت مفرد الله تعالى كماله عن قوم في سائر القوم ربنا واتنا
 ما وعدتنا على رسالنا واتنا في يوم القيمة انك لا تغلب العباد ووعده الله تعالى
 لا بد من وفوه مفرد كماله اتصالها بالرب وهو عين ما غلب فيه وفرد وجهه الله
 تعالى بالادب **المراد** ان انت منعه **قلت** انما جاز لهم سؤال ما
 وعدهم الله به لان حصوله لهم مشي وكما بالرواية على ان ما بان في شكوك
 فيه والشك في الشره يوجب التمسك بالشره في كماله المشكوك في

مر

حصوله لا معلوم للعقل واما ما نحن فيه فليس فيه شرك محمول بل علم من الشئ بيقين بالضرورة
ترك التوليد بالخطا والفسيدان مكلفا **فلت** ما ذكرنا
في الاشارة على المعادلة بالشرك معجزة ما عينا بنا على المعادلة بالشرك بان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يخبر بذلك مكلفا واما خبر بالربع عن امته وكون الراعي هو قوت وهو
من امته محمول مما يجب الا محمول بنا على انفسه من العتق **فلت**
كونه من امته ليس شركا في هذا الربع واما لانه لا يخبر على انما هو من جهة المعلوم
وغنى عن كون المعلوم جهة لاختلاف العلماء فيه سئلنا انه جهة لا كنه مشترك
فما اجماعا وتفرجه ان يقول الكفار ان يقول نعم عما همون بروع الشئ بيقين بالربع
حاصلهم في جميع الفروع انفسا وفيه بكل المعلوم واستوت لاختلاف في الربع
حينئذ وان قلنا انهم عما همون بالفروع بلا يكون فرشي ع في حقه ما ليس سببا
في حقه بل كل ما هو سبب الوجود في حقه ما هو سبب الوجود في حقه وما هو
سبب الشئ في حقه ما هو سبب الشئ في حقه وما سبب الا با حجة وان خص في
حقه بهو كذا في حقه وعلى هذا التفسير لا يكون خصوص رامة شرطا في الربع
ولم يقل ان الكفار في الفروع اشركوا الام لامة يظهر ان هذا المعلوم باكل
انقافا فليس فناء في انفسا في الخطا في محمول لا يكون اشارة فلا خبر بالربع
في هذه الامور مكلفا في م الرعاة **التمثال** ان يقول الراعي ربنا لا
تبارك هذه رامة المحرقة بالفساد العام والرخ العاصبة كما انهم من قبلها وفرد
اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسلم وغيره من الصحابة انه سأل ربه في عجا
امته من ان ياجابه فيكون كذا في معصية كما تقدم في الثالث ان يقول الله لا
تسلك على هذه رامة من جنتها صاها وفرد اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم في
الصحاح بانه لا تزال كما يفة من هذه رامة كما همون على الفوا فيهم من خذ لهم
حتى تقوم الساعة فيكون لوعاء بذل معصية طامون **الرابع** ان يقول
الراعي طريضا ومصاب الله احب الي هذه الرضة او هذه المصيبة كبرية مفرد
د لت انصوح على ان الصايب كبريات لا عليها وفرد تقدم بيان ان الشكف كما يغفل
التكفي بل يجرده في فوا في كمن يضع يته تقع استمران كما يقال انه لم يترخ مته من الارض
للاول كذا الصايب من من علة التراب والاول وان كان فرجده في فوا في كمن يضع
فيكون هذا الدعاء معصية بل يقول الله عظم الله القارة **فلت**

او ما هم عما همون
بفروع الشئ بيقين
فلما لم يفسد
صبيح بروع الشئ

انما قال
لما قال
انما قال

ان الله من اخبار عن قوم في الدار باخية انهم يقولون واذ احي فت اصابهم تلافوا احب
النار فالوارثا تجعلنا مع انقوم الكنايين وهؤلاء ليسوا من احب النار لقوله تعالى
حي فت اصابهم تلافوا احب النار وفرد **الرابع** ان يقول انهم يدخل الجنة ويكون
في راعي اي لا يدخل النار وما علمت فيه خلافا بين العلماء فيكون عا وبعهم بتحصيل
للعاط ولم يذكرهم الله تعالى في سبب الذم لهم مع انهم سمعوا انهم انصوح في الدنيا
وعلموا ان من سلم من النار في اول مرة لا يدخل الجنة **فلت**
المسي ون هؤلاء احب الراعي و هم على خوف من سوء العاقبة واهل ان يوم الغيبة
توجب الدفن عن المعلومات بفرد في الشئ عليهم السلام ما انما اجماع قالوا علم
لنا الاستيلاء على خوف من الله تعالى على قلوبهم من جهة هو الشئ كذا هؤلاء مع ان
هؤلاء ليسوا مكلفين ولا مع **الرابع** التكليف في انفسا من ان يقول الله لا تغفرو
لعلم ان الكفار وفرد السمع على ان الله تعالى لا يغفر ان يشرك به فهذا في كانه من باب
تحصيل العاط وقله راجد بخلاف الله اعفوه لانه كغيره لانه من باب تكذيب اسمع انما
مع **الفصل الرابع** في الحج والبر ليس يكون ان يصل الراعي الله تعالى
على شوق امره لالسمع على ثبوت له الحثلة مع الاول ان يقول الراعي جعل الله لكم
موت من ماذ من اولاد كنجابا من النار وفرد في الحديث الصحيح على ان من ماذ له اثنان
من الولد كانه نجابا من النار فيكون هذا الدعاء معصية **فلت**
فلت ففرد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ان فروع قوله يقول الله ان محمد
الوسيلة والفضيلة والدرجة الربيعية واعبته المقام المحمود الروحية انك لا
تخلب السجدة وفرد في الحديث الصحيح ان الوسيلة درجة في الجنة بعد صا
وارجوا ان يكون اية وان المقام المحمود هو الشفاعة وفرد اخبار رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه اعلم بما فيلزم لصل الام من انما اباحته الدعاء بما هو ثابت واما انما كان
على راخبار عن كونه عليه السلام اعلم انه اعطى هذه الامور مرتبة على عاينا
وا علم ان عاينا له اعلم بوقوع سبب حصولها والحج انما هو الدعاء بحصول شئ
لا خبر حصولها لانه اعلم بوقوع سبب حصولها والحج انما هو الدعاء بحصول شئ
فرد علم حصوله من غير عاينا بان ربع الاشتكال **الثاني** ان يقول الراعي اللهم
اجعل صومي عاينا بكم سنة فلما يجوز كل شئ من **الثالث** ان يقول الله
اجعل صومي كفا راقا فيمن وفرد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في الصحيح الصلاة

وفرد ان
الصحيح ان
يوم عرفة
وصوم يوم
يكره

الى الصلاة كفارة طائفة بما يكون الدعاء بذل من معصية حاصره ولحق هذه المثلثا
 جبرها **الفصل الثاني** في الدعاء الذي ليس بكبر وان يحلب الدعاء من
 الله تعالى فيه ما دل السمع الوارد بكبريوق احاد على ثبوته وهو فيكون كبريوق احاد
 احقران من التواضع وان يحلب فيه من من فيل الكبر كما تقدم وله امثلة في الاول ان
 يقول الله اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم وفردت احاد في الصلاة على انه لا بد من
 د قول كاذبة من المسلمين التواضع وجميع منها بشعاعة وبغض شعاعة ود خولهم
 انما هو بدو نوسم فلو غفر للمسلمين كلهم ذنوبهم كمالهم يدخل الجنة ويكون
 هذا الدعاء مستلزما لتكذيب الانبياء في الصلاة فيكون معصية ولا يكون
 كبر لاننا اخبرنا احاد والتكذيب انما يكون بحج ما عليه ثبوته بالضرورة او التواتر
فان قلت معنى الدعاء اذ افعال الانسان اللهم اغفر لي ان يقول وجميع
 المسلمين وهو خلاف ما فترتة ومن اخبر الله تعالى عن انك لا تترك صلوات الله عليهم
 انهم يقولون بنا وميقت كل شيء رحمة وعلما فاعفوا للذين تابوا واتبعوا سبيلك
 وفيهم عذاب الجحيم ان تاجوا من الكبر واتبعوا الاملام ولعل الذين عام في الناس
 غير الكفرة وهم المؤمنون يكون عام في المؤمنين وكذا قوله تعالى ويستغفرون
 لمن في الارض عام في جميع من في الارض وهو خلاف ما فترتة **قلت** الجواب
 عن الاول ان الاصل ان الدعاء اغفر لي فان اراد المغفرة من حيث الجملة لا على وجه التعيين
 في ان يشي كمنه عامة المؤمنين فيما حلبه لنفسه لانه لا منافاة بين مغفرة بعض
 الذنوب ود خولهم النار ببعض الحج ما بين في الدعاء احاد في الشعاعة وان اراد مغفرة
 جميع ذنوبه في ذلك في حقه لانه لم يتعين ان يكون من الاصلين النار لانه حينئذ يشفا
 عنه وامام في المؤمنين فان اراد المغفرة من حيث الجملة ولم يتبين في حمله ما حلبه
 لنفسه في ايضا لا منافاة فلا راد على النبوة وان اراد ان يشي الله معه في حمله ما حلبه
 لنفسه وهو مغفرة جميع الذنوب فلا راد على ذلك فضلا عن كونه من اد اب الدعاء به وعن
 انك ان حلب الملائكة المغفرة للمؤمنين فقولهم واعفوا للذين تابوا وقوله تعالى
 يستغفرون لمن في الارض لا عموم في ذلك لانها لا تكونا بعلا في سياق الشوق
 بل انهم اجماعا ولو كانت للعموم لوجب ان يغفر الله له اياه وابها للتصووص وهو الغفر
 من حيث الجملة للفواعد الدالة على ذلك وان اكلن الداعي قوله الله اغفر لي وجميع
 المسلمين من غير نية جاز ان يلقا بغيره في سياق الشوق فلا يبعد كما لو اكلفته الملائكة

على الدعاء
 على الدعاء
 الله

في الدعاء
 في الدعاء

المثلث الى ان يقول الداعي اللهم اكفني امر الغي يوم القيمة حتى تستع عورتي
 عن الابصار وفردت في الصحيح ان الغيا في بيتي ورحمة عورة غير كما يكون
 هذا الدعاء مستلزما للرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبره فيكون معصية
 الثالث ان يقول اللهم اذ اغفر لي ذنوبي او اغفر لي ذنوبي الى يوم القيمة حتى استع
 من حشنة الفج وضروري في الحديث الصحيح رجوع الارواح الى اجساد وان الميت
 يسمع حقيق افعلة المنص فيمن وفردت صلى الله عليه وسلم في بيتي بل ما انتع باسمع من
 وليس ذلك خلاصهم اجماعا فيكون هذا الدعاء مستلزما للرد على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في خبره فيكون معصية في الثالث ان يقول اللهم اذ اغفر لي ذنوبي
 وامتنع ما عني الى يوم القيمة ولكونه من بد ج احاد ولا يكون كفرا
الفصل الثالث في الدعاء الذي ليس بكبر وهو ان يحلب
 الداعي من الله من الله تعالى بقوله امدد اسمع الوارد بطرف الدعاء على فيه وله امثلة
 الاول ان يقول اللهم اجعلني اول من تغش الارض عنه يوم القيمة لاستيخ من خها
 وود حشنة عاملة من الزمان قبل غيبي وفردت في الصحيح قوله عليه السلام اذا اول
 من تغش الارض عنه يكون هذا الدعاء راد على النبوة فيكون معصية
الثاني ان يقول اللهم اجعلني اول من يدخل الجنة فيكون هذا الدعاء مصداق اخبر
 النبوة فيكون معصية **الثالث** ان يقول اللهم اجعل لا غيباء يدخلون الجنة
 قبل البغاة لكونه هو من الاغنياء وفردت في الصحيح ان البغاة يدخلون قبل
 المؤمنين الخمسة مائة عام فيكون هذا الدعاء مصداق الحديث فيكون معصية ولا يكون
 اقبر الان الحديث من اخبار الاحاد **الفصل الرابع** في الدعاء الذي
 الذي ليس بكبر وهو الدعاء المعلق على مشيئة الله تعالى فلا يجوز ان يقول الله
 اغفر لي ان مشيت ولا اللهم اغفر لي الا ان تشا ولا اللهم اغفر لي الا ان تكون فررت
 غيبي في راد الشبهة هذه انك لا ترد في الصحيح لا فيل الله الله اغفر لي ان مشيت
 وتبعي امسكة ونج ان هذا الدعاء عري عن الحاجة الى الله تعالى ومشيئة بغض العبد
 عن الرب وكحب تحصيل الحاصل فان شاءه تعالى كما بد من وقوعه في كل من انض
 فواعد الشئ بقية ولا راد مع الله تعالى وفردت في الحديث من على ان الوانع في دعاء وفردت علم
 في لا يجوز حلبة لاجل ان الحديث على حلبة المعجزة على ان يكون مغلرة واذا قلنا
 في وقعة في مكان **الفصل الخامس** في الدعاء الذي ليس بكبر الدعاء المعلق

بشأن الله تعالى وله أمثله للاول ان يقول اللهم اعلني ما انت اعله في الدنيا والاخرة
 وبماذا الرعاء بعقود جماعة من العقلاء انه حسن وهو ينجح ويبلغ خيرا ان الله
 سبحانه وتعالى لما عمل للمعبرة في الزنود هو العمل للوفاة عليها وخسبة الامراض
 الى جلاله تعالى خسبة واحدة وكلها تعلق فرقة تعالى وفضاياه باختيار كنسبة
 تعلقها بالمكان والشئ ورواها ليس لمجرد ما اول مثبته تعالى وجلاله من الاخر عند العمل
 الخوف ان ان يعمل الصالح لعبادة وان لا يعمله وخسبة الامراض الى خسبة واحدة وكل
 في الشاكلة تعالى في ملكه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يتقيد بما يفعل ويحكم
 وتعالى في كلهم ما يريد من علة ومصلحة بمن شاء من غير علة ومن شاء بمصلحة
 وعلة تعالى ومصلحة من شاءه وخسبة ما الى خسبة واحدة ولا يجوز له الاحسان جلاله وعظمته
 ولا يفسد العرف جلاله وعظمته كل الامور مستوية الى نفسية اليه وكلها معماض
 شانه سبحانه وتعالى بمن شاءه عايش من خذ او مال الله اعلني ما انت اعله بفرسان
 الله تعالى ان يعمل له اما الخبير واما الشئ وان يعبر له او يوحى له وهذا هو معنى قوله عليه
 السلام لا يقلل الصالح الله اعبري ان شئت ولا في الدعاء على هذا التفريق فيه اكلها را
 استغناء وهو ان تفان فيكون حصية ان ان يقول الداعي ما انت له اعل من الخبير
 الخبير يلو لا يفتي في نيته على مكلف الخبير بان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما
 سالتكم ما ينبغي موا السنة ما ان الله تعالى لا يتعاضد شئ واذا سالتكم الله تعالى فاسلووه
 البعد وير الى على ان عزت نفس الداعي عن نيته تعظيم المسئلة مع انفسه الى الخبير
 من حيث المحلة مفردة في الشئ ولا بد وان عزت عن النية من حيث المحلة كان
 هذا السلك عاصيا وهذا الدعاء اما يستقيم على ان المعقولة الذين يعقدون ان
 الله تعالى يحب عليه رعاية الصلح وانه اهل بالخبر بفعله لا ينبغي ان يشانه الا له لك
 فهذا هو شأنه عندهم ومذهب الاصح ان اقر او مسوق الى جماع فلا حيز في بقول
 الدعاء على كل تفرد وهو ما من بيان ان لا يستقر ان الطباع البشائية ولا جلاله شئ
 مهمما حتى تزودها العلوم العقلية والنقلية ومما المشكوك في الاعتراف والابتدال
 الاكتمال بعقود السمة على العادة الملزمة ويعتقد انه مخلوق بقاءه وان الله
 تعالى لا يعمل الا للخير وانه لا يعمل الشئ الا شئ خيرا ولا يضل الشئ الا شئ خيرا حتى اذا علم
 والاشك ان العمل لا يبر هذا الدعاء الخبير ولا كن في الدعاء ان هو شأن الله تعالى
 وانه اهل ليس الا بهي شانه اعني القسمة الى الطباع بل هو ما وافق نصيبك ما يلين

بشأن الله

كلية

بشأن الله

بشأن الله

بشأن الله تعالى ان يقول اللهم اعلني ما انت اعله في الدنيا والاخرة ما يلين
 بعظمته واللا يؤبطه وحملته وكبريائه وذاته وربوبيته وكل ما يلين
 من هذا الباب واحد وهو الفضل والعدل وبما على خير من انفس البشر مما اول من الاخر
 بالنسبة الى عظمته يكون جميعه من الامور ما امرت الثالث ان يقول اللهم
 فبني ما يلين بقضائك وفكرتك واللا يؤبطه وحملته وكبريائه وذاته وربوبيته
 العافية وغير محمود بها يكون من الامور ما امرت **الفصل التاسع**
 من الدعاء الخبير الذي ليس بك جبر الدعاء المرتب على استيناف المستيناف وله امثله
 را اول ان يقول اللهم يدر لي الخبير والدعاء بوضعه الدعوى انما يتناول المستفعل والى
 لانه كلب والقلب في الهاي على ان يكون مقتضى هذا الدعاء ان يقع بتقدير الله تعالى
 في المستفعل من الزمان والله تعالى يستحيل عليه استيناف استنفا بل وقع جميعه في
 الاذن فيكون هذا الدعاء يقتضي من بعد من جريانه لا فزوانا امرانف كما في جبه
 ملى عن الخوارج وهو مبني بالاجماع الشئ ان يقول اللهم افعل لنا ما نريد وفعلنا ما
 وفعلنا ما نريد **فان قلت** فلو لم يجرم ما امرت **فان قلت** فلو لم يجرم ما امرت
 بكونه بلفظ الفز في حديث الاستخارة يقال فيه وافعل لي الخير حيث كان وفي
 به **قلت** يتعين ان يتفرد جبرها فنار يديه التي على سبيل المثال وان
 ايضا ان رخصه انما جاز وما يجرى الا صلاوة عند عزم النية **الثالث**
 ان يقول اللهم اجعل سعادتنا مفردة في ملكك واللا يتفرد في العلم هو الذي تعلمت
 به للادارة انفرمة وكما يستحيل استيناف تعلق الارادة به يستحيل استيناف
 تعلق العلم به يستحيل استيناف تعلق العلم بالشهادة فيكون محم ما امرت
الفصل العاشر من الدعاء الخبير الذي ليس بك جبر الدعاء وله امثله
 العممية عند انكتمالها على ما ينبغي في جلال الربوبية يمنع العلم من ان
 يقع من الخبير وهو ضمان الكرامة بحسب حال مستعملها من العجم من علم على
 عالته الضلال والفساد حتى يستعمل بقطعة حتى يعلم بفساده من الفساد ومن لا يكون
 كذا ما لك امة سكر للربوبية ويدل على ان محم في قوله تعالى انوح عليه السلام لما
 خسلن ما ليس له به علم اني اعطيتك ان يكون من الجاهلين واول نوح عليه السلام مع
 مك ان الله ما ليس له به علم معناه ان الله ما ليس له عنوان سواله على يد الخبير
 ان العلم بالخوارج شر كمن جواز السؤال بما لا يعلم جواز الاستعانة سواله وكر الله تعالى لك

لغيره